

المرأة في سوق العمل

تأليف
د. ياسر عبدالرحمن خلف



المرأة في سوق العمل

د. ياسر عبدالرحمن خلف

الطبعة الأولى 2016

ISBN: 978-9957-610-04-3



المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية

2015/9/4279

إسم الكتاب: المرأة في سوق العمل

إسم المؤلف: ياسر عبدالرحمن خلف

الواصفات: /المرأة//الإقتصاد//سوق العمل

حقوق الطبع محفوظة للناشر

يمنع إعادة نشر أو طباعة أو تصوير
الكتاب أو محتوياته، ويمنع سحب
نسخ الكترونية من الكتاب وتوزيعها
ونشرها دون إذن خطي من الناشر.

وأي مخالفة لما ذكر يعتبر إساءة
لحقوق الملكية الفكرية للناشر
والمؤلف ويعرض للمسائلة القانونية
والقضائية.



الأردن - عمان

جوال: 962796296514

تلفاكس: 96264778770

E-mail: dar_janadria@yahoo.com

المقدمة

خلق الله سيدنا آدم عليه السلام في الجنة وخلق منه زوجته حواء ثم هبطوا للأرض كمستقر لهم ومتاع الى حين بعثهم ونسلهم من قبورهم يوم القيامة، وقد أراد الله عز وجل من سيدنا آدم عليه السلام وزوجه عمارة الأرض وإنشاء حياة آمنة ومستقرة يعيش فيها كلاهما من ذكر وأنثى بمشاركة وتفاعل في كافة المجالات.

فلقد كان العنصر الذكري منذ القدم مختصاً بالنواحي التي تتطلب القوة الجسدية والشجاعة مثل الصيد والبناء والتعمير، واقتصر الدور الأنثوي على تربية الأولاد والعمل المنزلي ثم تطور لينخرط العمل الانثوي بالزراعة مع غياب الرجل كما ذكرنا.

ان تطور المجتمع الإنساني اوجد للمرأة ادواراً إضافية للعمل والإنتاج فقد وجدت مناخاً مناسباً للعمل والتقدم بنفسها وبأسرتها بعيداً عن التسلط والتجبر بفضل القوانين والتشريعات الحكومية في القرن العشرين التي ضمنت حقها في العمل بما يتناسب مع طبيعتها الجسمية ومتطلباتها الاسرية كأم وربة منزل.

لكن بالطبع هذا حدث قبل قرن من الزمان بينما ديننا الحنيف فقد راعى خصوصيات المرأة منذ ان بعث الرسول صل الله عليه وسلم وأعطى المرأة حقوقها كاملة ومن بينها حقها بالعمل وحق الاحتفاظ بمردوده لنفسها لعدم وجوب انفاقها على منزلها وحصر ذلك بزوجها او أبيها...الخ.

ان كتابنا هنا يناقش موضوع المرأة في سوق العمل من كل جوانبه ويتناول موضوعات
عدة من بينها الإعلام وعمل المرأة والإسلام وعملها وكذلك مشاركتها في الحياة السياسية
ونظرنا بشكل مفصل للحياة العملية للمرأة الريفية.

ونسأله سبحانه التوفيق والسداد

مؤلف الكتاب

الفصل الأول
بدايات عمل المرأة

عمل المرأة تاريخياً

تناولت كثير من الكتب تاريخ المرأة عبر العصور والحضارات والأديان ومنها كتاب (المرأة عبر التاريخ البشري) لمؤلفه الدكتور عبدالمعزم جبري، استعرض المؤلف خلال رحلته مع المرأة وبشمولية أوضاعها الاجتماعية والقانونية والدينية والأسرية والنفسية وتقلباتها في تلك المجتمعات وكيف تفاوتت معاملتها ومكانتها، فهي تتمتع بقدر من الأهلية في جانب، وتبخس حقوقها في جانب آخر وخصوصاً في الجانب الأسري، وقد لامس المؤلف في كتابه الإيقاع الذي يتكرر في تاريخ الشعوب القديمة حيث تكون المرأة في البداية بوضع مرموق ثم تأتي مرحلة الانزواء، ثم يعود وضعها ويتحسن تدريجياً ويترقى دون أن يصل إلى مرحلة التحرر.

وقد ثبت له أن الشعوب السامية كغيرها لم تخص المرأة بمكانة مرموقة، فهي مهانة في الفكر الديني اليهودي، وقد اقتضت شريعتهم أن تخضع المرأة للرجل.. فهي تُسبى وتباع وتورث، أما دورها الديني فهو ثانوي بسبب كثرة القيود التي حرمتها من شغل وظائف الكهانة والقضاء والإفتاء..

وعندما نأتي للمرأة المصرية في عهد الفراعنة - باستثناء فترات العصور الإقطاعية- نجد أن وضعها تميز نسبياً، لأنها تمتعت بمكانة أفضل وبأهلية قانونية واسعة، وأرجع المؤلف ذلك إلى فرادة الحضارة الفرعونية وأثر ديانة أوزيريس في نمو الوجدان الفردي، والإيمان بتساوي الكائنات، كما أن هيبة إيزيس آلهة القمر والأمومة وما تمثله من وفاء الزوجة ساهم في "إضعاف مبدأ التفوق الذكوري". وقد تجلّى ذلك في:

- اعتلاء المرأة سدة الحكم.
 - تطبيق مبدأ الزواج الأحادي إلا في الطبقات الغنية وقد يكون التعدد قصراً على الفراعنة.
 - ظهور تعبير "ربة البيت" وهو يشير إلى المرأة المتزوجة.
 - مساعدة المرأة زوجها في العمل وفي أعمال أخرى مستقلة.
 - انخراطها في سلك الكهنوت وخدمة الآلهة.
 - النسب إلى الأم بموازاة النسب إلى الأب.
 - تصوير الملك على الآثار برفقة زوجته.
- إلا أن مكانة المرأة المصرية تراجعت بعد الغزو اليوناني ثم الروماني لمصر.
- ومع أن "اليونان القديمة كانت أرض النزعة الانسانية إلا أنها لم تمنح المرأة المكانة التي تنسجم مع مثلها الأعلى الديني والأدبي" فقد تحظى بالتقدير ولكن بالقليل من الحقوق في مجال التعليم وشؤون الأحوال الشخصية، ويكون الإكراه الاجتماعي أخف وطأة على الطبقات الفقيرة لأن الضرورة كانت ترغم المرأة على العمل.
- أما المرأة الرومانية فقد مرت بتقلبات كثيرة، وبالرغم من أن القانون الروماني-الذي يعد من أهم المظاهر الحضارية والعلمية التي تركها الرومان- أعطى المرأة بعض الحقوق خاصة فيما يتعلق بالنواحي المالية إلا أن وضعها القانوني لم يرتق بها، فقد ظلت خاضعة لسلطة الرجل وتعسفه.

ولم تكن المرأة في حضارات الشرق الأقصى أفضل حالاً - باستثناء بعض الفترات - بسبب تأثير الإقطاع وموقف بوذا العدائي من المرأة ثم عزلة اليابان الطوعية عن العالم، وقد أخضعت المرأة الصينية لقانون الطاعات الثلاث: الوالد، الزوج ثم الابن إذا تزلمت، ولا ننسى عصب قدمي المرأة في طفولتها وما جره عليها ذلك من الآلام، الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في ذلك التقليد منذ القرن الثامن عشر وهو بداية عتق المرأة الصينية من العبودية..

أما المرأة العربية البدوية في الجاهلية فقد كان لها دورها الفعال في التاريخ زوجة وأماً وأختاً وبناتاً، وهي أكثر تحرراً من أختها في الحاضرة، فهي تشارك الرجل في كل أعماله.. تستقبل الضيف في غيابه.. تسمي أولادها.. تختلط بالرجال.. تخلص لزوجها.. تعيش للشدائد أكثر مما تعيش للترف، وهي تستمد قوتها من قدراتها الذاتية لا من الرجل.. ولأن المجتمع العربي القديم عايش النظامين الأموي والأبوي فقد خضعت في كثير من الحالات للظلم والظلم...

على أن ثقافة المجتمعات بمعزل عن الشرائع هي التي تحدد مكانة المرأة، وأزمة أي حضارة ترتبط بوضع المرأة القانوني والاجتماعي، وأن البنى الإقطاعية تظلم الفرد عموماً والمرأة خصوصاً، ولذلك فإن تنامي النزعة الفردية غالباً ما يكون مؤاتياً للمرأة، كما أن الزواج الأحادي والمشاركة في العمل يدعم منزلتها، وقد ربط بين تألق المجتمعات في بعض مراحل التاريخ وبين المكانة الرفيعة التي احتلتها المرأة والعكس.

وللنساء في الأردن على سبيل المثال كدولة عربية تاريخ طويلاً في العمل العام يسبق تاريخ تأسيس الدولة سنة 1920، فلقد خصصت النساء وقتاً وموارد

مهمة لمساعدة الفئات المحتاجة في كل أنحاء المملكة، بما في ذلك اللاجئين والنازحون من خلال توفير الرعاية والخدمات الاجتماعية لهم. كما نشطت النساء في حركات النضال الوطنية والأحزاب السياسية، بشكلٍ أثر في بعض الأحيان على حياتهن الشخصية والمهنية، فخلال فترات الاضطراب السياسي في الخمسينات وبعد سنة 1967، تمكنت النساء من تحدي القواعد الجندرية المقبولة اجتماعيًا. وبالرغم من إسهاماتهن الهامة في التنمية في الأردن، إلا أن عمل النساء العام يكاد يُغفل تمامًا عند الحديث عن تاريخ البلد (مع استثناء واحد، وهو كتاب سهر التل «تاريخ الحركة النسائية الأردنية 1944-2008» المنشور سنة 2014 عن دار أزمّة للنشر والتوزيع). كان انخراط النساء في العمل الخيري وأنشطة الرعاية طريقةً مقبولةً لدخول النساء إلى الحيز العام، الذي لطالما كان مقتصرًا على الرجال فقط. ومنذ نهايات القرن التاسع عشر أكّد الكثير من القياديين الوطنيين على ضرورة تعليم النساء ومشاركتهن في الحياة العامة لتقدّم الأمة، واحتضنت الطبقة الوسطى هذه الأفكار بحماسة، كما بدأت نساء الطبقة المتوسطة، وزوجات النخبة، بتأسيس جمعيات خيرية للإسهام في ارتقاء الأمة.

كان انخراط النساء في العمل الخيري وأنشطة الرعاية طريقةً مقبولةً لدخول النساء إلى الحيز العام. وبحسب ما أوردته التل في كتابها فقد تأسست في الأردن جمعية تضامن النساء الاجتماعية سنة 1944، وتأسست جمعية اتحاد النساء الأردني سنة 1945، وعملت المنظمتان على تقديم الخدمات الخيرية والصحية والتعليم للمحتاجين. بعد نكبة فلسطين سنة 1948 شهدت الأردن

تزايدًا في شعبية الأحزاب ذات الأيديولوجيات، كالأحزاب الشيوعية والبعثية وغيرها من الأحزاب الوطنية الراديكالية التي تجمّعت لتكوّن الحركة الوطنية الأردنية. انجذبت الكثير من النساء المدنيات من الطبقة المتوسطة إلى أفكار هذه الأحزاب، التي كانت تدعو لتطوير البلد، ولتكوين حكومة شمولية وإنهاء النفوذ البريطاني المتزايد، كما دعت إلى حقوق المرأة. في ذلك الحين لم تشارك النساء غالبًا في الأحزاب السياسية، إلا أنهن ساهمن في الحركة الوطنية من خلال عملهن الخيري والاجتماعي، كما دعمن القضايا الوطنية العربية.

وفي سنة 1954 تأسس اتحاد النساء العربيات من قبل مجموعة من النساء الداعمات للحركة الوطنية الأردنية بقيادة أول محامية أردنية، إيميلي بشارت، وبالإضافة إلى العمل الخيري والاجتماعي فقد أخذ الاتحاد ينظم بقوة حملات تدعو لحق النساء في التصويت. وكما هو معروف تاريخيًا، فلطالما أوجدت الأزمات الوطنية فرصًا للنساء للتجاوز عن القواعد الجندرية السائدة، ولقد مثّلت أزمة حلف بغداد سنة 1955 فرصة من هذا النوع لإيميلي نفاع السلطية، المقيمة في عمان. كانت حينها في العشرينيات من عمرها، وقررت أن تنضمّ إلى الحزب الشيوعي الأردني بالرغم من تحفّظات أخيها، وشاركت في المظاهرات ضد حلف بغداد بالرغم من معارضة والدها. ونتيجة للضغوط الشعبية سقطت الحكومة حينها، ولم يتم التوقيع على الحلف، وطرد الملك كلوب باشا. إلا أن فترة المشاركة النسائية المتنامية في الشؤون الوطنية انتهت نهاية مفاجئة عام 1957 عندما أقرّت الحكومة الأحكام العرفية، ومنعت الأحزاب السياسية، والنقابات وحتى اتحاد النساء العربيات. بعد سنة 1957

دعمت الدولة الأردنية دخول النساء إلى العمل العام، وانتشر تعليم الفتيات على نطاق واسع، ودعمت الحكومة دخول النساء إلى القوى العاملة، وخاصة في قطاعي التعليم والتمريض. لميس الناصر، المولودة في القدس، حصلت على منحة حكومية لدراسة تخصص التربية، وتخرجت سنة 1965، ودرست في المدارس الحكومية قبل أن تدخل السلك الدبلوماسي سنة 1969. هيفاء البشير، المولودة في نابلس، وزوجة وزير الصحة السابق محمد البشير، نظمت حملة ناجحة سنة 1970 لتشجيع النساء على العمل في مهنة التمريض، كما أسست «نادي العمر الذهبي»، أول دار رعاية للمسنين في الأردن. وفي الوقت الذي كانت فيه الدولة تعتبر عمل النساء العام، التطوعي والمدفوع، جزءاً أساسياً من تطور الأردن ومؤشراً لحدائه، إلا أن هذا العمل لم يكن يدعم المساواة بين الرجل والمرأة ولم يَكُن الجمعيات النسائية من مناصرة الحقوق السياسية.

تسببت صدمة هزيمة الجيوش العربية في حرب سنة 1967 في حدوث أزمة وطنية أخرى سيّست النساء ومكنتهن من كسر السلوكيات الجندرية المقبولة اجتماعياً. وبعد الحرب، اتجهت أعداد كبيرة من النساء إلى المشاركة في العمل العام، لتقديم الإغاثة الطارئة والخدمات الاجتماعية للنازحين بعد الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية. أغلب هذا العمل كان استمراراً لدور النساء القديم في العمل الخيري، وفي تلك الفترة نظرت النساء لعمالهن الإغاثي على أنه دعم للقضية الفلسطينية، كإيميلي نفاع وأختها ليلى، التي أسست جمعية النساء العربيات في مخيم البقعة، وميسر السعدي، اللاجئة مرتين عامي 1948 و1967، التي كرس وقتها لمساعدة النساء وعائلاتهن في مخيمات اللجوء.

لطالما أوجدت الأزمات الوطنية فرصًا للنساء للتجاوز عن القواعد الجندرية السائدة. كما قدم العمل الخيري والإغاثة مدخلًا للمشاركة لاحقًا في العمل السياسي بشكل أكثر علنية. عبلة أبو عبلة، من قلقيلية، عملت مع الاتحاد العام للنساء الفلسطينيات في عمان قبل أن تنضم للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وأسماء خضر، التي ولدت قرب جنين ومن ثم عاشت في عمان، نشطت مع اتحاد النساء الفلسطينيات ثم كانت أول امرأة تُنتخب في اتحاد الطلبة الفلسطينيين. الإقبال الشعبي على منظمة التحرير الفلسطينية والفدائيين، أجبر الحكومة على أن ترخي قبضتها على الحياة السياسية والمدنية، و لأول مرة منذ سنة 1957 تمكنت الأحزاب المعارضة الأردنية، والفصائل السياسية الفلسطينية من ممارسة أنشطتها علنيًا، وبدأت النساء -وخاصة من أصول فلسطينية- يشاركن في العمل السياسي. جندت الفصائل الفلسطينية الفتيات والنساء بشكل كبير في المخيمات. نادية شمروخ، اللاجئة إلى عمان من مخيم الدهيشة، كانت بالكاد في العاشرة من عمرها عندما انضمت إلى مجموعة فتح للشابات «الزهرات». وبعد أحداث «أيلول الأسود» عامي 1970 و1971، أُخرجت منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن، واستنفرت الحكومة ضد الأحزاب اليسارية والقوى التي تحالفت مع المنظمة. حينها مرّت الأردن بنزعة محافظة متزايدة كردة فعل على القواعد الجندرية المتحررة نسبيًا التي رافقت مرحلة منظمة التحرير الفلسطينية. ورغم أن بعض النساء استكملن عملهن بشكل سرّي، إلا أن الكثيرات منهم تخلين عن النشاط السياسي، ليس فقط لخوفهن من مضايقات السلطات بل وخوفًا على سمعتهن أيضًا، حيث استُخدم الـ«شرف» كسلاح أخلاقي يُلحق العار بمشاركة النساء السياسية. في

هذه الفترة، تزايدت أعداد النساء المنضمات إلى حركة الإخوان المسلمين، التي كان يُسمح لها أن تمارس أنشطتها علنيًا. ورغم أن العمل السياسي كان صعبًا في تلك المرحلة إلا أن النساء تابعن عملهن العام في الجمعيات الخيرية، وفي النقابات المهنية، واتحادات الطلبة. وأثناء الإعدادات لمؤتمر الأمم المتحدة الدولي للنساء في نيروبي، اجتمعت عدة نساء، ومن بينهن عضوات سابقات في اتحاد النساء العربيات الذي تأسس في الخمسينات للتنظيم لأنشطة، وأسسن اتحاد المرأة الأردني سنة 1974، وقدم الاتحاد خدمات اجتماعية للنساء، كما قام بمنصرة حقوق المرأة. أما الحكومة، والتي كانت مهتمة غالبًا بإظهار الأردن بمظهر عصري في مؤتمر الأمم المتحدة للنساء، أقرت للنساء أخيرًا حقهن في التصويت سنة 1974، رغم أنهم لم يتمكن من ممارسة هذا الحق حتى سنة 1989 التي استؤنف فيها الانتخابات. كان اتحاد المرأة الأردني ناشطًا، وأسس فروعًا في كل أنحاء المملكة، وبحسب ما ذكرت التل في كتابها، فقد ضم الاتحاد 3 آلاف منتسبة سنة 1981. ومع ذلك، فلقد جمدت الحكومة الاتحاد في تلك السنة، وأسست الاتحاد النسائي الأردني العام، تحت رعاية وزارة الشؤون الاجتماعية. تكهن الناشطون حينها بأن السبب وراء إغلاق اتحاد المرأة هو انزعاج الحكومة من مواقفه المستقلة، خاصة في المؤتمرات الدولية، أي أن تأسيس الاتحاد النسائي العام يعكس رغبة الحكومة في توجيه حركة النساء الأردنيات والسيطرة على أجندتها. وهو الامر الذي بات أكثر وضوحًا مع التحرير السياسي سنة 1989، الذي تزامن مع الاهتمام الدولي المتزايد بحقوق المرأة بعد نهاية الحرب الباردة. ونتيجة للإحباط المتصاعد بين صفوف المجتمع الأردني في ظل غياب الحريات السياسية والمدنية بالإضافة إلى أوضاع

اقتصادية متردية، اندلعت احتجاجات شعبية سنة 1989 في عدة مدن وقرى أردنية، بسبب عزم الحكومة على إقرار إجراءات تقشفية. وردًا على ذلك أعلن الملك الحسين نهاية الأحكام العرفية وعودة الانتخابات، وصار بإمكان الأحزاب السياسية أن تمارس أعمالها علنيًا، وتم رفع القيود عن المجتمع المدني. بالتالي لم يكن مفاجئًا بعد سنوات من القمع السياسي وتقييد عمل النساء العام بمؤسسات تابعة للحكومة، أن الناشطات من الطبقة الوسطى - مع بعض الاستثناءات من الناشطات الطلابيات - لم يكن لهن دور كبير في احتجاجات سنة 1989 وأن مطالب النساء لم تظهر بين مطالب المحتجين. وهذا هو الاختلاف الكبير مع احتجاجات سنة 1955 التي دعمتها نساء الطبقة الوسطى والتي كانت فيها مطالب النساء جزءًا من النضال الوطني الأشمل. لقد ازدهر العمل النسائي العام منذ سنة 1989، إلا أن النساء جابهن تحديات غير مسبقة في سبيل دعم أجندتهن الجندرية في ظل التأثير الواسع للقوى المحافظة والإسلامية في المجتمع وفي البرلمان.

شكلت قضية المرأة والإعلام خلال العقود القليلة الماضية واحدة من أبرز القضايا التي شغلت الباحثين والساسة والمدافعين عن حقوق النساء في الوطن العربي في ضوء ما أفرزته الدراسات المتعاقبة من نتائج كشفت عن الأبعاد السلبية النفسية والاجتماعية والسياسية والثقافية لصورة المرأة التي تتداو لها وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية، وفي الفترة الأخيرة التفاعلية. ورغم أن هذه القضية هي في حد ذاتها قضية عالمية مثلت هاجسًا كبيرًا للكثير من المجتمعات حول العالم، إلا أن تجلياتها في المنطقة العربية قد اتخذت

أبعاداً خطيرة في ضوء ما تقوم به وسائل الإعلام الوطنية والإقليمية والعالمية في هذا الجزء من العالم من تشويه لصورة المرأة، وإبرازها بشكل سلبي على صفحات الجرائد والمجلات وشاشات التلفزة، وحديثاً على صفحات الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت). وتزامن ذلك مع ما تفرضه قضايا العمل حيث أن عمل المرأة اليوم أصبح وبحكم التطورات المعيشية والاقتصادية ضرورة ملحة للمساهمة في صناعة حياة كريمة لمئات الملايين من الأسر حول العالم مع حقيقة تفرض علينا التفكير بشكل جاد في كيفية إيجاد الأطر و الصيغ القانونية و المعايير الإنسانية و الضوابط التشريعية التي تكفل للمرأة العاملة حياة كريمة وبيئة عمل بعيدة عن الانتهاكات والتمييز الذي يمكن أن تتعرض له.

وتؤكد الدراسات وجود فجوة حقيقية بين صانعي السياسات الإعلامية وباحث ودارسي المجال النسوي في المجتمع العربي، حيث ينطلق الاهتمام بالمرأة من الأيمان بان بكل فرد دور في المجتمع رجلا كان أو امرأة وأن هذا الدور يجب الاعتراف به وتقديره وتعزيزه، ومن الضروري إعطاء كل فرد الفرصة للمشاركة في كل المجالات والميادين، مما يحتاج إلى تعزيز القدرات الشخصية وتنميتها، وتوفير الفرص والسبل للأشكال المختلفة للمشاركة من خلال فلسفة تعتمد في تحقيق التنمية على عدم عزل المرأة في برامج تنموية خاصة بها رغم العادات والتقاليد التي تشكل عوامل تؤثر في وضع المرأة، وتحدد دورها.

ومما يثير الاستهجان والعجب أن هذه الاتجاهات الإعلامية تأتي في وقت حققت فيه المرأة العربية الكثير من الإنجازات المبهرة التي جعلت منها إنساناً

قياديا في مجتمعها، فأصبحت المرأة مهندسة ومعلمة وطبيبة وصاحبة أعمال وخبيرة تكنولوجيا معلومات، وغير ذلك من الوظائف التي كانت لردح من الزمن حكرا على الرجال. فهذه التحولات المهمة في الدور الاجتماعي للمرأة لم تجد، وللأسف الشديد، صدى مناسباً على صفحات الجرائد والمجلات، وعلى شاشات التلفزة، وأثير الإذاعات، وحتى في الفضاء الافتراضي لشبكة العنكبوت الدولية. فالدراسات التي أنجزت حول الموضوع، والتي توجت بالتقرير (2006) الذي أنجزه مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) في إطار "برنامج النوع الاجتماعي والإعلام"، يشير بشكل قاطع إلى أن الإعلام بوسائله المختلفة قد حقق تقدماً لا بأس به في مجال تجويد صورة المرأة، ولكنه ظل في سواده الأعظم محرقة للنساء ولإنجازات المرأة، مع استمرار التسليع والتشييء، والحد من قدر النساء، وتأطير دورهن الاجتماعي في قوالب تقليدية، وعدم المساهمة في تمكينهن من احتلال الحيز المناسب لهن في الوعي المجتمعي، سواء على مستوى الفرد أو الجماعة.

وتسعي الورقة المقدمة إلى رصد الصورة السلبية للمرأة العربية في وسائل الإعلام وصولاً إلى صياغة استراتيجية حول دور الإعلام في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع نحو مزيد من الإجراءات للنهوض بعمل المرأة وتحقيق المساواة في العمل.

المرأة والعمل من منظور تطبيقي:

فدائماً كان العمل بالنسبة للمرأة، في الريف أو المدينة، في المنزل أو خارجه، يعبر على الدوام عن عنصرين رئيسيين متلازمين، يؤدي أحدهما إلى الآخر،

فهو حاجة اقتصادية تفرضها لقمة العيش، مثلما هو حاجة نفسية تشعر المرأة بآدميتها وكيانها الإنساني وتلبي رغبتها في التعبير عن حضورها الفكري والسياسي، وألا إتباع وسائل غير مشروعة لجأ إليها الرجل (رشوة- تزوير- سرقة- احتيال) أو ترك العمل الوظيفي واللجوء إلى الأعمال الحرة التي لم تكن مضمونة على الدوام وبين هذين المنفيين كانت هناك طريق ثالث ظهر إلى الوجود على حياء أول الأمر ثم لم تلبث أن تحول إلى ظاهرة وهي نزول النساء إلى ساحات العمل الحر- الذي كان شبه رجالي- بصورة لافتة للنظر في محاولة لخلق (الموازنة المقبولة)، حتى بتن يزاحمن الرجال على الأسواق والأرصدة والبسطات فهن يعملن في مجال بيع الملابس القديمة والسجائر والعطاريات والخضرة والفاكهة وحليب الأطفال والألبان وأطعمة الرصيف والحاجات النسوية من ملابس وإكسسوارات ومواد تجميل وورشات تطريز وخياطة وحلوى الصغار.

فالقانون الذي ينظم عمل المرأة في البلاد العربية صدر قبل خمسين عاماً تقريباً، إلا أن عملها لا يزال محل خلاف وموضع جدل بين مختلف التيارات في العالم العربي، فهناك من ينادي بتقييد الفرص المتاحة أمام المرأة وآخرون ينادون بإعطائها الحق كاملاً في ممارسة جميع المهن دون قيود وآخرون يسبحون عكس التيار وينادون بعودة المرأة إلى المنزل لممارسة دورها التقليدي على الرغم من كفاءتها العملية ورغبتها في الخروج للعمل.

الحقيقة التي لا مجال للشك فيها هي أن دور المرأة في المنزل يعتبر دوراً فطرياً ورئيساً يجب ألا يتأثر أو يؤثر على عملها خارج المنزل.

كذلك تبرز مكافحة العنف والتمييز ضد المرأة في ميادين العمل والتعرف على مظاهر التمييز وأنماط العنف ضد المرأة في ميادين العمل والعوامل المسببة له وكذلك دراسة الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية لمسألة التمييز والعنف ضد المرأة في مكان العمل والوقوف على الإجراءات التشريعية والتنظيمية المعمول بها لمكافحة التمييز والعنف ضدها، وتأثير ذلك في سياق حقوق الإنسان.

ويصبح السؤال لماذا لا يزال عمل المرأة قضية ليس لها حل؟ على الرغم من أن المرأة العربية اليوم تمثل جزءاً بارزاً وإن كان صغيراً من الجماعات المهنية التي تشمل الأطباء وأساتذة الجامعات والمهندسين والمحامين والباحثين العلميين والكتاب والمؤلفين، والكل يعلم أن تفوقها وإبداعها لم يقتصر على الحقل المهني فهناك الكثير من السيدات اللاتي لم يجدن فرصة للعمل بأجور ثابتة في القطاعات المختلفة فاتجهن للعمل غير المأجور، ومع زيادة البطالة والتدهور الاقتصادي الذي طرأ على فرص العمل المتاحة في القطاعات الرسمية اضطرت المرأة للمشاركة في القطاع غير الرسمي بصورة متزايدة وبدون حقوق أو عقود ثابتة، فهي تعمل بدون حماية اجتماعية أو قانونية، وعملها لا تشمله الإحصاءات الرسمية.

إن عدم توفير الظروف الملائمة لعمل المرأة واعتبار عملها قضية تثار في كل مناسبة دون توفير الحلول المناسبة لهذه القضية هو السبب في تفضيل العديد من الخريجات الشابات ورغبتهم بالارتباط بزواج ثري بدلا من البحث عن عمل ملائم. فمتى وكيف نتمكن من تغيير هذه التوجهات والميول.

أهداف مشاركة المرأة العربية في العمل:

ويضمن الهدف الأشمل لمشاركة المرأة في عالم العمل والإنتاج، ضرورة تحقيق ثلاثة أهداف عامة هي:

أولاً: الهدف الإنساني والاجتماعي الذي يتضمن تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، والارتقاء بمستوى الأسرة، مع العلم أن تكافؤ الفرص لا يعني بالضرورة تشابهها.

ثانياً: الهدف الاقتصادي الذي يتضمن الاستثمار لأمثل للموارد البشرية لتحقيق النمو الاقتصادي المرغوب والإنتاجية العالية والعائد المناسب على الفرد والمؤسسة والمجتمع.

ثالثاً: الهدف الثقافي الذي يتضمن ترسيخ ثقافة ايجابية لمكانة المرأة ودورها في المجتمع وتعظيم قيمة العمل بأنواعه ومستوياته المختلفة للمرأة والرجل على السواء.

وتأتي هذه الأهداف مع توضيح مكانة المرأة وصورتها في المجتمع بشكل عام وفي عالم العمل بشكل خاص، ومدى الدعم المجتمعي لدور المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى دورها الأسري وإبراز مدى مشاركة المرأة في الحياة العامة، وفي مواقع التخطيط ورسم السياسات واتخاذ القرار في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، بالإضافة إلى مشاركتها في المواقع القيادية في مؤسسات العمل والإنتاج مع رصد مدى توافر الخدمات

والتسهيلات والهياكل المؤسسية المساندة للمنشآت بأنواعها المختلفة، ومدى مراعاتها للحاجات الخاصة للمرأة.

أولاً: العمل خارج المنزل:

يمكن تصنيف الأعمال والمهام التي تتولاها المرأة خارج المنزل بالأنواع الرئيسة التالية: العمل كعاملية أو كصاحبة عمل مقابل دخل مادي محدّد أو غير محدّد. ومن الطبيعي أن يندرج مثل هذا العمل ضمن مفهوم المنشآت بأنواعها المختلفة، الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، إذا تم في مؤسسة تنطبق عليها معايير هذه المنشآت، وتم تسجيلها كذلك. العمل بدون أجر كما يشيع في كثير من الأحيان في العمل الزراعي، وبخاصة في حالة الحيازات الزراعية الأسرية، حيث تعمل المرأة إلى جانب أفراد الأسرة الآخرين في الإنتاج النباتي أو الحيواني لتقليل الاعتماد على العمال المأجورين. وقد تكون المرأة عاملة أو مسئولة عن إدارة هذا العمل الذي يمكن أن يندرج تحت مظلة منشأة متوسطة أو صغيرة أو أن يبقى خارجاً عن مثل هذه المظلة. وتختلف في ضوء ذلك مدى الاستفادة من الخدمات المساندة وطبيعتها وإطارها القانوني.

العمل التطوعي الذي يتم عن طريق الجمعيات الخيرية والتعاونيات والهيئات النسائية المختلفة. ومن النماذج الشائعة لمثل هذا العمل قيام امرأة أو مجموعة من النساء بإنشاء جمعية خيرية أو هيئة نسائية. ورغم أهمية هذا العمل، فقلما

تنطبق عليه المعايير والشروط التي تنطبق على المنشآت المتوسطة والصغيرة بمفهومها الاقتصادي الرسمي، فالتشريعات التي تنظمها ذات صبغة اجتماعية وليست اقتصادية، وبالتالي فإن مصادر الخدمات المساندة التي تحصل عليها تختلف في كثير منها عن مصادر الخدمات والتسهيلات المتاحة للمنشآت المتوسطة والصغيرة.

ثانياً: العمل داخل المنزل:

يمكن تقسيم الأعمال والمهام التي تتولّاها المرأة داخل المنزل إلى الأنواع الرئيسة التالية: الأعمال المدرة للدخل (income generating)، وهي مشروعات ومنتجات وخدمات تدرّ دخلاً على الأسرة. ومن الأمثلة على هذه الأعمال الصناعات المنزلية كتصنيع الأغذية والمنسوجات والإنتاج النباتي والحيواني ومنها أيضاً خدمات الحضانات المنزلية. ومن الأمثلة الأكثر حداثة إنتاج البرمجيات الحاسوبية والاستشارات والقيام بالأنشطة الإنتاجية عن بُعد باستخدام الشبكة الالكترونية. وتتم عمليات التصنيع والإنتاج والتجهيز داخل المنزل، كما يتم تسويقها بشكل مباشرة للمستهلك، أو عن طريق الوسطاء. ورغم أن كثيراً من هذه الأعمال يتم تنظيمها وممارستها ضمن معايير وشروط اقتصادية، إلا أنها لا تدرج في العادة تحت مظلة المنشآت، وإن كانت تدرج تحت مظلة المشروعات.

الأعمال المقتصدة (الموقرة) للنفقات (income saving)، وهي مشروعات ومنتجات وخدمات تقدمها المرأة داخل المنزل لمنفعة الأسرة. وبدون ذلك تضطر الأسرة إلى الحصول على هذه المنتجات والخدمات مقابل الثمن من خارج المنزل. ومن الأمثلة الشائعة على ذلك في المجتمعات العربية صنع الملابس وإنتاج الأطعمة وتربية المواشي والطيور وزراعة الحدائق وأعمال الصيانة وغير ذلك. ومع أنه يتوافر في كثير من الأحيان خدمات وتسهيلات مباشرة لمساعدة المرأة في تنظيم هذه الأعمال وإدارتها، ولكن ذلك يتم في العادة عن طريق مؤسسات اجتماعية نظراً لأنها لا تدرج تحت مظلة المنشآت المتوسطة والصغيرة.

الأعمال والمهام التقليدية في الأسرة، كترية الأطفال وتجهيز الطعام والتعامل مع الأجهزة والأعمال المنزلية الأخرى. وينطبق على هذه الأعمال ما ينطبق على الأعمال المقتصدة للنفقات من حيث طبيعة ومصادر الخدمات والتسهيلات المباشرة التي يمكن أن تستفيد منها المرأة.

الخدمات المساندة لمشاركة المرأة:

يستدعي تعزيز مشاركة المرأة وعملها في مجال المنشآت المتوسطة والصغيرة، وبخاصة في دورها كرائدة ومبادرة في إنشاء هذه المنشآت أو توسيعها أو تطويرها، توافر مجموعة من الخدمات والتسهيلات المساندة التي يتولى مسؤوليتها الجهات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية. ومع أن هذه الخدمات والتسهيلات بدون استثناء مطلوبة وضرورية لتعزيز مشاركة كل من المرأة والرجل، إلا أنها أو بعضها على الأقل يأخذ بعداً خاصاً لدى التعامل مع

المرأة والتجاوب مع حاجاتها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التفاوت بيت حاجات الرجل وحاجات المرأة يختلف ضيقاً أو اتساعاً بين مجتمع وآخر، وبين موقع وآخر داخل المجتمع الواحد. وفيما يلي عرض موجز للخدمات المساندة لمشاركة المرأة في المنشآت المتوسطة والصغيرة، علماً بأن بعض هذه الخدمات ذو أثر مباشر وبعضها ذو أثر غير مباشر على مشاركة المرأة.

أولاً: الخدمات المساندة المباشرة

✓ خدمات التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية
يتم تقديم هذه الخدمات عن طريق البرامج التعليمية والتدريبية، النظامية أو غير النظامية، لأغراض تأهيل العاملين والعاملات في المنشآت على اختلاف مجالات العمل والمستويات المهنية والوظيفية، بهدف الإعداد لممارسة العمل أو رفع الكفاءة وتحسين مستويات الأداء. ولا يخفى أن مثل هذه الخدمات يتم تصميمها أحياناً لتناسب حاجات المرأة عندما توجه لدعم مشاركتها في المنشآت المتوسطة والصغيرة، من حيث طبيعتها فيما يتعلق بالأعمال التي تقبل عليها المرأة أو من حيث تنظيمها فيما يتعلق بمتطلباتها المكانية والرمانية.

✓ تسهيلات التمويل والإقراض وضمان القروض
تساهم هذه التسهيلات في مساعدة المستثمر/ة على المبادرة بإنشاء المنشآت والمشاريع وتوسيعها وتطويرها. وفي كثير من الأحيان تبدو الحاجة قائمة إلى تسهيلات وشروط تمويلية خاصة للمرأة، وبخاصة فيما يتعلق بضمان القروض مثلاً. ويتوافر لهذا الغرض في بعض الأحيان صناديق خاصة لإقراض المرأة.

وتبرز أهمية ذلك من أن شح التسهيلات التمويلية أو طبيعة الشروط المرافقة لها كثيراً ما تقف عائقاً أمام استفادة المرأة منها بهدف خوض غمار المبادرة بإنشاء المنشآت أو توسيعها أو تطويرها.

✓ التسهيلات والخدمات المتعلقة بالتسويق والاستيراد والتصدير

يمكن أن يكون لهذه التسهيلات والخدمات واحداً من المضمونين التاليين أو كليهما: المضمون التمويلي الذي يعنى بتمويل بعض نشاطات التسويق كالترويج أو توفير السيولة النقدية للاستيراد وغير ذلك.

المضمون الفني الذي يعنى بتوفير الخبرات والمعلومات والبيانات عن الخصائص والمتطلبات والشروط المتعلقة بالتسويق والاستيراد والتصدير.

ومن المتوقع أن تؤثر البيئة الاجتماعية في المجتمعات العربية على حركية المرأة وقدراتها في مجال التسويق والاستيراد والتصدير ذات العلاقة بمنتجات المنشآت المتوسطة والصغيرة، مما يستدعي جهوداً ومضامين خاصة للتسهيلات والخدمات المتعلقة بالتسويق والاستيراد والتصدير.

الخدمات الاستشارية والفنية

تعنى هذه الخدمات بتقديم المشورة لتطوير الأداء وزيادة الإنتاجية في المنشآت المتوسطة والصغيرة أو وضع الحلول للمشاكل والصعوبات التي قد تواجهها فيما يتعلق بالعمليات الإنتاجية أو التقنيات المستخدمة أو الموارد البشرية أو القرارات

الاستثمارية وغير ذلك من خدمات الدعم الفني والإداري والتنظيمي. ومن الطبيعي أن يُراعى تقديم هذه الخدمات الحاجات والمتطلبات الخاصة بالمرأة.

خدمات التشغيل والإرشاد والتوجيه

يتولى مثل هذه الخدمات في العادة مكاتب ومؤسسات حكومية أو غير حكومية، ربحية أو غير ربحية. وغالباً ما يتم تقديمها بهدف تسهيل الالتحاق بالعمل أو تغييره، وتراعى في العادة الحاجات الخاصة بالمرأة. وقد تختص بعض الجهات والمؤسسات بتشغيل المرأة وتقديم خدمات التوجيه والإرشاد لها لأهداف اجتماعية.

ثانياً: الخدمات المساندة غير المباشرة

✓ التشريعات والسياسات

تتولى السلطات الحكومية والتشريعية في العادة المبادرة بسن التشريعات ووضع السياسات بمشاركة القطاعات غير الحكومية المعنية، بهدف وضع الأطر القانونية التي تنظم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، وما يتعلق بأمور المنشآت وتوفير البيئة التشريعية المواتمة لنموها وتطورها بشكل خاص. ويمكن للتشريعات أن يكون لها دور في مراعاة حاجات المرأة الخاصة للمشاركة في مجال المنشآت المتوسطة والصغيرة، وتسهيل هذه المشاركة في مجال بدء هذه المنشآت وتطويرها وتوسيعها. ومن هذه الحاجات الخاصة ما يتعلق بالمعيّلات الوحيدات للأسر وغير ذلك. ومن المعلوم أن التشريعات، وبخاصة

القديم منها، كثيراً ما تغفل عن هذا البعد المهم، لأنها تكون قد وضعت من قبل الرجال وللرجال.

✓ خدمات البيانات والإحصاءات ونظم المعلومات

تعنى هذه الخدمات بقضايا العرض والطلب المتعلقة بالموارد البشرية والخصائص الاقتصادية لسوق العمل المحلي والخارجي وفهم واتجاهاته، وخصائص التصدير والاستيراد، وغير ذلك من المعلومات التي تساعد المستثمرين وأصحاب المنشآت على التخطيط السليم والإدارة الواعية لمنشآتهم، ومن الضروري أن تعالج هذه البيانات والإحصاءات والمعلومات الخصائص المتعلقة بعمل المرأة ومساهمتها في قطاعات الاقتصاد المختلفة، وبخاصة فيما يتعلق بالمنشآت المتوسطة والصغيرة، للمساهمة في تعزيز مشاركتها في هذه المنشآت.

✓ الدراسات والبحوث والمؤتمرات والنشاطات العلمية

تتناول هذه النشاطات الفكرية بالدراسة والتحليل قضايا المنشآت المتوسطة والصغيرة وتسلط الأضواء على خصائصها وسبل تطويرها وتحدياتها. ولتعزيز مشاركة المرأة في هذه المنشآت لا بد أن تتناول هذه النشاطات الفكرية القضايا المتعلقة بعمل المرأة والصعوبات التي تعيق مشاركتها ومتطلبات تعزيز هذه المشاركة.

✓ التنظيمات والتكتلات المهنية للعاملين في المنشآت

تشمل هذه التنظيمات والتكتلات المهنية النقابات والاتحاديات والجمعيات التي تعنى بمصالح أعضائها وتبني قضاياهم لدى الجهات والمحافل الرسمية وغير الرسمية. وعلى الرغم من أن كثيرا من هذه التنظيمات والتكتلات تشمل في عضويتها الرجل والمرأة في النقابات العمالية ونقابات أصحاب العمل، إلا أن بعضها يقتصر على النساء، كما هو الحال في بعض الجمعيات والاتحاديات التي تقدم خدمات موجهة للمرأة.

✓ الخدمات والتسهيلات الداعمة للمبادرة والإبداع

تشمل هذه الخدمات والتسهيلات الحوافز والجوائز الموجهة لتشجيع إنشاء ونمو وتطور الأداء في المنشآت المتوسطة والصغيرة في مجالات مختلفة كالإنتاجية والنوعية والإدارة والتسويق وغير ذلك، كما تشمل الخدمات والحوافز الموجهة للإبداعات وبراءات الاختراع واستثمار نتائجها. وقد يتم توجيه بعض هذه الخدمات والحوافز بشكل خاص لتعزيز مشاركة المرأة وحفز الإبداع والريادة لديها.

✓ الخدمات الإعلامية والترويجية

يتم تقديم هذه الخدمات بمقابل مادي أو بدون مقابل لأغراض التسويق وإبراز قصص النجاح مثلاً عن طريق وسائل الإعلام والاتصال والمعارض وغير ذلك. وكما في الخدمات والتسهيلات الداعمة للمبادرة والإبداع، فإنه يمكن توجيه

الخدمات الإعلامية والترويجية بشكل خاص لتعزيز مشاركة المرأة وإبراز إنجازاتها وقصص نجاحها في المنشآت المتوسطة والصغيرة.

✓ الخدمات البيئية

تعنى الخدمات البيئية بمساعدة المنشآت على تحقيق المتطلبات البيئية والاحتياجات الصحية ومعايير السلامة العامة في العمل. وقد تبرز حاجات خاصة للمرأة في هذا المجال فيما يتعلق بالتدريب أو تسهيلات التمويل لتحقيق هذه المتطلبات والاحتياجات والمعايير.

✓ المواصفات والمقاييس

تساهم المواصفات والمقاييس في ضمان الجودة والنوعية وتحسين القدرة التنافسية لدى المنشآت، محلياً وخارجياً. وكما في حالة الخدمات البيئية، فقد تبرز حاجات خاصة للمرأة في هذا المجال فيما يتعلق بالتدريب أو تسهيلات التمويل لتحقيق متطلبات المواصفات المحلية والعالمية.

✓ الاتفاقات والبروتوكولات الثنائية والجماعية

تتولى الحكومات في العادة عقد مثل هذه الاتفاقات والبروتوكولات مع الدول أو مع التجمعات الاقتصادية، بهدف دعم المنشآت الوطنية في أمور التصدير والاستيراد والتبادلات التجارية. وتستدعي الاستفادة القصوى من الاتفاقات والبروتوكولات التوعوية بمضامينها وشروطها وتقديم الخدمات لتعظيم مكاسب المنشآت منها، مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة في مثل هذه النشاطات.

الإجراءات والمعالجات لدعم مشاركة المرأة

يستدعي التغلب على الصعوبات ومواجهة التحديات الخاصة بمشاركة المرأة في قطاعات العمل بشكل عام وفي مجال المنشآت المتوسطة والصغيرة بشكل خاص الاستعانة بمجموعة من المعالجات والإجراءات، مع مراعاة التكامل والتنسيق بينها بقدر الإمكان لتعزيز آثارها وانعكاساتها. ومنها:

التشريعات

تؤقّر التشريعات الأرضية المناسبة لتطوير التوجهات والإجراءات اللازمة لدعم مشاركة المرأة في عالم العمل. وليس غريباً أن نرى تحيزاً ضد عمل المرأة في بعض التشريعات، مما يستدعي تعديل هذه التشريعات وتطويرها لمواكبة الحاجات المجتمعية وسنتعرض لها في فصل لاحق بإذن الله.

الفصل الثاني

عمل المرأة من منظور اجتماعي وأسري

دور المرأة في المجتمع

أولاً: دور المرأة في المجتمع الإنساني

قضية المرأة وتعامل المجتمعات معها قضية كانت مطروحة على بساط البحث بين المجتمعات والحضارات المختلفة منذ القدم. كانت النساء دوماً نصف سكان العالم. قوام الحياة في العالم كما أنه رهن بالرجل فهو رهن بالمرأة بنفس المقدار وبنفس الدرجة. المرأة تتولي بشكل طبيعي أعظم المهام في الخلقة.. المهام الرئيسية في الخلقة مثل الإنجاب وتربية الأطفال تقع على عاتق المرأة. إذن قضية المرأة قضية على جانب كبير من الأهمية وقد كانت مطروحة و مهمة منذ القدم بين المفكرين و في إطار الأخلاق و العادات المختلفة للشعوب.

ثانياً: النظرة الصحيحة للمرأة

يجب أن يُنظر للمرأة بعين الإنسان السامي لتتضح حقيقة تكاملها وحقوقها و حريتها. ينبغي أن يُنظر للمرأة ككائن يستطيع أن يكون سبباً في صلاح المجتمع و تربية أفراد متسامين، ليتضح ما هي حقوق المرأة و كيف يجب أن تكون حريتها. لينظر إلى المرأة باعتبارها العنصر الرئيس في تشكيل العائلة. فالعائلة مع أنها تتشكل من الرجل و المرأة و كلاهما يساهم و يؤثر في تشكيل العائلة و إيجادها، بيد أن السكينة في أجواء العائلة و الهدوء و السكون السائد في المنزل إنما هو ببركة المرأة و الطبيعة النسوية. يجب أن ينظر للمرأة من هذه الزاوية ليتجلى كيف تحرز الكمال وما هي حقوقها.

ثالثاً: الظلم التاريخي ضد المرأة

تعرضت المرأة للظلم على امتداد التاريخ و في شتي المجتمعات. و هذا ناجم عن جهل البشر. طبيعة الإنسان الجاهل هي أنه حينما لا يكون هناك إجبار و قهر خارجي، أو لا يكون هنالك في داخله - و هذا نادر جداً - إيمان قوي و جلي و صريح، و لا يكون ثمة في الخارج قانون - أي سيف القانون و هراوته - فعادة ما يتسلط القوي على الضعيف. وللأسف كان هناك على مرّ التاريخ نوع من الظلم التاريخي ضد المرأة. وهو على الأغلب بسبب أنهم لم يعرفوا قدر المرأة و مكانتها. يجب أن تكتسب المرأة منزلتها الحقيقية و ينبغي أن لا يطالها أي ظلم بسبب كونها امرأة. هذا شيء سيئ جداً. سواء الظلم الذي مورس ضد المرأة وكان اسمه ظلماً، أو الظلم الذي لم يكن اسمه ظلماً لكنه في الحقيقة ظلم، كدفع المرأة نحو التبرج و النزعة الاستهلاكية و التجميل العبثي و التكاليف الباهضة و تحويلها إلى أداة استهلاك. هذا ظلم كبير ضد المرأة. و ربما أمكن القول أنه ما من ظلم فوق هذا الظلم. لأنه يصرفها عن مبادئها و أهدافها التكاملية و يلهيها بأشياء جد صغيرة و حقيرة.

رابعاً: قضية المرأة في العالم

البشر رغم كل ادعاءاتهم و رغم كل الجهود التي بذلها المخلصون و الصادقون و رغم كل الأعمال الثقافية الواسعة التي انجزت في خصوص قضية المرأة لم يستطيعوا لحد الآن التوصل فيما يتصل بقضية الجنسين و قضية المرأة - و تبعاً لها قضية الرجل بشكل من الأشكال - إلى صراط مستقيم و طريق صواب.

بعبارة أخرى فإن التطرف والاعوجاج و سوء الفهم و تبعاً لذلك حالات الاعتداء و الظلم و النواقص النفسية و المشكلات العائلية و المشكلات ذات الصلة بطريقة الاختلاط و الارتباط بين الجنسين لا تزال من القضايا غير المحلولة عند الإنسان. أي إن البشر أنجز كل هذه الاكتشافات في المجالات المادية وفي خصوص الأجرام السماوية و في أعماق البحار و راح يتشدد بدقائق الأعمال في علم النفس و التحليل النفسي و القضايا الاجتماعية و المسائل الاقتصادية و سائر المجالات، و الحق أن الإنسان تقدم في كثير من هذه الحقول، لكنه بقي يراوح في هذه المسألة.

خامساً: دور الحجاب في التكامل الاجتماعي للمرأة

في المدرسة الإسلامية ثمة حجاب بين المرأة و الرجل. و هذا لا يعني أن للنساء عالماً منفصلاً غير عالم الرجال. لا.. النساء و الرجال يعيشون سوية في المجتمع و في بيئة العمل. يتعاملون فيما بينهم في كل مكان. يعالجون المشكلات الاجتماعية سوية. يديرون قضايا الحرب سوية و قد فعلوا ذلك. يديرون العائلة و يرؤون الأولاد سوية. لكن ذلك الحجاب و المانع يجب أن يبقى بالتأكيد خارج بيئة البيت و العائلة. هذه هي النقطة الأصلية في النموذج الإسلامي. إذا لم تجر مراعاة هذه النقطة كانت النتيجة هذا الابتذال الذي يعاني منه الغرب اليوم. إذا لم تراعى هذه النقطة ستقع المرأة عن الريادة في المسيرة نحو القيم . ليست قضية الحجاب لعزل المرأة. إذا تصور شخص مثل هذا الشيء بخصوص الحجاب كان ذلك تصوراً خاطئاً و منحرفاً تماماً. الحجاب معناه

الحؤول دون الاختلاط غير المقيد و غير المشروط بين المرأة و الرجل في المجتمع. هذا الاختلاط يضر المجتمع و يضر المرأة و الرجل و هو في ضرر المرأة على الخصوص. الحفاظ على الحجاب يساعد المرأة لبلوغ مرتبتها المعنوية العليا و لكي لا تعترضها الانزلاقات البالغة الخطورة في الطريق.

أية حركة للدفاع عن المرأة يجب أن تكون مراعاة العفاف ركنها الرئيسي. العفاف عند المرأة وسيلة لسمو شخصية المرأة و تكريمها في أعين الآخرين حتي في أعين الرجال الوقحين غير الملتزمين. عفة المرأة سبب احترامها و شخصيتها. يهتم الإسلام بمسألة عفاف المرأة. طبعاً عفاف الرجل مهم أيضاً. ليس العفاف شيئاً خاصاً بالمرأة. على الرجال أيضاً أن يكونوا عفيفين. حينما ينزعون الحجاب عن المرأة و حينما يدفعونها صوب التعري و التحلل فسوف يتعرض أمن المرأة نفسها بالدرجة الأولى و من ثم أمن الرجال و الشباب للخطر. من أجل أن تتمتع بيئة الحياة بالسلامة و الأمان و لكي تستطيع المرأة النهوض بمهامها في المجتمع و يستطيع الرجل أيضاً القيام بمسؤولياته فقد قرر الإسلام الحجاب.

سادساً: مسؤولية المرأة ودورها

المجال في المجتمع الإسلامي مفتوح للمرأة و الرجل على السواء. و الشاهد على هذا المعني هو جميع الآثار الإسلامية الموجودة في هذه المجالات و كافة التكاليف الإسلامية التي تحمّل المرأة و الرجل المسؤوليات الاجتماعية بشكل متكافئ. حين يقول رسولنا (صل الله عليه وآله وصحبه وسلم في حديثه مثل المسلمون في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد ...) فهذا شيء لا يختص بالرجال

إذ على النساء أيضاً الشعور بالمسؤولية و الاهتمام بأمور المسلمين و المجتمع الإسلامي و شؤون العالم الإسلامي و جميع القضايا الجارية في العالم، لأن ذلك واجب إسلامي. نموذج السيدة فاطمة الزهراء سلام الله عليها في فترة طفولتها و بعد هجرة الرسول إلى المدينة و في داخل المدينة و في كافة الشؤون التي مرّ بها والدها آنذاك - و قد كان قطباً لجميع الأحداث السياسية و الاجتماعية - دليل على أهمية دور المرأة في النظام الإسلامي.

علي أساس الآية الكريمة من سورة الأحزاب يتساوى الرجل و المرأة في الإسلام و الإيمان و القنوت و الخشوع و التصديق و الصوم و الصبر و الاستقامة و الصيانة العفاف و ذكر الله. نشاط المرأة في المجتمع مباح و محبذ و مسموح به تماماً و يمكن مزاولته بحفظ الحدود الإسلامية و يوفر نصف الطاقة الفاعلة في المجتمع للمجتمع. حينما يطلب الرجل و المرأة كلاهما العلم سيكون عدد المتعلمين ضعف عددهم مقارنة بما لو طلب العلم الرجال فقط. حينما تدرّس المرأة إلى جانب الرجل سيكون عدد المدرسين و المعلمين ضعف عددهم حينما لا يدرس سوي الرجال. و في النشاط العمراني و الاقتصادي و في التخطيط و التفكير لشؤون البلاد و المدينة و القرية و حتي الشؤون الشخصية في العائلة لا يوجد فرق بين النساء و الرجال. الكل مسؤولون و الكل يجب أن ينهضوا بمسؤولياتهم.

سابعاً: أساس الحركات الاجتماعية النسوية

في أية حركة اجتماعية لا تكون المسيرة صحيحة و لن تؤدي إلى نتائج سليمة إلا إذا ابتنت على العقل و التأمل و التشخيص الصحيح و المصلحة و الأسس

العقلية الصائبة. و أية حركة تنطلق لإحقاق حقوق المرأة يجب فيها ملاحظة هذا المعني بالتحديد. بمعنى أن أي حركة يجب أن تقوم على ركائز رؤية عقلانية و على أساس حقائق الوجود - معرفة الطبيعة و الفطرة عند المرأة و الرجل و المسؤوليات و المشاغل الخاصة بكل منهما و ما يمكن أن يكون مشتركاً بينهما - و لا تكون انطلاقاً من الانفعال و التقليد. إذا كانت الحركة على أساس الانفعال و التقليد و القرارات العمياء فستكون ضارة بالتأكيد.

ثامناً: دور المرأة في التنمية الوطنية

إذا أراد البلد إطلاق نهضة بناء حقيقية فعليه تركيز جل اعتماده و نظرتة و اهتمامه على الإنسان و الطاقات الإنسانية. حينما يتعلق الأمر بالطاقات الإنسانية ينبغي الالتفات إلى أن النساء هنّ نصف عدد السكان و نصف الطاقات البشرية. إذا كانت ثمة رؤية خاطئة بخصوص المرأة فلن يكون من الممكن إعادة البناء بالمعني الحقيقي للكلمة و على نطاق واسع. على نساء البلد أنفسهن أن يتوفرن على وعي كاف و ضروري حول موضوع المرأة من وجهة نظر الإسلام ليستطعن اعتماداً على النظرة المتسامية للدين الإسلامي المقدس الدفاع عن حقوقهن بشكل كامل، و كذلك على جميع أفراد المجتمع و الرجال في البلد الإسلامي أن يعرفوا نظرة الإسلام حول المرأة و أهمية مشاركة المرأة في ميادين الحياة و ممارسة المرأة لأنشطتها و تعليمها و عملها و مساعيها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و العلمية و دورها في العائلة و خارج نطاق العائلة والمنزل.

تاسعاً: وجوب طلب العلم

بإمكان المرأة أن تطلب العلم و تدرس بمستويات عليا. البعض يخالون أن البنات يجب أن لا يدرسن. هذا خطأ و اشتباه. على الفتيات أن يدرسن في الفروع المفيدة لهن والتي يرغبن فيها و يتشوقن إليها. المجتمع بحاجة لدراسة الفتيات كما هو بحاجة لدراسة البنين. طبعاً بيئة الدراسة يجب أن تكون سليمة. ليس من لوازم طلب العلم عدم التقيد بالموازين الأخلاقية فيما يتصل بالتعايش بين المرأة و الرجل. إنما يمكن عبر مراعاة الموازين و المعايير بشكل كامل تحصيل العلم و طلبه و الوصول إلى أعلي المدارج.

من المهام الأساسية جداً هي جعل النساء قارئات كتب. لتُبْتَكِر أساليب جديدة تجعل النساء في البيوت يقرأن الكتب. الكتب هي المعارف البشرية التي تعدّ الأذهان لفهم أفضل و تفكير أفضل و ابتكار أفضل و التموضع في الموقف الأصح.

العلم شيء عزيز جداً و أنا انحاز أن تصبح النساء في المجتمع الإسلامي عاملات في كافة الفروع و الحقول. بعض النساء يتصورن أن المرأة إذا درست الطب فعليها دراسة الأمراض الخاصة بالمرأة فقط كقضايا الولادة، و الحال أنه ينبغي على المرأة دراسة مختلف الفروع الطبية كالقلب و الداخلية و الأعصاب و... هذه فريضة شرعية و اجتماعية.

عاشرا: عمل المرأة

الإسلام يوافق عمل المرأة. و لا يوافقها و حسب بل ربما اعتبر عملها ضرورياً ما لم يتزاحم مع المهمة و العمل الأساسي للمرأة و هي تربية الأولاد و الحفاظ على العائلة. البلد لا يمكن أن يستغني عن طاقة عمل المرأة في الميادين المختلفة. البعض يعملون بالإفراط و البعض بالتفريط. البعض يقولون: لأن النشاط الاجتماعي لا يسمح للمرأة برعاية بيتها و زوجها و أبنائها إذن يجب أن لا تزاوّل النشاط الاجتماعي. و البعض يقولون: لأن البيت و الزوج و الأبناء لا يسمحون للمرأة بالنشاط الاجتماعي إذن على المرأة أن تترك زوجها و أبنائها. كلا التصورين خاطئ. يجب أن لا تترك المرأة هذا من أجل ذاك و لا ذاك من أجل هذا.

طبعاً قضية العمل ليست من قضايا الدرجة الأولى بالنسبة للمرأة. مع أن الإسلام لا يمانع من عمل المرأة و توليها المسؤوليات المختلفة - إلا في حالات استثنائية بعضها مُجمع عليه من قبل الفقهاء و بعضها موضع اختلاف - لكن العمل ليس قضية المرأة الأساسية: هل لديها عمل أم لا؟ القضية الرئيسية للمرأة هي تلك التي غابت و اضمحلت اليوم في الغرب للأسف ألا و هي الشعور بالهدوء و الأمن و الشعور بإمكانية تفجير الطاقات و المواهب و عدم الخضوع للظلم في المجتمع و العائلة و في بيت الزوج و في بيت الأب و ما إلى ذلك. الذين يعملون من أجل المرأة عليهم العمل في هذه المجالات.

دور المرأة في المؤسسة العائلية

إذا استطاع المجتمع الإسلامي تربية المرأة وفقاً للنموذج الإسلامي عندئذ ستنتال المرأة مقامها الحقيقي الشامخ. وإذا تمكنت المرأة من بلوغ مراتب العلم والمعرفة و الكمالات المعنوية والأخلاقية التي قررها الله تعالى و الدين الإلهي لكل البشر - نساء و رجالاً - بالتساوي فسوف تتحسن تربية الأبناء و سيزداد مناخ العائلة دفئاً و صفاء و سيشهد المجتمع تقدماً و ستنتفتح عقد الحياة بسهولة أكبر. أي إن المرأة و الرجل سيزدادان سعادة. ليس الهدف اصطفاف المرأة في وجه الرجل. و لا هو تنافس عدائي بين المرأة و الرجل. الغاية هي أن تستطيع النساء و البنات السير و التحرك على نفس المنوال الذي يسير فيه الرجال فيكونوا شخصيات عظيمة. هذا شيء ممكن و قد تم تجريبه في الإسلام. من الأمور المهمة جداً تعلم أساليب العمل الصحيحة في داخل المنزل - بمعنى التعامل الصحيح مع الزوج و الأبناء - من قبل المرأة. ثمّة نساء صالحات جداً و لديهن الحلم و الصبر و التضحية و الأخلاق الحسنة. لكنهن لا يعرفن الأساليب الصحيحة للتعامل مع أزواجهن أو أبنائهن. إنها أساليب علمية. أمور تطورت يوماً بعد يوم مع التجارب البشرية و بلغت مراحل جيدة. ثمّة أشخاص لديهم تجارب جيدة و يجب ابتكار أساليب ليقوم بعض الأشخاص بتوجيه السيدات لهذه الأمور.

حق انتخاب الزوج

اهتم الإسلام بالمرأة اهتماماً خاصاً كزوجة في مختلف المراحل. هناك بالدرجة الأولى قضية انتخاب الزوج. و يرى الإسلام أن المرأة حرة في انتخاب الزوج و لا يستطيع أحد فرض شيء على أي امرأة فيما يتعلق باختيار الزوج. حتي إخوان المرأة و أبوها - ناهيك عن الأقارب الأبعد - لا يمكنهم و ليس من حقهم أن يفرضوا عليها الزواج من فلان أو فلان. طبعاً كانت هناك في المجتمع الإسلامي على امتداد الزمن عادات جاهلية و خاطئة. ما نفعله نحن المسلمون الجاهلون يجب أن لا يحسب على الإسلام. هذه عادات جاهلية. المسلمون الجهلة يفعلون انطلاقاً من تقاليد و عادات جاهلية أشياء لا علاقة لها بالإسلام و أحكامه الوضائية.

نموذجان جاهليان للزواج

إذا أجبر شخص بنتاً على الزواج من ابن عمها يكون قد ارتكب خلافاً. و إذا أعطي الرجل الحق لنفسه باعتباره ابن عم الفتاة في نهيها عن الزواج و إجبارها على الزواج منه و إلا لن يسمح لها بالزواج من غيره فإن ابن العم هذا و كل من يساعده إنما يرتكبون مخالفة شرعية، فهذا خلاف بَيِّن للشرع و فقهاء الإسلام غير مختلفين في هذا الشأن. إذا أراد شخص من قبيلة لأجل حل خلافاته مع قبيلة أخرى - كأن يكون هناك معركة و خلاف و دماء بين القبيلتين - أن يجعل حل هذا الخلاف و فصله في منح فتاة من هذه القبيلة لتلك القبيلة من دون أخذ إذن الفتاة نفسها فهذا

خلاف للشرع. طبعاً إذا استحصل إذن الفتاة فلا إشكال في ذلك. فتاة ترغب هي و لا مانع لديها من الزواج من شاب من القبيلة الثانية و يستدعي هذا الزواج ضمناً حل نزاع و خلاف. لا مانع في هذا الشيء و لا إشكال عليه. و لكن إذا أريد إجبار فتاة على هذا الشيء كان خلافاً للشرع و الأحكام الإسلامية.

مكان للاستقرار

أهم شيء يحتاج إليه البشر هو الاستقرار. سعادة الإنسان تكمن في أن يأمن من التلاطم والاضطراب الروحي و تتوفر لديه سكينه النفس. و هذا ما تمنحه العائلة للإنسان، للمرأة و الرجل على حد سواء. تقول الآية الشريفة عن المرأة و الرجل داخل العائلة: «و من آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً» أي جعل للرجال نساء و للنساء رجالاً. و هم من أنفسكم و ليسوا من جنس آخر، أي ليسوا من مرتبة أخرى بل هم جميعاً حقيقة واحدة و جوهر واحد و ذات واحدة. هم متفاوتون في بعض الخصوصيات طبعاً لأن واجباتهم متفاوتة. ثم قال: «لتسكنوا إليها». بمعنى أن الزوجية و وجود جنسين في النوع البشري شيء مقرر لهدف كبير. و الهدف هو السكون و الهدوء و لكي يتوفر للنساء إلى جوار الجنس الآخر داخل العائلة - الرجل إلى جوار المرأة و المرأة إلى جوار الرجل - السكون و الاستقرار.

وبالنسبة للرجل أيضاً فإن العودة إلى البيت و العيش في بيئة المنزل الآمنة إلى جوار امرأة عطوفة و محبة و أمينة تعدّ من أسباب السكون و الاستقرار. و بالنسبة للمرأة أيضاً يعدّ الزوج و السند الذي يحبها و يكون لها بمثابة الحصن المنيع - لأن الرجل أقوى من المرأة جسمانياً - يعدّ سعادة منشودة و سبباً في

السكون و الاستقرار. العائلة تؤمن هذا الشيء لكل من المرأة و الرجل. الرجل يحتاج المرأة في بيئة العائلة من أجل الاستقرار و المرأة أيضاً تحتاج الرجل داخل مناخ العائلة وصولاً إلى الاستقرار «لتسكنوا إليها» كلاهما يحتاج الآخر لتحقيق السكون و الاستقرار.

أهمية المرأة في العائلة

الواقع أن المرأة هي التي توجد العائلة و تديرها. العنصر الرئيس في تشكيل العائلة هو المرأة و ليس الرجل. يمكن وجود العائلة من دون الرجل كأن لا يكون الرجل موجوداً في العائلة أو ميتاً فتقوم المرأة بصيانة العائلة إذا كانت عاقلة و مدبرة و ربة بيت، و لكن إذا سلبت المرأة من العائلة لن يستطيع الرجل حفظ العائلة. إذن المرأة هي التي تحفظ العائلة.

السبب في كل هذا الاهتمام الذي يوليه الإسلام لدور المرأة في العائلة هو أن المرأة إذا التزمت بالعائلة و أحببتها و اهتمت بتربية الأبناء و رعتهم و أرضعتهم و أنشأتهم في حجرها و وفرت لهم الزاد الثقافي - القصص و الأحكام و الحكايات القرآنية و الأحداث ذات العبرة - و غذتهم به في كل فرصة تسنح كما تغذيهم بالطعام الجسماني فإن الأجيال في ذلك المجتمع سترشد و تتزعم. هذه هي ميزة المرأة و هي لا تتنافى مع دراستها و تدريسها و عملها و خوضها غمار العمل السياسي و ما إلى ذلك.

يجب أن تكون العائلة هي الأساس و المحور في كل المشاريع الاجتماعية. مسألة الأمومة و الزوجية و البيت و العائلة مسائل جد أساسية و حيوية. أي

إذا كانت المرأة أكبر متخصصة في الطب أو أي فرع آخر فما لم تكن ربة بيت سيكون هذا منقصة لها. المرأة يجب أن تكون سيد البيت. هذا هو المحور. إذا أردنا ضرب مثل ناقص قلنا أن المرأة تشبه الملكة في خلية النحل.

النفوذ الطبيعي للمرأة

تتمتع المرأة بنفوذ خاص لا يقبل الوصف على زوجها. ألا في حالات استثنائية. طبعاً هذا لا يعني أنه إذا كانت المرأة مسيطرة على زوجها فهذا هو النفوذ المقصود، لا، الكلام هنا عن النفوذ القهري الطبيعي الذي قرره الله. إنني في الحسابات النهائية اعتبر المرأة أقوى من الرجل. هذا هو رأيي. المنتصر في المواجهة - إذا طالت هذه المواجهة - هو المرأة. بمعنى أن المرأة ستتغلب أخيراً على الرجل بالأساليب و الوسائل التي أودعها الله تعالى في كيانها و طبيعتها. و هذه من جماليات الطبيعة و من أسرار الخلقة. المرأة مضافاً إلى كميتها أي تلك الخمسين بالمائة فإنها مؤثرة في جرّ الخمسين بالمائة الأخرى أي الرجال إلى الساحة. يفضل الرجل أن تبقي زوجته و أبناؤه في البيت و يذهب هو إلى الساحة. نحن مثلاً حينما كنا نناضل و نجاهد لم نكن على استعداد لأخذ نساءنا إلى ساحة النضال. كنا نقول لهن: «ابقين أنتن و نذهب نحن للقيام بهذا العمل» و لكن حينما تذهب المرأة إلى ساحة النضال و الجهاد ستأخذ زوجها معها و تقدمه إلى الأمام. هكذا هي المرأة. هذه الشخصية و هذا التأثير الذاتي و هذا التألق في ساحة النضال مما يجب المحافظة عليه.

قطب المحبة

الطبيعة الإلهية للمرأة و الرجل في البيئة العائلية طبيعة توفر للمرأة و الرجل علاقة ثنائية هي علاقة العشق و المحبة «موددة و رحمة». العلاقة الصحيحة بين المرأة و الرجل هي هذه: المودة و الرحمة علاقة المحبة و العطف، أن يحبا بعضهما و يعشقا بعضهما و يعطفا على بعضهما.

العائلة قطب يجب أن تنمو فيه العواطف و المشاعر و تتفتح. يجب أن يري الأطفال الحب و الرعاية و الملاطفة. الزوج و هو رجل، و طبيعة الرجل أبسط بالنسبة للمرأة، و هو في بعض الميادين أضعف، و ليس له من مرهم لجراحه سوي ملاطفة زوجته - حتي ملاطفة الأم لا تنفع - و لا بد أن يجد هذه الملاطفة. بالنسبة للرجل الكبير تفعل الزوجة ما تفعله الأم للطفل الصغير. و النساء الدقيقات المتمعنات يعرفن هذه النقطة. إذا لم تكن هذه المشاعر و هذه العواطف التي هي بحاجة إلى محور رئيس في البيت - و المحور هو سيدة البيت و ربته - كانت العائلة شكلاً بلا معني.

توزيع الواجبات

لطبيعتي المرأة و الرجل خصائصهما. ينبغي عدم توقع عمل الرجل و روحه من المرأة داخل البيت. كما يجب عدم توقع روح المرأة من الرجل داخل البيت. لكل منهما خصوصياته الطبيعية و الروحية، و من مصلحة البشر و من مصلحة المجتمع و من مصلحة النظام الاجتماعي مراعاة خصوصيات كل من المرأة و الرجل داخل العائلة بصورة دقيقة.

إذا روعيت هذه الخصوصيات سعد كل من المرأة و الرجل. ليس من حق طرف أن يظلم الطرف الثاني و يستغله و يعسف معه. يتوهم بعض الرجال أن من واجب المرأة القيام بكل الأعمال التي تخصهم. طبعاً في البيئة العائلية فإن الرجل و المرأة الذين يجبان بعضهما يقومان لبعضهما بأعمال و خدمات مختلفة بمنتهى الرغبة و الإرادة و الشوق، لكن القيام بالأعمال عن رغبة يختلف عن أن يشعر الرجل أو يتصرف و كأن من واجب المرأة أن تخدم الرجل كما لو كانت خادمة. ليس في الإسلام مثل هذا الشيء.

أولوية العمل في المنزل

بعض النساء لديهن أعمالهن خارج البيت فقد يقمن بعمليات جراحية و يفحصن مرضاهن و يقمن بالعمل العلمي الفلاني أو كتابة المشروع الفلاني أو تدريس الدرس الفلاني في الجامعة - هذه كلها أعمال محفوظة في محلها - و لكن عليهن ملاحظة نصيب البيت أيضاً. و نصيب العائلة و البيت، ككل شيء آخر، يمكن التضحية بكميته في سبيل كلفيته. أي الانتقاص من كميته.

تواجد المرأة في البيت على مدار الساعة له معني و لكن إذا انتقصتم من هذه الأربعة و عشرين ساعة و رفعتم المستوي النوعي سيكتسب تواجدها في البيت معني آخر. إذا وجدتم أن عملكم يضر بهذا الجانب فينبغي التفكير بحل. هذا شيء مهم و أساسي. ألا في الحالات الاضطرارية. ثمّة في جميع الأمور ضرورات خارج نطاق القواعد. الأهم من كل أعمال المرأة تربية الأولاد و تعزيز معنويات زوجها.

من جملة الواجبات التي تقع على عاتق المرأة في البيت و العائلة تربية الأولاد. النساء الذين يعزفن عن الإنجاب بسبب نشاطاتهن خارج العائلة إنما يتصرفهن خلافاً للطبيعة الإنسانية و النسوية عندهن. و هذا ما لا يرضي به الله. اللواتي يتركن الأبناء و تربيتهم و إرضاعهم و إنشاءهم في أحضان المحبة و العطف من أجل أعمال ليست متوقعة عليهن بدرجة عالية، يرتكبن خطأ. أفضل أسلوب لتربية الأبن هو أن يتربى في أحضان الأم و في ظل عطفها و محبتها.

النساء اللواتي يحرمن أبناءهن من هذه الموهبة الإلهية يخطئن. و هذا في ضرر أبنائهن و في ضررهن و في ضرر المجتمع. هذا ما لا يسمح به الإسلام. من الواجبات المهمة للمرأة هي تربية الأبن بعواطفها و برعايتها الدقيقة الصحيحة بحيث حينما يكبر هذا الإنسان - سواء كان ابناً أو بنتاً - يكون إنساناً سليماً من الناحية الروحية و خال من العقد و بدون مشكلات و بدون شعور بالذل و البؤس و الانحطاط و البلى التي تعاني منها أجيال الشباب و الناشئة الغربيين في أوروبا و أمريكا اليوم.

النساء الغربيات و بسبب إهمالهن للعائلة و تربية الأبناء أوصلن حال المجتمعات الغربية اليوم إلى أن يعيش ملايين الشباب و اليافعين المفسدين و المجرمين في البلدان الأوروبية و الأمريكية تحت ظل تلك الحضارة المادية و تحت تلك القصور الشامخة و تلك القواعد النووية و ناطحات السحاب التي تزيد عن مائة طابق و التقدم العلمي و التقني، يعيشون و هم في الثالثة عشرة أو الثانية عشرة حياة المجرمين و السراق و القتلة و المهزئين و المدمنين يدخنون و يحششون! ما سبب هذا؟ السبب هو أن المرأة الغربية لم تعرف قدر العائلة.

مظلومية المرأة في البيئة العائلية

تعاني المرأة راهناً على المستوى العالمي من مشكلات لا حصر لها و لا علاج. يعاني المجتمع النسوي في العالم اليوم على العموم من مشكلات في مجالين. أحد المجالين هو مجال العائلة. و المجال الآخر هو المجتمع. هذه ظاهرة مشهودة في أوروبا و أمريكا و البلدان التي تحذو حذوها. و تمتاز بدرجات متفاوتة من الشدة و الضعف هنا و هناك. المرأة مظلومة في البيئة العائلية. بمعنى أن الأزواج يظلمون النساء حقاً في داخل العائلة.

أكبر ظلم يمارسه الرجل ضد زوجته في داخل البيئة العائلية هو أنه لا يعتبرها شريكة حياته و لا ينفق جميع مشاعره عليها. ينشغل الرجال خارج البيت بممارسات غير شرعية و لهو و لعب و أهواء و نزوات و شهوات منفلة. و في داخل البيت يسود مناخ بارد خال من المحبة أو ربما مشوب بسوء الأخلاق و أنواع الضغوط. النقطة الأهم هي تعامل الزوج و زوجته مع بعضهما. يربّي الإنسان البنت بجهود مضنية و بمحبة و لطف و بحب غامر من الأب و الأم و يصل بها إلى سن الشباب و هي لا تزال تعد طفلة في بيت والديها، ثم تذهب إلى بيت الزوجية كسيدة يتوقع منها أن تفهم كل شيء و القيام بكل الأعمال و إتقان جميع المهام و الفنون. لذلك تلام و تهاجم مع أبسط خطأ ترتكبه. هذا ما لا ينبغي أن يحصل.

إذا شعر الرجل في البيت بالملكية و نظر إلى المرأة بعين الاستغلال و الاستخدام فهذا ظلم، و للأسف فإن كثيراً من الرجال يرتكبون هذا الظلم. و كذا الحال في البيئة خارج المنزل. إذا لم تتوفر للمرأة أجواء آمنة خارج البيت

للدراصة و العمل و تحصيل الوارد و الاستراحة فهذا ظلم و جور. إذا لم يسمح للمرأة بالدراسة بشكل صحيح و طلب العلم و المعرفة فهذا ظلم. إذا كانت الظروف بحيث لا تجد المرأة الفرصة بسبب العمل الكثير و ضغوط الأعمال المختلفة لأن تهتم بأخلاقتها و دينها و معرفتها فهذا ظلم. إذا لم تتمكن المرأة من الاستفادة مما تمتلك بشكل مستقل و بإرادتها فهذا ظلم.

إذا فرض على المرأة زوج معين عند الزواج - أي لا يكون لها هي نفسها دور في اختيار الزوج و لم يُؤبه لإرادتها و ميلها في هذا الخصوص - فهذا ظلم. إذا لم تستطع المرأة سواء حينما تكون داخل البيت مع عائلتها أو إذا انفصلت عن زوجها أن تنتهل من أبنائها المعين العاطفي اللازم فهذا ظلم. إذا كان للمرأة موهبة - مثلاً موهبة علمية أو موهبة في الاختراعات و الاكتشافات أو موهبة في السياسة أو موهبة في النشاط الاجتماعي - لكنهم لا يسمحون لها باستثمار هذه الموهبة و تفجيرها فهذا ظلم.

الفصل الثالث
عمل المرأة من منظور اعلامي

آليات ونظريات فكرية إعلامية توظيف صورة المرأة

الأفكار الليبرالية وقضايا المرأة في الإعلام

عرفت الليبرالية بأنها: كلمة لاتينية، اشتقت من كلمة Liber، التي تعني الحُر، وغير المقيد بقيود، وغير الملتزم بأي التزام، فليبر الحر والليبرالية الحرية المطلقة، غير المقيدة بقيود.

ويعرفها بقية الليبراليون الناطقون بالعربية بقولهم انها حركة تيار اجتماعي سياسي داخل المجتمع، تهدف إلى تحرير الإنسان فردا وجماعة، من قيود السلطة في السياسة والاقتصاد والثقافة.

إذن كلمة الليبرالية: كلمة لاتينية تهدف إلى تحقيق التحرر من القيود كلها، وكثر استعمال هذه الكلمة في أوروبا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وهما قرنا الصراع بين الكنيسة (السلطة الكهنوتية) والعلوم المادية والمكتشفات العلمية.

عرفت الليبرالية بأنها فكرة غربية نشأت وترعرعت على أيدي فلاسفة الغرب منذ عهد الإقطاع، أي قبل فترة لا تقل عن 500 سنة. ناقشوا فيما يتعلق بأفكارهم السياسية: قضية الحكم ورفضوا الحكم المطلق الذي كان يستند في وجوده إلى الحاكم الفرد دون حدود أو قيود، و اعتبروا الحكم مسألة دنيوية يجب ان يقوم على أساس العقد الاجتماعي الذي ينظم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين. كما طوروا فكرة الحرية والحقوق المدنية: حرية التعبير/الرأي، حرية إنشاء المنظمات المهنية/ الاجتماعية/ السياسية.. إضافة إلى جميع الحريات التي

تدخل في وقتنا الراهن تحت مظلة تسمية حقوق الإنسان. وهم بناء الديمقراطية الليبرالية الغربية الرأسمالية التي أقرت المساواة بين " المرأة والرجل" على مختلف الأصعدة. ويفترض الكثير من الباحثين أن الديمقراطية هي فقط الديمقراطية الغربية، لكنهم يواجهون معارضة ممن يعتبرون الديمقراطية وسيلة للحكم يمكن أن تطبق حسب الفكرة الاجتماعية سواء كانت يسارية ماركسية، أو دينية إسلامية، أو اشتراكية، وحسب مرحلة تطور المجتمع.

فبحسب نظريات علماء الاجتماع.. مرت البشرية فكريا بثلاثة عصور: -

- عصر الفكر الديني.. ظهر بشكل منظم منذ الحضارة السومرية حيث اعتقد السومريون ان الحاكم ممثل/نائب الإله في حكمه.
- عصر الفكر الطوباوي بأفكاره المثالية الخطابية البعيدة عن الواقع والطلب من الناس تطبيقها مثل مفهوم الحاكم العادل في جمهورية/المدينة الفاضلة / لكل من أفلاطون والفارابي.

• عصر الفكر الحديث ويقوم على منهج البحث العلمي والتفكير المنطقي

ولذا ومن هنا ينبغي ملاحظة أن مجتمعاتنا العربية الإسلامية التي لا زالت في أكثريتها تعيش المرحلتين السابقتين من دون إهمال وجود عناصر لا زالت تحبو في محاولة منها للتقرب من الفكر المعاصر الحديث الذي بدأ يهب على المنطقة العربية منذ منتصف القرن التاسع عشر. بسبب ان التحديث عملية تتطلب فترة نضج طويلة وظروف استقرار وسلام اجتماعي يستمر معها كما

يرى الفكر المعاصر في الدين مسألة ثابتة بين الإنسان وعقيدته. ويعتقد هذا الفكر أن الحياة دنيوية تقوم على منهج البحث العلمي وحرية التفكير مفتوحة لا تحدّها حدود والشك في كل شيء مطلوب حتى يمكن دراسته والوصول إلى حقيقته. ويرفض الليبرالي تدخل الدين في شؤون الدولة، التي هي أداة بناء المجتمع السياسي الدنيوي المنظم، وذلك ومن أجل تنزيه الدين ذي القاعدة الثابتة وأبعاده عن الحياة الدنيوية المتغيرة..فهو يحترم العقيدة والحرية الدينية دون القبول بإقحامها في قضايا الدنيا المتغيرة لأن في إقحامها إساءة للدين بتصوره.

وبالرغم من المساوئ التي ترافق الديمقراطية الليبرالية السائدة في البلدان الغربية، لكن الأكثرية تعدّها كظاهرة فكرية وحضارية توفر مناخاً سياسياً قابلاً لتنوع الأفكار وتعدد المنظمات وحقوق الإنسان والاعتراف بحق الآخر وهي قابلة للتكيف مع مرحلة التطور الاجتماعي. ويمكن أن تساهم في إيجاد الحلول لمشاكل المجتمع، وتوفر أحسن نهج لخدمة المصلحة الوطنية.

إن طريقة تحول المظلوم إلى ظالم أسلوب متخلف في التعامل مع الفكر الإنساني، لذا يكون من الضروري فسخ المجال أمام الحرية لأن تأخذ مداها في الحوار والمناقشات بين الليبراليين والمحافظين حتى يتعرف كل منهما على الآخر من جهة وأيضاً لكي يتوفر المجال لعامة الناس ليسمعوا ويحكموا فثمة شرح كبير بين أفكار المحافظين والمتشددّين السلفيين الذين يسلطون الدين سيفاً لإيقاف عجلة الفكر وتطوره وإيقاف تقدم المجتمع نحو الأفضل، وبين الليبراليين ممن يدعون إلى تحرير الفكر والتزام التفكير المنهجي العلمي طريقاً لاكتشاف

الحقائق والوصول إلى الأهداف ،وقد تسبب هذا الشرح بين الفكرين بصراع بين الطرفين متفاوت الحدة والضرر الخاص والعام

ومن تداعيات هذا الصراع الذي يصل في أغلبه الى اراقة الدماء يرى الباحث في الصراع العنيف غير المبرر يشير الى تخلف حضاري في وعي الاطراف التي تؤجج هذا الصراع فهما كانت الأسباب لا يحق لأي من الطرفين برأي إقصاء الآخر، لأن الرفض لهذا المبدأ كالناكر لأفكاره في حرية الرأي وحقوق الإنسان-القاسم المشترك بين الفكر الأصل لكل منهما - كما ان إقصاء الآخر سوف يولد العنف والتشتت.

ان ضرورة تقليص هيمنة المحافظين المتشددين لكون الكثيرين منهم يمارسون الإرهاب اللفظي(إسكات الغير بسيف الدين) أو الإرهاب العنفي ضد الأفراد والدولة وقتل الذات الآخر المحرم سماويا وارضيا. من هنا تتطلب الضرورة، المعادلة بين كفتي الميزان، من اجل تحقيق التنوع في ممارسة السلطة والمشاركة في بناء الدولة. من دون إهمال وسائل التربية والثقافة السلمية والاهتمام بأقصى درجة بحقوق المرأة مربية الأجيال، خاصة مسألة مشاركتها في العمل الاجتماعي. وحيث ينبغي لنا التأكيد على حقيقة دور المرأة في الحياة العامة بوصفه دورا مميزا وكبيرا الأمر الذي يعني وجود صورة جوهرية ملموسة إيجابيا للمرأة في ذهن ووعي الإنسان الحضاري..

كما انه في سبيل ذلك من الضروري دعم أنصار الإصلاح من الليبراليين ومنع حالات قتلهم وإرهابهم بتهمة معاداة الدين، فهم بحقيقة الأمر ليسوا كذلك لا بالفكر ولا بالفعل، فهم يرغبون في تطبيق أفكار الحرية والمنهج العلمي الذي

يتماشى مع متطلبات الحياة الدنيوية ولا يتعارض مع الدين. ويُقصد هنا: الدين الأصيل وليس الدين الذي يراد فرضه من قبل أصحاب الفكر المتشدد الإرهابي ممن يحاولون استخدام الدين ذريعة إرهاب ضد إصلاحات الدولة وبعبعاً لوقف الحضارة والفكر وشل حركة المجتمع في ظروف المتغيرات المستمرة في الكون والمجتمعات الإنسانية لا سيما إذا ما علمنا أن الدين الإسلامي هو الذي يدعونا للتفكير في الخلق ويدعونا للعلم من المهد إلى اللحد. فلماذا إذن يقف المحافظون اليوم موقفاً عدائياً من رغبة الإصلاحين سواء كانوا ليبراليين أو غيرهم ولماذا يعرقلون بل ويعادون الدولة التي تنتهج طريقها المعلن- منهج الإصلاح- الذي يحقق التوازن بين كل فئات ومكونات الشعب. ومن ماذا يتخوفون ؟ إذا كان الدين الأصيل لن يمس بسوء ؟ بل يزداد تنزيهاً واحتراماً وبعداً عن الاستغلال. وهذا هو معنى النص الذي ذهبت ودعت اليه السيدة اليوسف حيث كتبت: "إن المحافظين من المتشددین منذ بداية نشوء الدولة وحتى الآن يعترضون على كل تطور لتحريرك المجتمع إلى الأمام، بفرضهم أسلوب ومنهج ديني يناهض ديناميكية الدين نفسه، لكونهم يفهمون الدين بصورة مغايرة لحقيقتة ودعوته لتطور المجتمعات الإنسانية نحو الأفضل و "نوال اليوسف" في هذا الاستشهاد إنما تؤكد على اختيار نموذج إيجابي وكشف لمستوى إدراك المرأة لواقعها وارتقائها لمستويات حوار ومعالجات متقدمة بخاصة وهي تمثل نموذجاً إعلامياً متقدماً في مثل هذا السجال. إن الأفكار التي طرحتها الباحثة السعودية نوال اليوسف أفكاراً جريئة جديرة بالتشجيع والأهتمام، بخاصة والكاتبة تعيش في بلد محافظ يكثر فيه المتشددون، ولا زال شبه منغلق وتسود فيه ثقافة التأويل والفتاوى في تفسير الأفكار والنصوص الدينية المقدسة

والكلاسيكية التي تشعر الملتقي بغموض معناها، وبتصور ان المرأة العربية ينبغي ان لا تتردد كثيرا عن الاتصال بالآخر في اي مكان من العالم بهدف الاقتباس الحضاري والثقافي، فالثقافة حيلة التفاعل بين الناس وهي هذه (الحضارة) التي نراها امام أبصارنا اليوم ونرى الاختلاف في تطبيقها من مكان لآخر برغم أنها برمتها نتاج وارث انساني عام وبتصوري أن(الأقتباس الحضاري) سيكون فائق الفائدة والأهمية اذا ما أخذ الملتقي بالاعتبار حاجة الأقتباس الى عملية تشذيب ما هو ضروري منه من اجل جعل الأفكار المقتبسة تتناسب وسمو الوعي العام في بلداننا المتواجدة فيما يسمى بالعالم الثالث ويبدو ان في مجال آخر من التحليل المتلازم مع الدراسة العلمية المعمقة للفكر الليبرالي انه بالأماكن تسمية مسميين لهذا الفكر الأول فكر معتدل يؤمن بالحرية وبالمساواة والحقوق العامة والخاصة للآخر الذي يكاد يلمس إنسان اليوم تطبيقه او القبول بتطبيقه في أغلب بقاع المعمورة ، كما يلمس إنسان اليوم فكرا ليبراليا جديدا يمارس في القسم الأوربي الغربي وشمال أمريكا تحديدا وهو ما يسمى بالفكر الليبرالي الجديد، وهو فكر سائب ومتحرر من جميع القيود بكل ما في الكلمة من معنى وان ممارسات الأنسان الغربي لهذا الفكر الليبرالي السائب كما يرى الباحث تكاد تكون شبيهة بممارسات الأنسان القديم المتوحش الذي كان يستخدم غرائزه بما فيها الجنسية بغريزته كالحیوان وبلا وعي، وأن مثل هذا الفكر اخذ يستهجن حتى من الشعوب الغربية ذاتها لخلوه من الضوابط الاجتماعية حيث الأنسان في تطبيقه للثقافة الليبرالية الغربية الجديدة المنفلته للآخر سيعود الى ثقافة القطيع.

إن الأفكار الاشتراكية العلمية قد استهجن مثل هذه الأفكار وأكدت على أن جميع الأفكار الموضوعية ينبغي أن تكون متوازنة مع الأفكار والممارسات والضوابط الاجتماعية واحترامها للمرأة والأسرة في مجمل بحوث وكتابات ماركس وأيضاً في مؤلف إنجلز " اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة "، وثانياً وهو الأهم دعت هذه الأفكار الإنسان أن يتعمق في استيعاب سمة عصره في الزمان والمكان وأن يكون قادراً على وضع المعالجات العلمية الجريئة في ترسيخ مبادئه الجديدة وفي الاعتراف بالآخر ويسعى بلا كلل إلى تجنب الشعوب الصراع الفكري المدمر وسفك الدماء البريئة جراء ازدراء الثقافة التعددية في مجتمعه وانعدام احترام الآخر بالرغم من الاختلاف الفكري معه وهو ما يتسبب بزج المجتمعات في صراعات فتوية مريعة ستدفع بالجميع إلى هاوية من الصعب الرجوع تداركها أو حساب نتائجها المدمرة. فنحن عندما نتحدث عن الثقافة التعددية لا يجوز لنا التعامل مع هذه القيمة الجوهرية كشعار رنان وفارغ، يتم تقزيمه لطقوس إجتماعية، تندرج بغالبيتها تحت باب المجاملات (وأحياناً كنوع من النفاق الاجتماعي)، بل يجب على كل الحركات الاجتماعية والسياسية الفاعلة في المجتمع أن تعزز مجمل ممارساتها الفعلية مبدءاً التعددية الفكرية. ومن الطبيعي أن لا نكتفي بهذه اللمحة عن رؤية الليبرالية للمرأة في إطار رؤيتها للإنسان ومشيتته بطريقة تستر خصمه وتضعه في سوق التبادل التجاري بما يחדش صورة المرأة ويضعها موضعاً سلبياً في حدود الشروط التي تطرقنا إليها سالفاً.

3. الفكر الاشتراكي socialism وصورة المرأة:- وفي الخوض بمعطيات ومحددات الفكر الاشتراكي نرى ان من المهم التذكير بأن مفردة الاشتراكية قد تم تناولها تحت مسميات ذات صفة محددة مثل [الاشتراكية العربية و الاشتراكية الرشيده و الاشتراكية الإسلامية] ومن فئات اجتماعية مختلفة أيضا كشعار لتحقيق مختلف المقاصد [الدينية والقومية والعنصرية والسياسية الخ] وبرغم ان جميعها واجه صعوبة تطبيقه شملت مختلف الأفكار وتعدد المسميات وكان أقربها من الدقة النظرية والتطبيقية ما يطلق عليه بالاشتراكية العلمية.

4 تعريف الفكر الاشتراكي:- يعرف ماركس وانجلز الاشتراكية بأنها مجتمع خال من الاستغلال والفوارق الطبقيّة وعلى هذا الأساس وفي ضوءه صاغ الباحث موقفه من قضية المرأة بما يقترب مع الطرح الاشتراكي الواضح (لقضية المرأة) عبر كتاب انجلز " (اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة " (24) حيث جاء في هذا الكتاب: "ان ظهور الملكية الخاصة او انقسام المجتمع إلى طبقات هو الذي أدى إلى إخضاع النساء للظلم والاستغلال، ففي ظل الرأسمالية تتم عملية إنتاج ضروريات الحياة من خلال عملية اجتماعية بينما تتم فيها عملية تجديد النوع البشري - تنشئة الأطفال- في محيط الأسرة المغلق وتؤدي الازدواجية بين الاثنين الى اضطهاد النساء، ولذلك لا يمكن فصل النضال من أجل تحرير النساء عن النضال ضد الرأسمالية". وكذلك تعتبر الماركسية ان نظام الاسرة الرأسمالي مبني على الاستغلال المنزلي للنساء واستغلال الوضعية الاقتصادية للمرأة

والاضطهاد الخاص بالنساء كجنس. ان التحديات التي يواجهها الفكر الاشتراكي تتطلب الأخذ بعين الاعتبار الواقع المتغير باستمرار بحسب الزمان والمكان حيث يطرح على الحركات المناضلة مهمة الاستفادة من هذا التاريخ العريق لنضال الشعوب ومنه كجزء كبير نضال النساء واستحضار المستجدات المتجلية أساسا في ما راكمته الإنسانية من مكاسب وعلى رأسها الترسانة الكبيرة من المواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان وكذلك هذه الثورة التكنولوجية التي جعلت من المعلومة سلاحا في أيدي من يستولي ويملك وسائل الإعلام، وكذلك تطور الأشكال التنظيمية التي تبنتها الجماهير الشعبية للدفاع عن نفسها وتحسين مكاسبها. ان المجال النسائي هو الذي تتكثف فيه كل هذه المتغيرات والمستجدات، وتجعل بذلك إطارات اليسار والمناضلات اليساريات بشكل خاص بين خطر التحجر والتعصب والحلقية وخطر الانحراف وراء التيارات الجديدة في الحركة النسائية العالمية والمحلية. ولذا ينبغي عند دراسة الفكر الاشتراكي أن نرصد مستويات متعددة في رؤية الاشتراكية لقضية المرأة ففي اجتهاد تيار اشتراكي آخر باسم النهج الديمقراطي الاشتراكي يجد المتتبع لتاريخ الحركة النسائية الاشتراكية في مراحلها الأولى ما يستوقفه في ثلاث ملاحظات أساسية:-

الملاحظة الأولى: تلك العناية المبكرة بقضية المرأة من طرف الفكر الماركسي والتي استمرت على امتداد القرن التاسع عشر فقد ربطت الماركسية تحرر المرأة بتحرر المجتمع حتى قبل صدور البيان الشيوعي سنة 1848، ففي "المخطوطات الاقتصادية الفلسفية" (كارل ماركس) كتب ماركس يقول سنة

1844:"فلا يمكن أن تكون حرة، ولم تكن قط، ولن تكون يوماً حرة حقيقية طالما لم تتحرر المرأة من الامتيازات التي يكرسها القانون الرأسمالي للرجل، طالما لم يتحرر العامل من نير الرأسمال، طالما لم يتحرر الفلاح الكادح من نير الرأسمالي والملاك العقاري والتاجر ومنذ ذاك عالجت الكتابات الماركسية في وسائل الإعلام موضوع صورة المرأة في مناسبات عدة ولأغراض محددة مبينة جذور الاضطهاد الطبقي التاريخي ومستخلصة من نتائج التحليل شروط تحرر المرأة التي هي من تحرر المجتمع برمته.

ملاحظة ثانية: - هي أن حركة النساء العاملات باعتبارها جزءاً من الطبقة العاملة، قد ولدت في رحم المجتمع الرأسمالي وقبل أن يحصل تواصلها مع الفكر الاشتراكي، وقد ظلت لمدة طويلة كما هو الحال بالنسبة لمجموع الطبقة العاملة، عرضة لتأثيرات الفكر البرجوازي باعتبارها إيديولوجيا وسط الطبقة العاملة وتحتاج الى تدقيق الاجتهادات في مجال الوعي الذاتي (الطبقي) حقا إن المرأة العاملة عضو في الطبقة العاملة، - كما يقول لوغست ولكن قبل أن تكون أي شيء آخر كانت تعاني الاستعباد والحرمان من الحقوق المدنية لذا يضطرها النضال من أجل تحررها إلى النضال لتحرر طبقتها بأسرها أو المجتمع بأسره أولاً. وحتى لا نقف عند "ويل للمصلين"، فالمرأة العاملة ليست فقط عضواً في طبقتها بل هي كذلك في الوقت ذاته ممثلة لنصف الجنس البشري، وهي ليست فقط عاملة أو مواطنة بل إنها كذلك أما وحاملة الغد في أحشائها، فمن هنا خصوصية وضعها وخصوصية مطالبها التي لم يكن سهلاً

على العقلية الذكورية حتى داخل الطبقة العاملة ذاتها من ادراكها وبناء تصورات صحيحة حولها.

ويرى الباحث إن نبذ النساء والتمييز ضدهن يولد من عدم المساواة بين المرأة والرجل سواء في العمل، أو في الأسرة، وفي السياسة، وفي العلاقة بين الجنسين، لذلك بقيت المرأة تحتل دائما "مركزا مناسباً وفق ما ترصده النظرية الاشتراكية للقضية.

الملاحظة الثالثة: - قد انقضت عقود كثيرة على نشأة الفكر الماركسي، قبل أن تستطيع الحركة الاشتراكية إيجاد طريقها الخاص للعمل وسط المرأة العاملة. صحيح أن البعض لا يتذكر تلك المحاولات المبكرة لطرح العمل وسط النساء العاملات إن الفكر الاشتراكي العلمي هو نتاج الصراعات الطبقة للمجتمع الرأسمالي الذي درس ماركس أهم قوانينه الاقتصادية وحللها وبين تاريخية هذا النمط الإنتاجي السائد في التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية.

- وهناك أفكار أخرى نفسية وأيديولوجية مختلفة ومصادر متعددة تتعلق بتقييم المرأة و علماء الاجتماع يفرقون بين مصطلحي الجنس "sex"، ومصطلح الجنسانية "gender" لكي يؤكدوا ويشددوا على أهمية المرأة كإنسان مكمل للإنسان الآخر (الرجل والمرأة) فلا فروق مفتعلة بينهما نفسية أو بيولوجية ويشددوا على أهمية العلاقات الاجتماعية التي تنتج عن العلاقات الجنسية في المجتمع. فالجنسانية مصطلح حضاري ليس له علاقة بالبيولوجيا ولكن بما أن التنظيم الاجتماعي خاصة في مجتمعات العالم الثالث التي لا زالت متخلفة وتمسك بالمووروث المناقض للعلم الحديث، فأن نسق العلاقات يقوم على اساس

عدم المساواة بين الجنسين ومتحيزة لدمج التنشئة الاجتماعية بالذكورية ودمج الدور الاجتماعي بالسّمات الشخصية بدون المراعاة لنتائج البحوث العلمية التي أكدت ان الاختلاف بين الجنس والجنسوية كالاختلاف بين البيولوجيا والحضارة الإنسانية. ونجم عن تلك الأفكار والاجتهادات المتناقضة مجموعة من النظريات والأفكار والتحليلات الوصفية منها ما سمي ب (النظريات المحافظة) التي تنقسم بدورها الى قسمين: (النظريات الوظيفية) و (نظريات التحليل النفسي) تدور الأولى حول محور تحديد وظيفة المؤسسات الاجتماعية التي وجدت لتلبية حاجات الناس وفق قيم مجتمعية ترضي الأثرية في الزمان والمكان وهذه القيم هي صاحبة القرار والأرشاد على النموذج المناسب لسلوك الأفراد والمؤسسات في المجتمع المحدد ومن ابرز رواد هذه النظرية "جوزيف بلاك" [977 usA Sigmund freud] اما نظرية التحليل النفسي [سيجموند فرويد] [1856 - 1939] فهي تعتمد الى السوك الفردي والبنية النفسية ومراحل تطور الشخصية ومن ابرز تلامذة فرويد الذين قاموا بتفسير دور المرأة ومكانتها (هيلن ديوتش Helen Deutsch) (1884 - 1982) التي تعود بأسباب معاناة المرأة الى سبب فسلجي وليس نفسي) كما ان هناك عدة نظريات نفسية اكثر تطورا منها (نظريات علم النفس الاجتماعي) التي فرزت نظرية التفاعل الرمزي والنظرية (الإدراكية) و نظرية (التعلم الاجتماعي) وغيرها من النظريات والأفكار ممن لا يستطيع مثل هذا البحث المحدد من استيعاب مضامينها بشكل تفصيلي لكن الباحث ، أشار الى ذلك ضمنا من خلال عرضه للأفكار المطبقة في واقع حضارة عصرنا.

التعليم والمناهج المدرسية

تشكل صورة المرأة في المناهج والكتب المدرسية عاملاً مؤثراً في تعزيز دورها في عالم العمل ومشاركتها في المجهود التنموي. ومن الملاحظ في كثير من الأحيان أن الصورة النمطية للمرأة كأم وربة بيت لا يرافقها صورة دورها في المجتمع كعاملة وقيادية، مما يستدعي العمل على معالجة هذا النقص وإبراز الصورة المتوازنة للمرأة. ومن ناحية أخرى يلعب مضمون المناهج المدرسية دوراً مهماً من حيث ضرورة احتوائها على ما ينمي قدرات الدارسين، ذكوراً وإناثاً، في مجال المهارات الحياتية والمهنية العامة كعنصر من عناصر التعليم العام في المراحل التعليمية المختلفة وبخاصة في مرحلة التعليم الأساسي، مع تفادي اقتصار مثل هذه المهارات للإناث على مهارات الأعمال المنزلية كما يحدث أحياناً. وغنى عن القول إن الأفضية التعليمية المناسبة لتعزيز مشاركة المرأة في العمل بشكل عام وفي المنشآت المتوسطة والصغيرة بشكل خاص توافر المستوى التعليمي المناسب لها مما يمكّنها من تولي المهام المطلوبة والحصول على المهارات اللازمة بيسر وسهولة. وهذا يستدعي، كحدّ أدنى، تعميم التعليم الأساسي الإلزامي حتى سن الخامسة عشرة أو السادسة عشرة، مع مراعاة أن كثيراً من مجالات العمل تتطلب مستويات تعليمية أعلى من ذلك.

التعليم والتدريب المهني والتقني

يلعب التعليم والتدريب المهني والتقني المتخصص لإعداد العمال المهرة والمهنيين والفنيين دوراً مهماً في تلبية المتطلبات التنموية وحاجات سوق العمل من العمالة المطلوبة للمجالات المختلفة، بما في ذلك المنشآت المتوسطة والصغيرة. ومن الطبيعي أن يساهم توفير هذا النوع من التعليم للفتاة في التخصصات المختلفة، وبخاصة تلك التي تقبل عليها الفتاة ويحتاجها سوق العمل، في تعزيز مشاركة المرأة في عالم العمل بما ذلك المنشآت والمشروعات المتوسطة والصغيرة.

التعليم غير النظامي وتعليم الكبار

يشكّل التعليم غير النظامي وتعليم الكبار آلية فعالة لتوفير خدمات التربية المستديمة والتعليم المستمر بما في ذلك الحصول على المعارف والمهارات والاتجاهات لأغراض محدّدة للاندماج في سوق العمل، ويمكن لهذه الخدمات أن يكون لها دور كبير في زيادة فرص العمل للمرأة ودعم مشاركتها في النشاطات الاقتصادية بشكل عام وفي المنشآت والمشروعات المتوسطة والصغيرة بشكل خاص.

مصادر الإعلام والاتصال الجماهيري

تشمل مصادر الإعلام والاتصال الجماهيري الصحافة والمذيع والتلفزيون والشبكة العالمية (الانترنت) وغير ذلك. ويمكن استثمار هذه المصادر والقنوات بفاعلية لإيصال المعلومات والرسائل المناسبة للمرأة وللمجتمع بشكل عام. كما

يمكن استخدام مصادر الإعلام لتقديم برامج تعليمية تشمل مهارات مهنية ذات أبعاد تطبيقية لدعم مشاركة المرأة في المنشآت المتوسطة والصغيرة.

-المنابر السياسية

تشمل المنابر السياسية، الرسمية منها وغير الرسمية، المجالس البرلمانية والأحزاب السياسية وغيرها. ويمكن أن يكون لهذه المنابر دور في أخذ المبادرات لتعزيز الجهود التوعوية اللازمة بالإضافة إلى الممارسات الإيجابية ذات العلاقة.

-المنابر الاجتماعية

تشمل المنابر الاجتماعية الجمعيات والنقابات وفئات الضغط ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عام. ويمكن استثمار هذه المنابر لتعزيز التوجهات الإيجابية نحو عمل المرأة ومشاركتها في الحياة العامة.

-المنابر الثقافية والفكرية

تعنى المنابر الثقافية والفكرية بالنشاطات المتعلقة بالمؤتمرات والندوات والدراسات والبحوث وغير ذلك مما يساهم في معالجة أوضاع المرأة وتسليط الضوء على قضاياها وتحليل العناصر والمحددات لمشاركتها في الحياة العامة ومتطلبات النهوض بهذه المشاركة وتعزيزها.

-خدمات الإرشاد والتوجيه التربوي والوظيفي

تهدف خدمات الإرشاد والتوجيه التربوي والوظيفي إلى تقديم الخدمات إلى مجموعتين من الفئات المستهدفة في المجتمع. وتشمل المجموعة الأولى الملتحقين بالمؤسسات التعليمية أو الراغبين بالالتحاق بهذه المؤسسات أو الذين أنهوا برامج تعليمية في مؤسسات وبرامج التعليم النظامي وغير النظامي لتحسين قدراتهم على الالتحاق بعالم العمل. وتشمل المجموعة الثانية العاطلين عن العمل أو العاملين الراغبين بالارتقاء بمستوياتهم المهنية والوظيفية أو الانتقال لأعمال أخرى. وتنبع أهمية هذه الخدمات من أنها تقدم المعلومات والبيانات اللازمة عن مجالات التعليم وخصائص الأعمال والمهن من ناحية، وتقيّم ميول الأفراد واستعداداتهم وقدراتهم من ناحية ثانية، وتزويدهم بالمهارات الأساسية للالتحاق بعالم العمل من ناحية ثالثة. ومن الطبيعي إمكانية استثمار هذه الخدمات بشكل خاص لدعم وتعزيز مشاركة المرأة في مجال المنشآت المتوسطة والصغيرة.

المرأة والنوع الاجتماعي ودراسات الأعلام

العلاقة بين الدراسات والبحوث حول المرأة والنوع الاجتماعي والأعلام والسياسات والبرامج المستحدثة لصالحها :

تشير الدراسات إلى إن هناك علاقة في تطور أوضاع المرأة في وسائل الأعلام العربية في العقد الأخير وفقا لاستخدام دراسات وبحوث وان كانت قوة هذه العلاقة ضعيفة نسبيا وان كان يمكن قراءتها وفق المراجعة الآتية:

مراجعة التراث النظري: عند حوصلة الأطر النظرية بتعين الاهتمام بأطر نظرية اعتمدت عليها الدراسات الخاصة بالمرأة ومن أبرزها نظريات ومداخل الإنماء الثقافي cultivation والاعتماد المتبادل على وسائل الإعلام media dependency والاستخدامات والاشباعات uses and gratification بالإضافة إلى مدخل ترتيب الأجندة الإعلامية agenda setting ومدخل الإطار الإعلامي media framing الذي تعمل فيه الوسيلة الإعلامية وينعكس ذلك على أدائها لقطاع المرأة العربية بالإضافة إلى مدخل المفهوم الشامل للاتجاه الذي يعني بضرورة الاهتمام بالعناصر الثلاثة لتشكيل السلوك الإعلامي: الوجداني والمعرفي والسلوكي.

مدخل النموذج البديل:

إلا إن الورقة تطرح مدخلا نظريا افتراضيا يعتمد مدخل النموذج البديل أو السيناريو البديل في إطار علم المستقبلات وبقوم على رصد وتحليل وقرارات محددة في تطور حالة التناول الإعلامي لقضايا المرأة.

ويمكن تمييز سيناريوهات رئيسية تعبر عن خيارات مطروحة في الساحة العربية من جانب القوى الاجتماعية السياسية المختلفة. وهذه السيناريوهات هي:

السيناريو المرجعي في تناوله لقضايا المرأة العربية في وسائل الإعلام:

ويمكن أن يطلق عليه السيناريو الاتجاهي أو الامتدادي، وذلك لاعتبار أن الوضع القائم مستمر في خطوطه العامة، ولافتراضه استقرار المجرى الرئيسي لحركة المجتمع نحو المستقبل. ومن ثم فليس مطروحاً في هذا السيناريو ظهور

تغيرات جوهرية في النمط الحالي لردود فعل السلطة الحاكمة والفواعل الاجتماعية الأخرى إزاء التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية. كذلك يظل هيكل القوى الاجتماعية السياسية الغالبة على الحكم، وكذلك هيكل النخبة السياسية الحاكمة المرتبطة بها محتفظا بسماته الرئيسية.

وتنتهج معظم وسائل الإعلام المملوكة للدولة (الرسمية) هذا السيناريو وبالتالي لم يظهر تغير ملحوظ في سياسات هذه الوسائل في تقديمها لقضايا المرأة واعتمدت على طرح الأفكار الجديدة في قالب القصة الخبرية المجردة التي لا تقدم تفسيرات واضحة لتطور القضية أو مواقف المرأة بصفة عامة.

السيناريو الإسلامي في تناوله لقضايا المرأة العربية في وسائل الإعلام

مصدر الابتكارية في هذا السيناريو هو التجديد في نظام الحكم وفي شرعيته وفي القيم التي يسعى إلى بثها في المجتمع. والمنطلق الأساسي للسيناريو يتلخص في الشعار الشهير " الإسلام هو الحل "، وأن الرجوع إلى الأصول والاهتداء بسلف الأمة في استنباط نماذج مجتمعية جديدة هو خير سبيل للتقدم إلى مستقبل أفضل. بعبارة أخرى، فإن التمايز إنما يتمثل في رفض الحضارة الغربية، وتأكيد الهوية الإسلامية، ومن ثم السعي لتقديم غايات وسياسات وآليات تدور حول مفهوم التحديث - وحول مفهوم التغريب ومن أهم ملامح هذا السيناريو: استناد الحكم إلى مرجعية دينية - رفض التعددية السياسية - المركزية الشديدة ومن أبرز نماذج هذا السيناريو بشكل تنازلي حسب درجة تمثيل خصائص النموذج قنوات مثل المنار - العالم - ثم قنوات مثل أقرأ (التابعة لشبكة art والرسالة التابعة لشبكة روتانا).

سيناريو التآزر الاجتماعي في تناوله لقضايا المرأة العربية في وسائل الإعلام

يدور هذا السيناريو حول فكرة تحالف السواد الأعظم للأمة حول حل وسط على مستوى الأهداف والوسائل. وقد تنبع هذه الفكرة من ملاحظة وجود عناصر مشتركة كثيرة في مشروعات الأحزاب والتيارات السياسية، مما يستوجب تجاوز الخلافات التي قد تتصل بغايات المدى البعيد أكثر مما تتصل بأهداف المدى القريب والمدى المتوسط، وجمع الشمل وتوحيد الصف من أجل تكوين قوة دفع كبيرة يستطيع بها المجتمع مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وتقتضى متطلبات الحفاظ على التحالف الطبقي الواسع في هذا السيناريو وإتاحة فرص واسعة للمشاركة وللممثل الطبقي والنوعي (ذكور - إناث) والقطاعي في معظم مؤسساته، وذلك على مستوى المركز وعلى مستوى المحليات أيضاً. ولم يظهر هذا السيناريو بشكل متكامل في وسائل الإعلام وإن بدت أجزاء منه بين الحين والآخر في معالجات بعض وسائل الإعلام المستقلة.

سيناريو التفكيك في تناوله لقضايا المرأة العربية في وسائل الإعلام

رغم أن عدد من باحثي الحداثة العربية قد تناول مفهوم تفكيك الثقافة العربية من ناجيتها الإيجابية من منطلق أهمية التفكيك في الإبداع في إطار المشروع الحداثي للتطور والإبداع شريطة أن يكون قائماً على وعى وإرادة وآلا صار فاعلاً بعشوائية لا تبقى ولا تذر (حسن حنفي - محمود أمين العالم وآخرون إلا إن الاتهامات قد وجهت إلى هذا النموذج حين تم تناوله وفق المفهوم الأمريكي تحت اسم الفوضى الخلاقة التي أطلقتها وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا

رايس مؤخرا كنوع من التوجهات الأمريكية لإحداث الإصلاح في المنطقة العربية من خلال تفكيك الأوضاع القادمة وخلق أوضاع أخرى بدلا منها مهما حمل هذا الطرح من خسائر وانهيئات، وظهر هذا النموذج بوضوح في بعض مواد ومعالجات وسائل الإعلام التي سعت إلى طرح النموذج الأنثوي للمرأة واستغلال جسد المرأة من جهة وتيارات الحركة النسوية وفق المفهوم العربي من ناحية أخرى والتي حملت باقاة قيم مغايرة للبيئة العربية مثل: المجاهرة بعلاقات النسب الغير شرعية والتحرش الجنسي ضمن العنف ضد المرأة.

والملاحظ للبحثة إن كل من هذه السيناريوهات في وعائها الإعلامي تسعى إلى ترتيب أجندة المتلقين لها في تناولها لقضايا المرأة العربية في وسائل الإعلام وفق لترتيب أجندتها التي هي انعكاس لأجندة تلك النماذج أو غيرها.

التطور الايجابي في الدراسات المهمة لقضايا المرأة والأعلام في التأثير على السياسات والبرامج المستحدثة:

امكن لمراكز البحوث والدراسات المهمة لقضايا المرأة والأعلام التأثير على هذه السياسات والبرامج المستحدثة في إطار الحدود الضئيلة من خلال التركيز على المناطق والمجالات الآتية:

- طرح لمضمون غير نمطي في الأعلام النسائي (النشاطات في السياسة وحقوق الإنسان)
- التركيز على مجالات الاهتمام الجديدة لدى الجمهور النسائي.

- بناء دراسات خاصة عن مفهوم الحركة النسوية الاجتماعية في الأعلام العربي ومقارنته بالنماذج الغربية.

- التركيز على مقاربات تتناول دراسات خاصة عن الإعلاميات العربيات كقائمات بالاتصال والعوامل المؤثرة عن الرضا الوظيفي لهن.

ساهمت في رصد دور الأعلام في تثقيف وتوعية المرأة في المجالات المختلفة مثل المشاركة السياسية والانخراط في العمل العام والعمل السياسي وأهمية دور الاتصال في تفعيل النشاط الأهلي النسائي مع الوقوف باهتمام إمام الدراسات التي تتناول العلاقة بين البناء النفسي للمرأة والفروق الفردية وتأثير وسائل الأعلام من خلال دراسة : الأبعاد النفسية كآشرات للبناء النفسي للنشيطات سياسيا مثل البعد لخاص بتقدير الذات ودرجة النشاط السياسي للنشيطات سياسيا وعلاقات الارتباط بالتعرض للتلفزيون ومجالات النشاط السياسي للمرأة مع توثيق الفروق الإحصائية في تأثير مشاهدة التلفزيون على النشيطات سياسيا وفقا لمتغيرات البناء النفسي من حيث: الكفاءة السياسية مقابل عدم الشعور بالكفاءة والقدرة على الإنجاز(مقابل الكسل والتخاذل) والتقمص الوجداني (خصوبة الخيال مقابل الرؤية الضيقة للأمور) والتفتح الذهني مقابل الانغلاق أو التسلطية .

مقاربات تناول تأثير ملكية الوسيلة الإعلامية ما بين خاص ومملوك للدولة في التناول لقضايا المرأة الجديدة ومنها بروز تأثير الحركة النسوية feminism: والذي يركز على عدد من أهداف حددتها الحركة النسوية مثل الأجر المتساوي عن نفس العمل والدعم القومي لرعاية الطفولة والاعتراف بالحقوق في الحرية

الجنسية مع الاعتراف القانوني بحق الإجهاض وإعطاء مزيد من الاهتمام لمشكلات الاغتصاب والتحرش الجنسي والعنف ضد المرأة والتمييز ضد المرأة والمنتمية للأقليات.

قراءات الدراسات الحديثة التي تناولت اعتمادا على نظرية المقارنة الاجتماعية نموذج تليفزيون الواقع في تعرض جمهور النساء لبرامج حول إشكال و أنواع الجسد المثالي بما تضمنه من عرض صور الأجساد المتكاملة و المثالية سواء بالنسبة لجمال المرأة أو رجولة الرجل لها تأثير سلبي يزيد استياء وعدم رضي الجماهير إزاء أجسادهم خاصة بين النساء والتي لم يظهر مدى تأثير صانع القرار الإعلامي بها.

السعي إلى تدعيم مساحات الدراسات القائمة على تبنى القيم و الأنماط السلوكية السياسية لعناصر عملية المقارنة الاجتماعية التي تروج لها وسائل الإعلام في قضايا المرأة من حيث: تغيير مفهوم القدوة لديهم ومحاولات تقليد المتسابقين. وتبنى قيم المجتمع العالمي على حساب الهوية القومية وتغير شكل العلاقة بين الجنسين ودرجة الاغتراب الثقافي لديهم

تقوية دراسات المنهج البصري في نجاح الرسالة الإعلامية في قطاع المرأة وفقا للعناصر البنيوية من حيث درجة التكرار ودرجة التميز باستخدام لرموز اللفظية وغير اللفظية ودرجة التعزيز السلوكي وهى تفيد القطاع المرئي التليفزيوني والسينمائي وبعض المساهمات الالكترونية.

عوامل تكوين صورة المرأة في الإعلام العربي

إن السؤال المركزي الذي كان ولا يزال يحرك الجهود الفكرية والاجتماعية والسياسية المتعلقة بالمرأة والإعلام لا يتعلق أساساً بطبيعة المخرجات الإعلامية التي تقدم المرأة في أطر سلبية، بل يدور في معظمه حول العوامل والمتغيرات التي تقود لبناء تلك الصورة السلبية. فالمهم هو أن نفهم أسباب هذه الظاهرة قبل الشروع في التفكير في البحث عن حلول لها، وألا أصبحت الجهود التي نقوم بها لا تستند إلى قراءة علمية ودقيقة للواقع الذي نبحت فيه. ولا شك أن العديد من البحوث في العلوم المعرفية المتداخلة Interdisciplinary Fields قد لامست بعض الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة الاجتماعية الثقافية، وخرجت باستنتاجات مهمة ترى أن إصلاح صورة المرأة في الإعلام هي عملية متعددة الجوانب والأبعاد، وبالتالي فهي متعددة الحلول والطروحات. فهي ظاهرة تمتد جذورها في القيم والتقاليد الاجتماعية الموروثة التي لا تنظر للمرأة على أنها كيان إنساني واجتماعي مكافئ للرجل، مثلما أنها مشكلة ثقافية أفرزتها الظروف الاقتصادية التي تواجه المرأة في المجتمعات العربية المعاصرة، بما فيها انتشار الأمية، وعدم تكافؤ فرص العمل، وتزايد الضغوط لإبقاء المرأة محاصرة في إطار فضاء اجتماعي محدد سلفاً وفق معايير مغلوطة. إن الأمر ببساطة يتعلق بكون المؤسسات الإعلامية ليست سوى امتداد لمنظومة اجتماعية ثقافية تراكتت تفاصيلها عبر قرون كثيرة، لتفرز هذا الإرث الاجتماعي والثقافي الذي يحرك اتجاهات المجتمع ويؤطره نحو النساء. ولعل هذا الاستنتاج يطرح تساؤلات جمة عما يمكن القيام به لتصويب الوضع القائم. فمن أين نبدأ يا ترى؟

هل نبدأ بالمجتمع ونشرع في إصلاحه من خلال برامج استراتيجية تقود في نهاية المطاف إلى إحداث تطور اجتماعي وثقافي تتلاقى من خلاله الاتجاهات السلبية نحو المرأة مما ينعكس إيجاباً على المخرجات الإعلامية؟ هل نبدأ بالمؤسسات الإعلامية ذاتها ونعمل على إصلاحها بشكل يضمن لنا الحد الأدنى من التعامل السوي مع قضايا المرأة في المجتمع؟ ولعل السؤال الثاني ينطلق من أطروحة تقول إن وسائل الإعلام تعمل على تسليع وتشويه المرأة ليس لأنها تقوم بتجسيد عادات وتقاليد بالية، بل لأنها تعمل على استغلال المرأة لتحقيق الأرباح التجارية، وبخاصة في عصر العولمة الذي لا يمت بصلة لروح التقاليد العربية الإسلامية بمفهومها الصحيح.

وإذا ما أخذنا بالاعتبار ما تقوم به وسائل الإعلام من بناء الوجدان وتشكيل الرأي العام وبلورة الاتجاهات نحو القضايا التي تهم المجتمع، فإننا سندرك النتائج السلبية التي ستمخض عن بروز صورة سلبية لنصف المجتمع في وسائل الإعلام بالنسبة للتنمية في أوجهها المختلفة ولا بد من التأسيسي لتشابك أكبر مع الكيانات المؤسسية المختلفة من أجل تحقيق أهداف هذا المشروع. ومن ناحية أخرى، فإن تعقيدات هذه الظاهرة وتشعباتها المتنوعة هي أمور لا يجب أن تجعلنا نشعر باليأس تجاه الفرص المتاحة للتخفيف من وطأتها، حيث أنه لا يمكن الحديث عن حل سحري لها، بل إن أي توجه للتعامل معها لا بد أن يستند إلى برامج متنوعة القطاعات وبعيدة المدى تعمل جنباً إلى جنب بشكل متواز لرفع مستوى الوعي الاجتماعي بالدور المركزي للمرأة في المجتمع،

وتحويل هذا الوعي المتقدم إلى مخرجات إعلامية متطورة، تضع صورة المرأة في سياقها الصحيح بعيدا عن الإثارة والتسليع، والقيم المستهلكة.

إن الصورة السلبية التي قدمت وتقدم فيها المرأة العربية في وسائل الإعلام الجماهيري في المنطقة العربية والمبادرات الواجب إطلاقها للتخفيف من حدة السلبية في تلك الصورة تهيئ لإزالتها هي الموضوع الرئيسي لهذا الوثيقة. ولا بد من التأكيد أن تقديم المرأة العربية بالشكل الذي يليق بها في وسائل الإعلام العربية لن يتحقق بين عشية وضحاها، مثلما أنه لن يتحقق نتيجة لجهد فردي تقوم به جهة بعينها، بل هو عملية تنقيفية وتوعوية وتربوية متكاملة تشارك بها جميع قطاعات المجتمع، وتعمل على تعزيز الوعي السليم بدور المرأة ومركزيتها في البناء والتطور كمرحلة أولى تمهد لتحول هذا الوعي الجمعي إلى مضامين إعلامية هادفة، تنصف النساء في الوطن العربي وتمنهن المكانة المرموقة التي يستحقونها. ومن هنا، فإن مخطط المشروع الذي تتضمنه هذه الوثيقة يستند إلى نظرة واقعية لهذه القضية، وفهم عميق لطبيعة المشكلة، بشكل بعيد عن الإثارة والتضخيم، من خلال منهج علمي سليم يعالج هذه الظاهرة من جوانبها المختلفة، وهي بالتأكيد ليست مشكلة إعلامي بقدر ما هي مشكلة ثقافية واجتماعية تحتاج لحلول اجتماعية قبل أن نتحدث عما يمكن للمؤسسات الإعلامية أن تقوم به للتخفيف من حدتها، فالمؤسسات الإعلامية ليست في نهاية المطاف سوى جزء من الكيانات الاجتماعية والثقافية السائدة، ولا يمكن لها أن تعمل بمعزل عنها. ولا يعني هذا الأمر بأي شكل من الأشكال تبرئة المؤسسات الإعلامية مما تقدمه من صور سلبية للمرأة العربية، بل تحاول أن

تضع الإصبع على الجرح، لتشخيص أسباب الداء والبحث عن الدواء. فالداء هو اجتماعي وثقافي بالدرجة الأولى، وتجلياته الإعلامية ليست سوى مظاهر للمشكلة لا أكثر.

لقد كان إطلاق الأمم المتحدة "للعقد العالمي للمرأة" في عام 1975 يمثل واحدا من المعالم المبكرة التي صبغت تعامل المنظمة الدولية مع أوضاع النساء في العالم في قطاعات متنوعة، يعد القطاع الإعلامي أبرزها. وفي عام 1981، اتخذت الأمم المتحدة خطوات أخرى نحو تكريس الاهتمام بدور المرأة من خلال تبني "اتفاقية منع كل أشكال التمييز ضد المرأة" The Convention on the Elimination of all Forms of Discrimination Against Women (CEDAW) حيث وقع على هذه الاتفاقية أكثر من ثلثي الدول ذات العضوية في الأمم المتحدة. ويشير البند الخامس من الاتفاقية إلى مشكلة تنميط صورة المرأة في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، داعيا جميع الدول الأعضاء لاتخاذ الإجراءات المناسبة للقضاء على الممارسات المستندة إلى صور مقولبة Stereotypes وجامدة لأدوار الرجال والنساء في العالم المعاصر. ويطلب البند (18) الدول الأعضاء بتزويد الأمم المتحدة بتقارير دورية حول أوضاع النساء في كافة القطاعات، بما فيها قطاع الإعلام والاتصال. وفي هذا الإطار، وضمن مراجعتها لأوضاع المرأة المصرية، لاحظت اللجنة المكلفة بمراقبة تلك الأوضاع حدوث تطورات بارزة تخص المرأة في المجال الإعلامي، رغم القلق الذي أبدته اللجنة من استمرار التمييز النمطي للمرأة في وسائل الإعلام، وهو ما يشجع على التمييز ضدها.

ولا بد من الإشارة هنا إلى الأدوار التي لعبتها المؤتمرات العالمية الخاصة بالمرأة في كوبنهاجن (1980) ونيروبي (1985) وبكين (1995) في الترويج لمعالجة إعلامية أكثر إيجابية لصورة المرأة. ففي "مؤتمر المرأة" الذي عقد في بكين عام 1995، كانت الصور الإعلامية السلبية للمرأة تقع في أعلى سلم أواويات الوفود المشاركة، حيث تبنى المؤتمر برنامجاً سمي بمنصة العمل في بكين Beijing Platform of Action حدد فيها اثنا عشر مجالاً مثيراً للقلق فيما يخص وضع المرأة، من بينها المجال الإعلامي، حيث لاحظ المشاركون وجود فرص غير متكافئة أمام المرأة تعيق قيامها بلعب دور ذي معنى في الحياة العامة للمجتمعات المعاصرة. وتضمن البند (J) من البرنامج هدفين استراتيجيين فيما يتعلق بوسائل الإعلام: الأول، ويتمثل في الترويج لعرض متوازن وغير متحيز ضد المرأة في وسائل الإعلام، والثاني في زيادة مستويات مشاركة المرأة في العمل الإعلامي، وفي استخدام التقنيات الاتصالية الحديثة.

إن دلالة مؤتمر بكين تكمن في التركيز على علاقة المرأة بوسائل الإعلام في محاوره الرئيسية، حيث أكد على أهمية تولي المرأة العديد من مناصب صناعة القرارات الإعلامية، ودعا إلى إنشاء شبكات إعلامية محلية وقومية وعالمية خاصة بالمرأة لضمان التدفق الدولي للمعلومات، وتبادل الآراء، ومساندة جهود المنظمات النسوية في العمل الإعلامي. وركز المؤتمر كذلك على أهمية استثمار وسائل الاتصال الحديثة من شبكة الإنترنت والوسائط المتعددة في النهوض بالمرأة وتطوير أدائها المهني.

وفي الثامن عشر من يونيو 2006، أطلق "تقرير المرأة العربية والإعلام" ليكون أول جهد علمي يؤسس لقراءة أكثر علمية وموضوعية حول قضية المرأة العربية والإعلام. ورغم أن دلالة التقرير لا تنبع من أي جديد أتى به في تعريف واقع المرأة العربية والإعلام، فإن أهميته الكبرى تتمثل في كونه يضع بين أيدينا نتائج مجموعة كبيرة من الدراسات المستندة لمنهج تحليل المضمون والمسح الميداني ومناهج أخرى في محاولة لمساعدتنا على قراءة الواقع الإعلامي المعاش كما أبرزته تلك البحوث والدراسات. فهذا النوع من التقارير يقدم لنا بيانات مفيدة في تقصي الواقع ومعرفة تفاصيله قبل المباشرة في أي عملية إصلاحية سواء على مستوى المحتوى الإعلامي أو المرأة الإعلامية العاملة أو على مستوى السياسات والمؤسسات الإعلامية. لقد جاءت نتائج البحوث المدروسة في معظمها متصلة بصورة المرأة في وسائل الإعلام أكثر مما كانت متصلة بالمرأة المنتجة أو المستهلكة للمواد الإعلامية. ومن الاستنتاجات التي رصدها التقرير أن المرأة قدمت على أنها فاسدة الأخلاق والعقل والطباع، وجاهلة وضيقة الأفق، بالإضافة إلى كونها مستضعفة. كما قدمت المرأة على أنها جسد تقدم كشابة لا يعنيتها إلا مظهرها أو بدينة قبيحة، مثلما أنها انتهازية وراشية ومرشية، إضافة إلى تقديمها على أنها أخت أو ابنة تدور في فلك الرجل، ولا يعنيتها الشأن العام. ومن ناحية أخرى، فهناك صور إيجابية استخلصتها البحوث في وسائل الإعلام العربية تمثلت في كون المرأة عاملة وقادرة على القيادة ومشاركة في الشأن العام ومتعلمة ومتفوقة، وذات أخلاق عالية ومناضلة. أما بالنسبة لواقع المرأة الإعلامية، فقد رصد التقرير نتائج بحوث متنوعة أفادت بأن المرأة الإعلامية موضوعية وملتزمة وتساهم في نهضة المجتمع، غير أنها لا تكلف

إلا بأعمال ثانوية، كما أن حضور المرأة الإعلامية في وسائل الإعلام مهم، لكنه غير كاف لوحده، مثلما أن حضور المرأة الإعلامية في مراكز القرار الإعلامي ضئيل رغم أنه ارتفع في بعض المؤسسات الإذاعية والتلفزيونية. واستنتجت بعض الدراسات أن انحسار عدد الإعلاميات يعود إلى كونهن إناثا وإلى افتقارهن للثقافة المجتمعية، كما تبين وجود علاقة وطيدة بين وضع الإعلاميات ووضع قطاع الإعلام ككل في البلدان العربية.

المرأة مستهلكة للوسائل الإعلامية

وفيما يتعلق بكون المرأة مستهلكة للمواد الإعلامية، استخلص التقرير أن معظم النساء يرين أن المواد الإعلامية تستهدف المرأة عامة دون النظر إلى أن حاجات النساء مختلفة، كما أن النساء يشاهدن التلفزيون أكثر من قراءة الصحف والمجلات، ويقبلن على مشاهدة الدراما أكثر من غيرها، وتستخدم النساء الإنترنت للتسلية أساسا كما بحثن عنها في الوسائل الأخرى، ويدعون إلى حماية القيم مما تبثه الفضائيات. ووجد التقرير في هذا المشروع أن معظم المواد السياسية تأتي في المقدمة قبل المواضيع الاجتماعية والاقتصادية في المواضيع المنشورة عن المرأة في وسائل الإعلام، ووجدت الدراسات أن الموضوعات التي تتحدث عن الأحوال الشخصية تأتي في مرتبة متقدمة خلافا لما هو رائج، تليها المسائل الاجتماعية والمرأة والتعليم والعمل والثقافة. كما تحتل المواضيع المتصلة بجسد المرأة وأنوثتها مرتبة متقدمة، بينما جاءت مواضيع الصحة الإنجابية في مرتبة متأخرة. وأخيرا خلص التقرير إلى أن الدراسات حول المرأة وجدت أن وسائل الإعلام لا تلبي حاجات المرأة ولا

تساعدها على التأقلم مع محيطها، كما أن بعض وسائل الإعلام لا تنشر مواضيع عن المرأة أبداً، وتعالج قضايا المرأة باعتبار الخبر دون الأجناس الصحفية الأخرى، كما أن أغلب وسائل الإعلام تفتقر إلى استراتيجيات واضحة في التعامل مع قضايا المرأة.

وقد لاحظ بعض الباحثين وجود نموذجين من الدراسات المتعلقة بالإعلام والمرأة في الوطن العربي: الأول، وهو نموذج الدراسة التي أنجزت تحت إشراف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا) في بداية الثمانينيات حول المجلات النسائية العربية، حيث بينت نتائجها ازدواجية في الرؤية الفكرية في هذه المجلات التي تطرح صورة المرأة المرفهة التي لا يشغلها سوى استكمال أناقتها وزينتها، وفي ذات الوقت تطرح بعض القصص الواقعية التي تشير إلى سوء الوضع الاجتماعي للمرأة. ولاحظت الدراسة أن المجلات النسائية العربية تبتعد عن مشكلات نساء الأحياء الشعبية والأرياف وتتحيز إلى شريحة معينة من نساء المدن حيث تقدم الزوجة الأنيقة وربة البيت المهتمة بشؤون زوجها وأطفالها. أما المرأة العاملة أو حتى الجامعية المتعلمة، فتعتبرها ناقصة الأنوثة وأنانية ومهملة لزوجها وأطفالها.

أما النموذج الثاني، فيتمثل في الكتاب الذي نشر بعنوان "المرأة العربية: الوضع القانوني والاجتماعي" عن المعهد العربي لحقوق الإنسان في تونس عام 1996 وتضمن دراسات ميدانية نفذت في ثمانية بلدان عربية حول موضوعات قانونية واجتماعية وإعلامية تخص المرأة العربية. ولاحظت الدراسة أنه رغم زيادة مشاركة المرأة اللبنانية في وسائل الإعلام المرئي والمسموع، فإن ذلك لم

يمكّن من توفير "قفزة نوعية لمكانة المرأة في المجتمع". كما لاحظت الدراسة أن البرامج الإذاعية والتلفزيونية تركز على جانب واحد من حياة المرأة كزوجة وأم وأنثى فتهتم بالموضة والأزياء وجمال الجسد وكيفية رعاية الأطفال ومعاملة الزوج، وهي بهذا تركز لدى المرأة مفهوما تقليديا لدورها الوحيد كأم وزوجة. وتنتقد الدراسة عدم اهتمام الإعلام المرئي والمسموع بمشاغل ورغبات المرأة الريفية التي لا يمكنها الاستفادة من الصحف والمجلات نظرا لانتشار الأمية بشكل واسع. ولاحظت الدراسة كذلك عدم ظهور المرأة في الحياة العامة السياسية والاقتصادية للمجتمعات. وتستنتج الدراسة أن صورة المرأة العربية في وسائل الإعلام لا زالت مشوهة وتخضع لقوالب اجتماعية وثقافية متخلفة لا تحترم إنسانيتها ودورها الأساسي في المجتمع.

وخارج إطار الدراسات التي عالجهها التقرير حول المرأة العربية والإعلام، كانت قضية صورة المرأة العربية في وسائل الإعلام ودورها المهني كإعلامية مثار نقاش في عدد آخر من الأعمال البحثية. ويقول على عواض في استعراضه لواقع صورة المرأة العربية في الإعلام إن صورة المرأة في وسائل الإعلام العربية ما زالت مشوهة، وتخضع لقوالب ثقافية واجتماعية متخلفة لا تحترم إنسانيتها ودورها الأساسي في المجتمع، ويجب اتخاذ قرارات مسئولة وواعية لتصحيح الصورة الإعلامية للنساء وتطوير الوعي المجتمعي والأداء المهني للنساء العاملات في مجال الإعلام، والاهتمام بإجراء دراسات ميدانية للتعرف على الاحتياجات الإعلامية والاتصالية للنساء العربيات في الريف والحضر. وتتساءل جميلة على "إذا سلمنا بأن ظهور المرأة في اللقاءات والحوارات المتلفزة

قد قدم المرأة العربية بلباس آخر، وبصوره مغايرة، فهي المرأة المشاركة والمنغمسة في قضايا وهموم مجتمعتها، إلا أن هذا النزول اليسير من الظهور لا يصمد أمام جحافل الإعلانات والمسلسلات التي تكسر مفهوم أحادي ودوني لها. لذا "فمن حق المرأة أن تغضب لهذا التكريس السلبي وان تتظاهر محتجة بإبداعاتها ومساهماتها مطالبة بتبني قضاياها وعكس صورتها الحقيقة دونما تجميل أو تعطيل،" وتضيف: "بداية لابد من التسليم بأن جزءا من الغبن الواقع على المرأة إعلامياً تساهم هي فيه شخصياً بتساهلها في حقوقها وتباطئها في رد فعلها وبركونها إلى مقعد المتفرج السلبي بدلاً من الاشتغال فكراً وإبداعاً ومشاركة في الحياة. فمن أجل "أنسنة" صورتها عليها، أن تضحي ربما بالوقت قليلة أو كثيرة، وربما بما هو أكثر، وهناك دائماً ثمن للتغيير والتغير وتضحيات لتسود وتترسخ قيم إنسانية محورية.

ان التأثيرات المحتملة للعولمة على الإعلام في العالم العربي وانعكاسات ذلك على المرأة العربية كممارسة إعلامية وكموضوع في وسائل الإعلام تحدد عددا من القضايا التي لا بد من التعاطي معها عند مناقشة العولمة والإعلام، ومن بين هذه القضايا قضية الحاجة إلى إعلام متوازن يجسر الفجوات بين الثقافات، ويقرب وجهات النظر المختلفة. وهناك قضية أخرى تسميها أبو فاضل "جبهة الجندرة" حيث تستشهد بأقوال عدد من الصحفيين والباحثين التي تشير إلى أن هناك سقفا محددا لا يمكن للمرأة الإعلامية اختراقه. أما القضية الثالثة فتتعلق بكيفية تصدي الإعلام العربي للإعلام المعادي من الخارج حيث تشير إلى تدني اهتمام الأمريكيين بالأخبار الخارجية منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، ولكنها

تبدو متشجعة للعديد من المبادرات التي تم تبنيها على المستوى الإعلامي العربي للتفاعل مع الثقافات الأخرى بهدف تقريب وجهات النظر والقضاء على سوء الفهم. وفي هذا الإطار، توصي الباحثة بأن يتم تأهيل وتدريب المرأة الإعلامية العربية لتكون قادرة على التعاطي الفاعل مع حقائق الحياة في الولايات المتحدة والواقع الدولي.

وفي عرضها لواقع المرأة العربية ودور الإعلام العربي تجاه قضاياها في زمن العولمة، تلاحظ "بأمر حول" ما لحق وما سيلحق بالمرأة العربية من أضرار من جزاء العولمة وتوجه معظم الدول العربية نحو رسم سياسات للإصلاح الاقتصادي والانخراط فيما يسمى بالنظام العالمي الجديد، والعمل بموجب اتفاقيات البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وتسارع وتهافت بلداننا العربية للحاق بركب التقدم العلمي والتكنولوجي، وتوجه بعض الدول نحو برامج الخصخصة والتي بفعليها بدأت تضيق فرص العمل كما ظهرت، اختلالات في هياكل العرض لسوق العمل والطلب للقوى العاملة، مما يفرض ضغوطاً اجتماعية واقتصادية وسياسية تنعكس على المجتمع بشكل عام وعلى النساء بشكل خاص. وتضيف بأمر حول أن دور الإعلام تجاه المرأة وقضاياها كان سلبياً نوعاً ما، رغم إن هناك عدة محاور يمكن للإعلام الخوض فيها وإظهار الصورة الحقيقية لمساهمة المرأة العربية من خلال إبراز مشاركتها في شتى الجوانب وخاصة الحياة الاقتصادية، والتي تعتبر مشاركة المرأة العربية فيها إنجازاً كبيراً لتحسين ظروفها المعيشية بخاصة، ولزيادة مساهمتها في عملية التنمية بعامة.

وقد قامت أمينة الظاهري بإجراء دراسة حول صورة المرأة العربية في أغاني "الفيديو كليب" التلفزيونية مستخدمة المنهج السيميولوجي أو ما يسمى باللغة العربية "علم المشار والمشار إليه"، حيث توصلت الباحثة في هذه الدراسة إلى أن صورة المرأة واللغة المستخدمة والأشياء التي رافقتها ركبت بشكل جيد لتخدم الموضوع الرئيسي لهذه الأغنيات الذي تركز حول موضوع الحب والعلاقات العاطفية بين الرجل والمرأة، إلى جانب أن صورة المرأة في هذه الأغاني جاءت لتخدم الصورة النمطية المتعارف عليها عن المرأة العربية، وهي صورة المرأة الجسد مصدر المتعة والجنس، كما أنها صورة المرأة الخائنة وعديمة الوفاء. وفي دراستها حول صورة المرأة العربية في الإعلان الصحفي والتلفزيوني، أشارت عفاف المري إلى كيفية استغلال صورة المرأة في الإعلانات التي يتم نشرها في الصحافة المكتوبة أو بثها في المحطات التلفزيونية العربية، المحلية منها والفضائية. وتورد الباحثة عددا من النماذج التي أفرزتها الدراسات والبحوث الإعلامية الخاصة بصورة المرأة في الإعلانات التجارية في المنطقة العربية، حيث تعرض لأربعة نماذج هي: المرأة التقليدية، والمرأة الجسد، والمرأة الشيء، والمرأة السطحية.

وفي دراسة قدمتها رشا علام حول صورة المرأة المصرية في الجرائد المستقلة، تبين أن جريدتي "المصري اليوم" و "نهضة مصر" تقدمان صورة إيجابية للمرأة، وفي استعراضها للدراسات التي أجريت حول صورة المرأة في صحيفتي "الأهرام" و "أخبار اليوم"، وجدت علام أن الصحيفتين قدما المرأة في مواقع مختلفة كزوجة وأم وربة بيت وامرأة عاملة تعاني من الظروف الاقتصادية والاجتماعية

المحيطة، وركزت على قيام المرأة بدورها التقليدي وأبرزت الاهتمامات المختلفة التي تتعلق بعناية المرأة بأنوثتها ومظهرها الخارجي ولكنها أغفلت التركيز على أحقيتها في المشاركة السياسية والإبداع الفني والفكري. وبينت نتائج دراسة علام أن عدد الصور السلبية للمرأة يعادل ضعف الصورة الإيجابية، والتي ركزت على قدرة المرأة على مواجهة المواقف الصعبة والتكيف معها، والاستقلال والقدرة على اتخاذ القرارات، ومعاونة الأهل والأصدقاء، والتمرد على أطماع الزوج. أما الصورة السلبية فقد ركزت على إبراز المرأة غير القادرة على أن تعيش بنفسها بدون الرجل، كما أن المرأة ظهرت كإنسان محدود الفكر ناقص العقل.

وفي مجال الدراسات الميدانية، كانت علاقة المرأة العربية بالإعلام مجالاً خصبا للبحث. ومن الأمثلة على ذلك الدراسة التي قامت بها منظمة اليونسكو في الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط في التسعينيات ووجدت تفاوتاً في نسبة الممارسات الإعلامية العربيات بحيث لم تتجاوز أعلى نسبة 25%، على الرغم من الاستثمارات الهائلة التي تضخها الدول العربية في التأهيل الأكاديمي والمهني للمرأة في كافة التخصصات الإعلامية (اليونسكو، 1994)، وبينت الدراسة أن نسبة النساء العاملات في السلك الإعلامي في عدد من الدول العربية كانت على النحو التالي: 28% في مصر، و21% في تونس، و15% في المغرب، و10% في الأردن. ومن ناحية أخرى، لاحظت دراسة اليونسكو أن نسبة كبيرة من النساء اللواتي التحقن بالمهنة الإعلامية قد اضطررن للتخلي عن عملهن لاحقاً بسبب الإحباطات التي واجهنها نتيجة

انعدام فرص التدريب والترقية لمواقع أعلى في المؤسسات الإعلامية. كما وجدت الدراسة أن معظم المؤسسات الإعلامية في البلدان العربية المتوسطة تميل لإبراز القضايا المرتبطة بالرجال على حساب القضايا النسوية.

وفي دراسة للإعلاميات أجريت عام 1998 في مجالي الراديو والتلفزيون والصحافة في أربع دول عربية هي الإمارات واليمن والأردن وتونس (مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، 1998)، تبين أن نسبة قليلة جدا من الإعلاميات العربيات يشغلن مراكز إعلامية رفيعة في المؤسسات التي تمت دراستها، حيث تركز عمل الإعلاميات في وظائف مذيعة ومحررة بينما كانت النسب متدنية في وظائف تتطلب صناعة القرار في تلك المؤسسات. ورأت الدكتورة ملحة عبد الله أن الإعلاميات العربيات يعانين من الصور التقليدية لدى رؤسائهن في العمل حيث ينظرون للمرأة على أنها تمتلك قدرات مهنية أقل من تلك التي يمتلكها الرجل، ولذلك يفضلون ترشيح الرجال للدورات التدريبية وللسفر للمؤتمرات الدولية وشغل المناصب الإدارية. كما أن هناك مشكلة أخرى تتمثل في طبيعة العمل الإعلامي الذي يتطلب قدرا من التفرغ والحركة بما يتعارض مع المسؤوليات الأسرية للإعلاميات، إضافة إلى أن شرائح اجتماعية عديدة لا تزال تنظر إلى عمل المرأة نظرة غير لائقة. ورأت رحاب مكحل أن المقال السياسي المحلي في الصحف اللبنانية لا يزال حكرا على الرجال لأسباب متنوعة تشمل الحواجز النفسية المجتمعية التي تحول دون تقبل المرأة كمحللة تستشرف المستقبل، وضعف المبادرة الذاتية عند الإعلامية.

معوقات معالجة الإعلام لقضايا المرأة العربية:

ومن العوامل التي ينظر إليها كمساهمة في تدني مستوى صورة المرأة العربية ما يتعلق بعدم مشاركتها في العمل الإعلامي مما يتيح فرصة أكبر للإعلاميين من الذكور لتغليب ثقافة غير متوافقة مع مصالح المرأة في وسائل الإعلام. أن معالجة الإعلام لقضايا المرأة تصطدم بالعديد من المعوقات التي تشمل:

المعوقات الاجتماعية:

أن المجتمعات العربية ما زالت مجتمعات ذكورية تمنع على المرأة ممارسة أعمال بعينها وتراها الطرف الضعيف الذي يحتاج إلى حماية ورعاية من الرجل الزوج أو الأب الذي يحدد مساحة مشاركة المرأة في الحياة العامة، المجتمعات الذكورية تنظر لمسألة أمن المرأة باعتباره مسؤولية الرجل رغم أن الواقع يؤكد أن أمن المجتمع كله مسؤولية الطرفين.

المعوقات السياسية:

أن تدني مشاركة المرأة في بعض الوظائف ومنها العمل الإعلامي مثلاً يعود إلى أن المؤسسات الإعلامية تعمل وفق السياسات الإعلامية للدول فهي لا تُقدم على توظيف غير النساء المتمدينات من سكان المدن على وجه الخصوص معتبرة أن ذلك يرجع إلى أن الصور التي تريد هذه المؤسسات أن تعكسها عن المرأة هي صورة المرأة التي ترتدي الثياب الأنيقة المتحضرة بالمفاهيم الغربية المتعارضة في أحيان كثيرة مع التقاليد والمبادئ الإسلامية.

ج-المعوقات الاقتصادية:

المرأة هي الأفقر في العالم حيث تمثل 75% من فقراء العالم البالغ عددهم 3.1 مليار، لندرة الفرص المتاحة أمامها وبذلك أعمالاً غير مأجورة تستنزف ما يزيد على 75% من وقتها. وتشارك موزة غباش الرأي في المعوقات التي تحول دون اندماج المرأة العربية في العمل الإعلامي بشكل كبير حيث رأت إن وضع المرأة العربية عموماً في العمل الإعلامي لم يحظ بالفعل بمشاركة حقيقية في صنع القرار السياسي، وربما يرجع ذلك إلى عدة أسباب تتمثل في العوائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فالعوائق الاجتماعية، على سبيل المثال، يمكن إجمالها في نوعية الثقافة السائدة في المجتمع العربي الذي هو مجتمع أبوي ذكوري مستحدث تتميز العلاقات الاجتماعية فيه بكونها تعمل على تهميش الشرائح الاجتماعية كالنساء والأطفال، حيث أن مصدر الأوامر والسلطات وتحديد من سيعمل ماذا مرتبط بشريحة الرجال. ذلك فضلاً عن أن النظام الأبوي يحدد مساحة خاصة للمرأة ويربط بين اكتمال حياتها وهويتها الاجتماعية من جهة، وارتباطها باسم رجل أكان أباً أو زوجاً من جهة أخرى، وبالتالي تحدد قيمتها الأساسية كإنسان استثناء إلى مدى نجاحها أو فشلها ضمن المساحة المخصصة لها أما فشلها خارج هذه المساحة فهو في نظر المجتمع الأبوي مبرر وطبيعي ومتوقع. أي أن المرأة أقرب إلى احتمالات الفشل في كل شيء عدا دورها كأمراة وأم ومربية وعاملة داخل أسوار المنزل.

نحو استراتيجية إعلامية لدور الإعلام في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع:

الأهداف :

المساهمة بالنهوض بصورة المرأة العربية في الإعلام بشكل متوازن وموضوعي انطلاقاً من حقوقها القانونية والإنسانية في أن تقدم في الإعلام كإنسانة تمتلك كل مقومات الإبداع والتميز وقادرة على تحقيق الإنجازات في كافة مجالات الحياة جنباً إلى جنب مع الرجل. حيث أن جذور المشكلة قيد المعالجة في معظمها ليست إعلامية فقط، بل هي اجتماعية وثقافية تتمثل في انتشار المفاهيم والممارسات المغلوطة التي تنظر للمرأة نظرة دونية استناداً إلى قراءات خاطئة للموروث الديني والثقافي والاجتماعي في الوطن العربي. كما أن دخول العولمة ببعدها التجاري قد أرهق المرأة ودفعها لأن تكون موضوعاً للتسويق والإغراء والجنس أكثر منها إنسانة قادرة على التفكير والإبداع وتحقيق الإنجازات. ومن هنا، فإن البحث عن الحلول لهذه المشكلة يجب أن يتبنى منهجية متعددة الاتجاهات والأبعاد بحكم تشعب أوجه وجوانب هذه القضية، حيث أن التركيز على البعد الإعلامي لهذه المسألة لن يقود أبداً إلى حلها أو حتى إلى التخفيف من حدتها، بل لا بد أن تتضافر الجهود العلمية والعملية لجهات متعددة للمساهمة في التعامل معها. وكما ذكرنا أنفاً، فإن هناك جانبان مهمان لهذه القضية: الأول ويتمثل في كونها متعددة الأطراف والأبعاد، والثاني في كون التعامل معها عملية بعيدة المدى تحتاج لإنجازات عملية متراكمة ومستندة إلى أسس علمية واضحة المعالم.

ومن هنا يأتي ضرورة العمل على إعداد برامج توعية وتدريبية للأطراف المعنية للحد من عملية الاتجار بالبشر التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية و التي تعتبر المدخل للاتجار بالبشر مع تطوير و دعم دور وسائل الإعلام في توعية المهاجرات بحقوقهن و واجبا تهن في بلدان المهجر.

وحيث أن المؤسسات الإعلامية هي طرف مؤثر في قطاعات المجتمع الأخرى في المجتمع الأخرى ومتأثر بها في ذات الوقت، فإن التركيز مهم على ما يمكن أن تقوم به هذه المؤسسات لتصويب الصورة السلبية للمرأة العربية بصفتها الوعاء الاتصالي الذي ينبثق منه كل ما يشكل القيم والاتجاهات المتعلقة بالمرأة، لأن هذه المؤسسات تعكس قيم المجتمع واتجاهاته السلبية نحو المرأة. ويمكن إجمال أهداف الاستراتيجية في أربع فئات رئيسية هي:

- أهداف تتعلق بالمحتوى الإعلامي
- أهداف تتعلق بالقائمين بالعمل الإعلامي في الجوانب الإدارية والاتصالية
- أهداف تتعلق بدمج المرأة في العمل الإعلامي
- أهداف تتعلق بالاتجاهات التشريعية والاجتماعية والثقافية والسياسية السائدة.

الفصل الرابع
عمل المرأة في القانون والتشريعات

القانون والمرأة

مع بداية القرن العشرين برز دور المرأة في العمل مع غياب الرجال في الحروب والمعارك في الحروب العالمية الأولى والثانية، فقد كان للمرأة دور محوري في نشأة المجتمعات في تلك الأوقات ووجب بذلك ان تكون هناك تشريعات قانونية تراعي خصوصية العنصر الانثوي في العمل وتضع ما يكفل حرية المرأة وحقوقها داخل المؤسسة او المصنع.

المساواة بين المرأة والرجل في أحكام التشغيل

أولاً: موقف معايير العمل الدولية والعربية من المساواة بين المرأة والرجل في أحكام التشغيل:-

1-المساواة في التشغيل في معايير العمل الدولية:-

تعد - بحق - الاتفاقية الدولية رقم 111 لسنة 1958 بشأن حظر التمييز في الاستخدام والمهنة من الاتفاقيات الأساسية الصادرة عن منظمة العمل الدولية لمواجهة التمييز بين المرأة والرجل في مجالات الاستخدام والمهنة، كما تعد هذه الاتفاقية أكثر من مجرد وثيقة تكرر الإطار العام لتكافؤ الفرص، وذلك بحظرها جميع صور التمييز أو الاستثناء أو الفصل الذي من شأنه إبطال تكافؤ الفرص والمعاملة أو إنقاصه سواء عن طريق التشريعات أو السياسات أو الممارسات الوطنية التي تنتهجها الدول.

كما قررت المادة الثانية من الاتفاقية المذكورة إلزام الدول الأعضاء بصياغة وتطبيق سياسة وطنية ترمي إلى تشجيع تكافؤ الفرص في المعاملة في

الاستخدام والمهنة والقضاء على أي تمييز في هذا المجال، كما نصت المادة الثالثة من ذات الاتفاقية على التزام الدول بكفالة المساواة وعدم التمييز وأنشطة التوجيه المهني والتدريب المهني وخدمات التوظيف.

تجدر الإشارة إلى أن منظمة العمل الدولية قد سبق لها إرساء مبدأ تكافؤ الفرص في المعاملة بين الرجل والمرأة لأول مرة في إعلان فيلادلفيا الذي اعتمد سنة 1944 وأصبح جزءاً من دستور المنظمة.

2- المساواة في التشغيل بين المرأة والرجل في معايير العمل العربية:

كرست الاتفاقية العربية رقم لسنة 1966 بشأن مستويات العمل، والاتفاقية العربية رقم 6 لسنة 1976 بشأن مستويات العمل "معدلة" مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في التشغيل بين المرأة والرجل، حيث قررت أن تكون الحماية التي تقررها معايير العمل واحدة، والا تنطوي على أية تفرقة بين العمال، كالتفرقة بسبب الجنس، ومع ذلك فإن الاتفاقية العربية رقم 5 لسنة 1976 بشأن المرأة العاملة جاءت أكثر تفصيلاً في بيان الأصل العام بشأن المساواة بين المرأة والرجل في مجال التشغيل والاستخدام، حيث يجب العمل على ضمان تكافؤ الفرص في الاستخدام بين الرجل والمرأة في كافة مجالات العمل، عند تساوي المؤهلات والصلاحية، كما يجب مراعاة عدم التفرقة بينهما في مجالات الترقى الوظيفي .

3- المساواة في التشغيل بين المرأة والرجل في تشريعات العمل العربية:

إن مبدأ المساواة في أحكام التشغيل بين المرأة والرجل، الذي كرسه معايير العمل الدولية والعربية، يعد أحد الضمانات الهامة التي تحول دون التمييز بين المرأة والرجل في أحكام التشغيل، ومن ثم فقد حرصت العديد من قوانين العمل العربية على النص صراحة على هذا المبدأ الهام، سيما الدول العربية التي صادقت على الاتفاقية الدولية رقم 111 لسنة 1958 بشأن حظر التمييز في الاستخدام والمهنة. وتأكيداً لذلك فقد ورد هذا الحكم في العديد من القوانين العربية.

وعلى الرغم من أن الكثير من تشريعات العمل العربية حرصت على النص صراحة على تأكيد مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في أحكام التشغيل متى تماثلت أوضاع عملهم، إلا أن بعض التشريعات العربية أغفلت النص على هذا المبدأ الهام الذي يعد أحد الضمانات القانونية التي تكفل حماية المرأة فيما يتعلق بأحكام التشغيل من ساعات عمل وفترات راحة وغيرها من الأحكام التي لا يتسع المجال لذكرها، ومن ثم يجب أن تعمل هذه الدول على تعديل تشريعات العمل بها بما يضمن النص صراحة على مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في أحكام التشغيل.

أما فيما يتعلق بالعاملات في القطاع الحكومي في الدول العربية، فمن الملاحظ أن قوانين الخدمة المدنية في هذه الدول لم تنص على هذا المبدأ صراحة، ومرد ذلك أن الدولة باعتبارها صاحب العمل في القطاع الحكومي حريصة على

تطبيق مبدأ المساواة بين المرأة والرجل متى تماثلت أوضاع عملهم، ومن ثم فمن غير المتصور عملاً وجود حالات تمييز ضد المرأة فيما يتعلق بأحكام التشغيل.

حظر التمييز في الأجور بين المرأة والرجل

أولاً: موقف معايير العمل الدولية والعربية من حظر التمييز في الأجور بين المرأة والرجل:

1-المساواة في الأجور بين المرأة والرجل في معايير العمل الدولية:

تعد الاتفاقية الدولية رقم 100 لسنة 1951 بشأن مساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية، بداية تأكيد معايير العمل الدولية على مبدأ المساواة في الأجور بين العمال والعاملات، حيث ترسي هذه الاتفاقية مبدأً عاماً هو أنه يتعين على الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية، أن تعمل على كفالة مبدأ المساواة بين العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية على جميع العاملين، وأن تضمن تطبيق هذا المبدأ.

وقد ألحقت بالاتفاقية رقم 100 لسنة 1951 آئفة الذكر، التوصية رقم 90 لسنة 1951 والخاصة بتساوي العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية، وقد نصت هذه التوصية على أن تقوم الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية باتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان تطبيق مبدأ المساواة بين العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية.

كما أكدت هذه الاتفاقية على أنه لا يعتبر مخالفة لمبدأ المساواة بين العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية، وجود توازن بين معدلات

الأجور مقابل دوها اعتبار للجنس، فروقاً في العمل الواجب انجازه عن التقييم الموضوعي للوظائف.

راجع في هذا: تقرير مكتب العمل الدولي، تكافؤ الفرص في المساواة في المعاملة بين الرجل والمرأة، المقدم إلى مؤتمر العمل الدولي، الدور (71) سنة 1985 ص108 " وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية هي التي يجري تصديق الدول الأعضاء عليها لتصبح جزءاً من تشريعاتها الداخلية حسب الإجراءات الدستورية المطبقة لديها، في حين أن التوصية الدولية هي غير ملزمة ومتروك تطبيقها للدول الأعضاء حسب رغبة كل دولة. وترجع العلة في وجود توصيات إلى جانب بعض الاتفاقيات التي تعالج أمراً معيناً، في أن المنظمة تسهل على الدول الأعضاء الالتزام بما جاء في التوصيات برغبتها دون أن تقوم بالتصديق على الاتفاقيات التي تعالج نفس الأحكام.

2- المساواة في الأجور بين المرأة والرجل في معايير العمل العربية:

كرست الاتفاقية العربية رقم 6 لسنة 1976 بشأن مستويات العمل "معدلة" مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في الأجور متى تماثلت أوضاع عملهم، حيث نصت المادة 42 منها صراحة على أن تمنح المرأة العاملة الأجر المماثل لأجر الرجل، وذلك عند تماثل العمل، وبذلك تشترك معايير العمل العربية مع معايير العمل الدولية في إقرار مبدأ المساواة في الأجور بين العمال والعاملات، وذلك حرصاً على منع التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالأجر الذي تحصل عليه مقارنة بالأجر الذي يحصل عليه العامل متى تماثلت أوضاع عملهما.

3- المساواة في الأجور بين المرأة والرجل في تشريعات العمل العربية:

إذا كانت معايير العمل الدولية والعربية قد كرست مبدأ المساواة في الأجور بين المرأة والرجل متى تماثلت أوضاع عملهما على النحو السابق، فإن المشرع الاجتماعي في غالبية تشريعات العمل العربية، حرص على إرساء هذا المبدأ، وذلك اعترافاً منه بأهمية النص على هذا المبدأ للحيلولة دون وقوع التمييز ضد المرأة.

وتأكيداً لذلك تضمنت العديد من تشريعات العمل العربية بعض النصوص التي تقرر صراحة هذا المبدأ منها القانون البحريني (المادة 39 من قانون العمل في القطاع الأهلي رقم 36 لسنة 2012)، والقانون الكويتي (المادة 26 من قانون العمل في القطاع الأهلي)، القانون الإماراتي (المادة 32 من القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 1980 بشأن تنظيم علاقات العمل)، القانون القطري (المادة 93 من القانون رقم 14 لسنة 2004 بشأن إصدار قانون العمل)، القانون المصري (المادة 35 من قانون العمل الموحد رقم 12 لسنة 2003)، القانون اليمني المادة 67، 42/أ من القانون رقم 5 لسنة 1995 بشأن قانون العمل).

وإذا كانت غالبية التشريعات العربية قد كرست مبدأ المساواة في الأجور بين المرأة والرجل متى تماثلت أوضاع عملهما، إلا أن تفعيل هذا المبدأ يحتاج لتدخل الدولة من خلال الرقابة التي يقوم بها مفتشو العمل على أصحاب الأعمال في القطاع الخاص للتأكد من تطبيق هذا المبدأ الأمر الذي يحول دون وقوع حالات انتهاك له من جانب بعض أصحاب الأعمال، ومن ثم فإن الدور التوعوي الذي تقوم به الدولة، فضلاً عن التفتيش على أصحاب الأعمال، يعد

الضمانة الحقيقية لحصول المرأة على الأجر المماثل لأجر الرجل سيما في القطاع الخاص.

حظر تشغيل المرأة في بعض المهن والصناعات

أولاً: حظر تشغيل المرأة في بعض المهن والصناعات في معايير العمل الدولية والعربية:

1- حظر تشغيل المرأة في بعض المهن والصناعات في معايير العمل الدولية:

استكمالاً لصور الحماية القانونية التي حرصت منظمة العمل الدولية على توفيرها للمرأة العاملة، فقد أعتد مؤتمر العمل الدولي في دورته (18) لسنة 1934 الاتفاقية الدولية رقم 42 لسنة 1934 بشأن تعويض العمال عن الأمراض المهنية، حيث تضمنت هذه الاتفاقية حظراً للأعمال التي ينتج عنها غالبية إصابة العاملات بالأمراض المهنية والتي يحظر تشغيل النساء فيها لمخاطرها على صحتهن.

كما صدر عن المنظمة الدولية الاتفاقية رقم 45 لسنة 1953 بشأن استخدام المرأة للعمل تحت سطح الأرض في المناجم بمختلف أنواعها، وكذلك ما تضمنته التوصية رقم 95 لسنة 1952 من قواعد بشأن حماية الأمومة ومنها

ومن بين هذه الأعمال المحظورة:

1- العمل في البارات ونوادي القمار والملاهي وصالات الرقص إلا إذا كن من الفنانات الراشدات.

- 2- صنع الكحول وكافة المشروبات الكحولية.
 - 3- العمل تحت سطح الأرض في المناجم والمحاجر وجميع الأعمال المتعلقة باستخراج المعادن والأحجار.
 - 4- العمل في الأفران المعدة لصهر المواد المعدنية أو تكريرها أو إنضاجها.
 - 5- صناعة المفرقات والأعمال المتعلقة بها.
 - 6- العمل في صناعة الإسفلت.
 - 7- العمل في دبغ الجلود.
 - 8- العمل في مستودعات السماد والمستخرج من المواد البرازية أو روث البهائم والعظام أو الدماء.
- تحريم اشتغال الحامل أو التي ترضع طفلها في الأعمال التي تعتبرها السلطات المختصة خطراً على صحتها أو صحة طفلها، ويستمر هذا التحريم أثناء الحمل ولمدة ثلاثة أشهر بعد الولادة، وتمتد بعد ذلك إذا كانت المرأة ترضع طفلها. وقد حددت هذه التوصية مجموعة من الأعمال المحظور على المرأة العمل فيها منها على سبيل المثال لا الحصر أي عمل شاق أو الأعمال التي يتطلب إنجازها حفظ التوازن بصفة خاصة، والعمل بالآلات التي تتولد منها اهتزازات.
- وكذلك نصت التوصية المذكورة على أنه يجب تعزيز حق المرأة في الانتقال من العمل الذي يتضمن خطراً على صحتها إلى عمل غير خطر دون الانتقاص من أجرها.

وفضلاً عن الأعمال المحظور تشغيل النساء فيها التي وردت في الاتفاقية رقم 42 لسنة 1934 آنفة الذكر والاتفاقية الدولية رقم 45 لسنة 1935 سالفه البيان، فقد صدرت التوصية الدولية رقم 44 لسنة 1971 بشأن الوقاية من مخاطر التسمم الناجم من البنزين، التي تنص على عدم جواز استخدام النساء اللاتي ثبت طبياً أنهن حوامل والأمهات المرضعات في أعمال تنطوي على تعرضهن للبنزين أو لمنتجات تحتوي على بنزين.

2- حظر تشغيل المرأة في بعض المهن والصناعات في معايير العمل العربية:

حرصت معايير العمل العربية على توفير مزيد من الحماية القانونية للمرأة العاملة، وذلك من خلال تهيئة بيئة العمل الصالحة لها، وذلك بحظر تشغيلها في الأعمال الخطرة أو الشاقة التي من شأنها أن تمثل خطراً على صحتها أو صحة جنينها أو تخدش حيائها. وتأكيداً لذلك فقد قررت المادة 68 من الاتفاقية العربية رقم 6 لسنة 1976 بشأن مستويات العمل "معدلة" حظر تشغيل النساء في أعمال المناجم تحت الأرض وفي جميع الأعمال الخطرة أو المضرة بالصحة أو الشاقة التي تحددها القوانين والقرارات أو اللوائح الخاصة في كل دولة.

كما ورد الحظر السابق في الاتفاقية العربية رقم 7 لسنة 1977 بشأن السلامة والصحة المهنية، حيث قررت 3/6 منها على حظر تشغيل النساء في الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة بالصحة التي يحددها التشريع في كل دولة.

3- حظر تشغيل المرأة في بعض المهن والصناعات في تشريعات العمل العربية:

اتساقا مع معايير العمل الدولية والعربية التي تحظر على المرأة العاملة العمل في بعض المهن والصناعات وعدم تكليفها بأعمال خطيرة أو شاقة، فقد حظر المشرع الاجتماعي في تشريعات العمل العربية تشغيل النساء في الأعمال الخطرة والضارة بصحتهن أو بصحة الجنين، مع ترك تحديد هذه الأعمال والصناعات المحظور تشغيل النساء فيها للقرارات الوزارية المنفذة لقانون العمل في كل دولة بعد أخذ رأي الجهات المعنية فيها. وترجع العلة في حظر تشغيل النساء في هذه الأعمال والصناعات إلى أنها يمكن أن تؤثر على قدرة المرأة على الإنجاب أو على الحمل أو حالتها النفسية بصفة عامة، وهو ما يؤكد اهتمام المشرع الاجتماعي بضرورة حماية المرأة ومراعاة طبيعتها الخاصة التي تستوجب عدم تكليفها بأعمال شاقة أو مرهقة لا تتناسب مع التكوين الجسماني لها.

وقد حظر المشرع الاجتماعي تشغيل المرأة الحامل في بعض الأعمال مثل الأعمال والمهن التي يتعرض فيها النساء للإشعاعات الذرية وأشعة أكس والأبخرة و أدخنة البنزين، والأعمال الماسخة للأجنة.

كما حظر المشرع تشغيل النساء بصفة عامة في الأعمال التي تؤدي تحت سطح الأرض، والأعمال التي تعرضهن للحرارة الشديدة كالعمل أمام أفران صهر المعادن أو حمل أو جر الأثقال لأكثر من 15-20 كجم وغيرها من الأعمال التي لا يتسع المجال لذكرها.

ورد حظر تشغيل المرأة في بعض المهن والأعمال في تشريعات العمل العربية، حيث حرص المشرع على تكريس هذا الحظر إنسجاماً مع معايير العمل الدولية والعربية، ومن بين تشريعات العمل العربية التي تضمنت هذا الحظر، القانون البحريني (المادة 31 من قانون العمل في القطاع الأهلي)، القانون الإماراتي (المادة 29 من قانون تنظيم علاقات العمل)، القانون السعودي (المادة 149 من نظام العمل)، القانون القطري (المادة 94 من قانون العمل)، القانون العماني (المادة 82 من قانون العمل)، القانون المصري (المادة 89 من قانون العمل الموحد)، القانون الأردني (المادة 69 من قانون العمل)، القانون اليمني (المادة 46 من قانون العمل)، القانون السوداني (المادة 19 من قانون العمل)، القانون العراقي (المادة 81 من قانون العمل)، القانون الفلسطيني (المادة 101 من قانون العمل).

وتجدر الإشارة إلى أنه من بين التشريعات العربية التي حددت الأعمال والمهن المحظور تشغيل النساء فيها، القانون البحريني، حيث صدر قرار وزير العمل رقم 32 لسنة 2013 بشأن تحديد الأعمال التي يحظر تشغيل النساء فيها. فقد حظرت المادة الأولى من القرار المذكور تشغيل النساء في الأعمال التالية:-

1- الأعمال التي تؤدي تحت سطح الأرض.

2- الأعمال التي تعرضهن لحرارة شديدة كالعمل أمام أفران صهر المعادن.

3- الأعمال التي تعرضهن لمجهود جسماني كبير أو متواصل مثل أعمال الصناعة أو حمل أو جر الأثقال لأكثر من 15 -20 كجم.

4- العمليات التي تعرضهن للذبذبات الضارة بالأطراف العليا أو بالجسم كله مثل عمليات التخريم في الصخور والطرق والمباني وغير ذلك.
العمليات التي يدخل في تداولها أو تصنيعها مادة الرصاص.

كما حظرت المادة الثانية من القرار المذكور تشغيل النساء أيضاً في الأعمال التالية:-

1-الأعمال التي تشمل التعرض للإشعاعات الذرية أو النووية أو أشعة أكس بما يزيد على 1,30 كجم كل ثلاثة أشهر إثناء فترة خصوبة المرأة، وعلى ريم واحد خلال فترة الحمل.
2- أي عمل يستدعي تداول أو التعرض لأبخرة أو أدخنة البنزين أو أحد مشتقاته مثل الفيتول أو التولومين.

3- الأعمال التي يصحبها التعرض لمواد ماسخة للأجنة

4- الأعمال التي تستلزم التعرض للإنيلين في الصناعة، و ثاني كبريتور الكربون في صناعة الحرير الصناعي والسيلوفان، أوالمواد الهيدوركربونية في تكرير البترول، أو الرئبق، أو الفسفور، أو النتروبتترول، أو المنجنيز أو الكاديوم، أو البريليوم.

واستكمالاً لحماية صحة المرأة، فقد حظر المشرع الاجتماعي في القوانين العربية تشغيل المرأة خلال الأربعين يوماً التالية للوضع، نظراً لعدم قدرة المرأة على العمل خلال هذه الفترة سواء من الناحيتين الجسدية والنفسية.

ولضمان عدم تشغيل النساء في الأعمال والمهن المشار إليها في تشريعات العمل العربية، فإن المشرع الاجتماعي وضع عقوبات جنائية على عاتق صاحب العمل الذي يقوم بتشغيل النساء في هذا الأعمال والمهن بالمخالفة للحظر المذكور.

وإذا كانت تشريعات العمل العربية، قد كرست الحظر السابق بعدم تشغيل النساء في بعض المهن والأعمال الضارة بهن صحياً وخلقياً، فإن المطلوب هو مسايرة التطورات التي تطرأ على هذه المسألة، حيث يؤدي التطور الصناعي والتقني إلى ظهور بعض الصناعات والأعمال التي تضر بصحة المرأة العاملة، ومن ثم يتعين مراجعة هذه الأعمال المحظورة وإضافة الأعمال والمهن الجديدة التي تثبت الدراسات الطبية خطورتها على صحة الأم أو جنينها.

حظر تشغيل المرأة في بعض المهن والصناعات ليلاً

تشير الدراسات العلمية الحديثة المتوفرة إلى أن العمل الليلي قد يعرض النساء، أثناء عدد من أيام دورتهن الشهرية إلى إجهاد زائد ناجم عن ركود نشاطهن في الليل بأكبر من ركود الرجال، مما يجعل حاجتهن للحماية أكثر من الرجال، وذلك بحظر عملهن في بعض الأعمال أثناء فترة الليل التي يتكفل المشرع الوطني في كل دولة بتحديددها، على أن مخاطر وأضرار العمل الليلي لا تقف

عند حد الأضرار الصحية التي يمكن أن تلحق بالمرأة العاملة، وإنما له بعض الانعكاسات على الحياة العائلية والاجتماعية للمرأة، وما يمكن أن يحدث من اضطرابات في الحياة اليومية داخل المنزل وفي حياة الأسرة، مما قد ينعكس سلباً على العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة.

ولإلقاء الضوء على حظر تشغيل المرأة في بعض المهن والصناعات ليلاً حماية لها، سوف نتناول هذه الصورة من الحماية في معايير العمل الدولية والعربية، بالإضافة إلى موقف تشريعات العمل العربية من هذا الحظر.

أولاً: حظر تشغيل المرأة في بعض المهن والصناعات ليلاً في معايير العمل الدولية والعربية:

1- حظر تشغيل المرأة في بعض المهن والصناعات ليلاً في معايير العمل الدولية:

نونه بداية إلى معايير العمل الدولية توجب السماح للمرأة بالعمل ليلاً كأصل عام أسوة بالعمال تفعيلاً لمبدأ المساواة الذي كرسته الاتفاقية

تقرير مكتب العمل الدولي رقم (5) المقدم إلى مؤتمر العمل الدولي، الدورة (76) سنة 1989 ص14، محمود سلامة - المرجع السابق ص599 وما بعدها.

الدولية رقم 111 لسنة 1958 بشأن حظر التمييز في الاستخدام والمهنة، ومن ثم فإن المرأة تعمل ليلاً مثل الرجل كأصل عام، والاستثناء هو حظر عملها ليلاً في بعض المهن والصناعات. وتأكيداً لذلك فقد اهتمت منظمة العمل الدولية

بهذه المسألة، حيث أصدرت عدة اتفاقيات دولية لمعالجة تشغيل النساء ليلاً وبيان المهن والأعمال التي يحظر تشغيل النساء فيها ليلاً مثل الاتفاقية الدولية رقم 4 لسنة 1919 بشأن العمل الليلي للنساء التي حظرت العمل في الصناعة وحددت فترة الليل بإحدى عشر ساعة متوالية على الأقل، وقد تم مراجعة هذه الاتفاقية بموجب الاتفاقيات رقم 41 لسنة 1934، والاتفاقية رقم 41 لسنة 1948.

وباستقراء أحكام الاتفاقيات الدولية المذكورة التي عاجت حظر تشغيل النساء ليلاً، تجد أن هذه الاتفاقيات تحدد الأعمال والصناعات التي يحظر تشغيل النساء فيها ليلاً حفاظاً على صحتهم، وتحديد حد أدنى لمدة الليل، بالإضافة إلى السماح للدول الأعضاء بوقف هذا الحظر في بعض الأحيان لاعتبارات وظروف معينة تحددها السلطات المعنية في الدولة.

2- حظر تشغيل النساء في بعض المهن والصناعات ليلاً في معايير العمل العربية:
ننوه بداية إلى أن معايير العمل العربية تحظر - كأصل عام - تشغيل المرأة ليلاً، والاستثناء من عملها في بعض الأعمال والمهن التي يحددها التشريع الوطني، وذلك عكس معايير العمل الدولية التي تجيز للمرأة العمل ليلاً كأصل عام والاستثناء حظر عملها في بعض المهن والصناعات، الأمر الذي يوجب إعادة النظر في معايير العمل العربية لتكون أكثر انسجاماً مع معايير العمل الدولية في هذا الخصوص. وقد تناولت معايير العمل العربية حظر تشغيل النساء ليلاً كأصل بعض الاتفاقيات العربية أهمها الاتفاقية رقم 6 لسنة 1976

بشأن مستويات العمل "معدلة"، حيث قررت المادة 69 منها عدم جواز تشغيل النساء ليلاً، وتحدد السلطات المختصة في كل دولة المقصود بالليل، طبقاً لما يتمشى مع جو وموقع وتقاليد كل بلد. ويستثنى من ذلك الأعمال التي يحددها التشريع، أو القرارات، أو اللوائح في كل دولة.

وكما سبقت الإشارة أن الغاية من هذا الحظر هو تلافي الأضرار التي يمكن أن تلحق بالمرأة العاملة نتيجة عملها ليلاً، مما قد يؤثر على صحتها أو على وظيفة الأمومة لديها.

ثانياً: حظر تشغيل المرأة في بعض المهن والصناعات ليلاً في تشريعات العمل العربية:

يجدر التنويه بداية إلى أن غالبية تشريعات العمل العربية تحظر عمل المرأة ليلاً كأصل عام والاستثناء السماح لها بالعمل ليلاً في بعض المهن والأعمال التي يحددها القانون، وذلك ماعدا القانونين المصري والبحريني الذي أجازا للمرأة العمل ليلاً مثل الرجل كأصل عام والاستثناء عدم جواز عملها في الأعمال والصناعات التي يحددها القانون، وذلك انسجاماً مع معايير العمل الدولية في هذا الخصوص.

وإيماناً من المشرع الاجتماعي في قوانين العمل العربية بضرورة حظر تشغيل المرأة في بعض الصناعات والمهن ليلاً حفاظاً على صحتها وتمكينها من القيام بمسئولياتها الأسرية، فقد حظرت غالبية تشريعات العمل العربية عمل المرأة ليلاً والاستثناء السماح لها بالعمل في بعض

المهنة والأعمال التي يحددها القانون، ومن هذه التشريعات القانون الكويتي (المادة 22 من قانون العمل)، القانون الإماراتي (المادة 27 من قانون تنظيم علاقات العمل)، القانون السعودي (المادة 150 من نظام العمل)، القانون القطري (المادة 95 من قانون العمل)، القانون العماني (المادة 81 من قانون العمل)، القانون السوداني (المادة 200 من قانون العمل)، القانون اليمني (المادة 46 من قانون العمل)، القانون العراقي (المادة 83 من قانون العمل)، القانون الفلسطيني (المادة 101 من قانون العمل)، القانون الجزائري (المادة 29 من قانون علاقات العمل)، القانون التونسي (المادة 66 من مجلة الشغل).

تجدر الإشارة إلى أن قانون العمل في القطاع الأهلي البحريني رقم 36 لسنة 2012 حظر تشغيل المرأة ليلاً استثناء وليس أصلاً كما كان الحال في قانون العمل في القطاع الأهلي السابق الصادر بالمرسوم بقانون رقم 23 لسنة 1976 وتعديلاته، وبذلك أصبح حظر تشغيل النساء ليلاً في مملكة البحرين استثناء " من الأصل العام، إذ يجوز في غير هذه الحالات التي يحددها القانون أن تعمل المرأة ليلاً.

أما تشريعات العمل العربية التي أجازت حظر تشغيل المرأة في بعض المهن والصناعات كاستثناء من الأصل العام، القانون المصري (المادة 89 من قانون العمل الموحد)، والقانون البحريني (المادة 3 من قانون العمل في القطاع الأهلي)، القانون المغربي (المادة 172 من مدونة الشغل).

على الرغم من أن تشريعات العمل العربية قد كرست مبدأ حظر تشغيل المرأة ليلاً حفاظاً على صحتها، إلا أن غالبية هذه التشريعات ما عدا البحرين ومصر

والمغرب تجعل حظر تشغيل المرأة ليلاً كأصل عام خلافاً لمعايير العمل الدولية، ومن ثم يجب إعادة النظر في هذا الحكم تمشياً مع معايير العمل الدولية التي تجعل تشغيل المرأة ليلاً أصلاً عاماً والاستثناء حظر تشغيلها في بعض المهن والصناعات التي يحددها التشريع الوطني.

صدر في مملكة البحرين القرار الوزاري رقم 16 لسنة 2013 بشأن تحديد الأحوال والأعمال والمناسبات التي لا يجوز فيها تشغيل النساء ليلاً. وقد جاء في هذا القرار المذكور أنه لا يجوز تشغيل النساء ليلاً في أية منشأة صناعية أو أحد فروعها في الفترة ما بين الساعة السابعة مساءً والسابعة صباحاً، كما بين القرار أيضاً الأحوال التي لا يسري فيها الاستثناء المذكور.

حظر فصل العاملة بسبب الزواج أو الحمل أو الوضع

استكمالاً لمظاهر الحماية القانونية التي تتمتع بها المرأة العاملة في مجال التشغيل، فقد حظرت معايير العمل الدولية والعربية، فضلاً عن تشريعات العمل العربية فصل العاملة بسبب الزواج أو الحمل أو الوضع، وذلك لتوفير الأمان والاستقرار الوظيفي للمرأة العاملة حماية لصحتها وتمكينها للوفاء بمسئولياتها الأسرية. وسوف نلقي الضوء على الحظر المذكور في معايير العمل وتشريعات الدول العربية للوقوف على مدى توافق هذه التشريعات مع هذه المعايير.

أولاً: حظر فصل العاملة بسبب الزواج أو الحمل أو الوضع في معايير العمل الدولية:

تحظر معايير العمل الدولية حظراً مطلقاً فصل العاملة من عملها أثناء إجازة الأمومة وتمديداتها المحتمل بسبب مرض ناشئ عن الحمل أو الوضع، وتبدو أهمية هذه الحماية في أنها تحظر على صاحب العمل فصل العاملة تحت أي ظرف من الظروف حتى ولو كان ظرفاً استثنائياً.

ومن أهم الاتفاقيات الدولية التي كرست مبدأ حماية الوظيفة للمرأة العاملة، الاتفاقية الدولية رقم 103 لسنة 1952 بشأن حماية الأمومة التي حظرت على صاحب العمل فصل العاملة أثناء إجازة الوضع وأثناء مرض نشأ من الحمل أو الوضع، وقد تأكد هذا الحظر الرامي إلى حماية وظيفة العاملة في الاتفاقية الدولية رقم 158 لسنة 1982 بشأن إنهاء الاستخدام بمبادرة من صاحب العمل، والتي قررت المادة الخامسة منها أن الحمل أو التغيب عن العمل أثناء إجازة الأمومة أو المسؤوليات العائلية، أو الحالة الاجتماعية، لا تشكل أساساً صحيحاً للتشريع. وتأكدت هذه الحماية بصورة جلية في الاتفاقية الدولية رقم 183 لسنة 2000 بشأن حماية الأمومة، والتي نصت على أن القانون يحرم صاحب العمل من أن ينهي استخدام أي امرأة أثناء حملها أو أثناء تغيبها في إجازة الوضع أو خلال فترة تعقب عودتها إلى العمل، ويستثنى من ذلك الحالات التي لا تمت إلى الحمل أو الولادة ومضاعفاتها أو الإرضاع، ويقع على صاحب العمل عبء إثبات أن الفصل لا يرجع إلى هذه الحالات .

2- حظر فصل العاملة بسبب الزواج أو الحمل أو الوضع في معايير العمل العربية:

اهتمت معايير العمل العربية بحماية وظيفة العاملة سواء بسبب الزواج أو الحمل أو الوضع، حيث تحظر الاتفاقيتان العربيتان 5 لسنة 1976 بشأن المرأة العاملة، و6 لسنة 1976 بشأن مستويات العمل "معدلة" على صاحب العمل فصل المرأة العاملة أثناء حملها أو قيامها بإجازة الوضع أو أثناء إجازاتها المرضية بسبب الحمل أو الوضع .

ثانياً: حظر فصل العاملة بسبب الزواج أو الحمل أو الوضع في تشريعات العمل العربية: كرسّت غالبية تشريعات العمل العربية مبدأ حظر فصل العاملة بسبب الزواج أو الحمل أو الوضع وإن اختلف نطاقه من تشريع إلى آخر، ولكنها جميعاً ترمي إلى حماية الوظيفة للمرأة العاملة إذا استند صاحب العمل إلى زواج العاملة أو حملها أو وضعها. وتأكيداً لذلك ورد هذا الحظر في القانون البحريني (المادة 104/أ من قانون العمل في القطاع الأهلي)، القانون الكويتي (المادة 24 من قانون العمل)، القانون السعودي (المادة 156 من نظام العمل)، القانون القطري (المادة 98 من قانون العمل)، القانون العماني (المادة 84 من قانون العمل)، القانون المصري (المادة 92 من قانون العمل الموحد)، القانون اليمني (المادة 4/45 من قانون العمل)، القانون المغربي (المادة 159 من مدونة الشغل)، القانون السوداني (المادة 4/250 من قانون العمل)، وبذلك تكون تشريعات العمل العربية قد كرسّت مبدأ حماية وظيفة العاملة أثناء الحمل أو الوضع، مما يوفر للمرأة الاستقرار النفسي، ويجعلها تعود إلى عملها بعد انتهاء فترة الحمل والوضع أكثر إنتاجية.

حماية الأمومة والطفولة

تتمثل حماية الأمومة والطفولة في عدة حقوق كفلتها معايير العمل وتشريعات العمل العربية مثل الإجازة التي تحصل عليها العاملة بمناسبة الوضع لرعاية طفلها وفترات الراحة اللازمة للإرضاع، وإجازة رعاية الطفل إذا قدرت أنه يحتاج إلى تفرغها، وسوف نتناول هذه الحقوق في تشريعات العمل العربية مقارنة بمعايير العمل الدولية والعربية في هذا الخصوص.

إجازة الوضع

تعد إجازة الوضع إحدى صور الحماية القانونية التي وفرتها قوانين العمل للمرأة العاملة اتفاقاً مع طبيعة دورها في المجتمع وما يمليه هذا الدور من ضرورة التوفيق بين أسرتها وعملها. فإجازة الوضع ترمي إلى حماية صحة المرأة العاملة وصحة طفلها أثناء الفترة المحيطة بالولادة سواء تلك التي تسبق الولادة مباشرة أو بعدها، ومن ثم تكون فترة الراحة التي تحصل عليها المرأة العاملة بمناسبة الحمل والوضع ضرورية لحماية حملها وصحة طفلها، فضلاً عن تمكّنها من التوفيق بين دورها في الإنجاب وبين نشاطها المهني الذي تمارسه.

ويقصد بالوضع عادة انفصال الجنين عن أمه حياً أو ميتاً بعد اكتمال فترة الحمل عادة (من سبعة أشهر إلى تسعة أشهر من بدء الحمل)، ومن ثم يثور التساؤل عن سريان أحكام الوضع على حالات الإجهاض التي تقع للمرأة وتؤدي إلى انفصال الجنين عنها قبل استكمال فترة الحمل.

وللإجابة على التساؤل المذكور، فقد فرق الفقه الاجتماعي بين حالات الإجهاض اللاإرادي والإجهاض الإرادي الذي يتم بناء على طلب المرأة نفسها. ففي حالة الإجهاض اللاإرادي يرى الرأي الراجح في الفقه والقضاء المقارن، أن المرأة من حقها الاستفادة من إجازة الوضع، نظراً لأن هذه الإجازة تقررت لاعتبارات إنسانية، حيث تكون المرأة غير قادرة على العمل خلال هذه الفترة، وبالتالي تستحق المرأة العاملة هذه الإجازة المذكورة، إذا قرر الطبيب المعالج أن استمرار الحمل يمثل خطراً على صحة الأم، أو وجد مشاكل صحية للجنين تمنع اكتماله على النحو السليم.

وعلى العكس يكاد الفقه والقضاء المقارنين أن يجمعاً على أن المرأة العاملة لا تستحق إجازة الوضع في حالة الإجهاض الإرادي، ومرد ذلك أن الإجهاض يكون راجعاً إلى خطأ المرأة نفسها، ومن ثم يمتنع عليها الاستفادة من إجازة الوضع المقررة.

وتستحق المرأة العاملة إجازة الوضع بصرف النظر عن وجود عقد زواج صحيح، نظراً لأن هذه الإجازة لا ترتبط بالزواج في حد ذاته بقدر ارتباطها بحماية الأمومة، حيث تكون المرأة غير قادرة صحياً على القيام بالعمل، بالإضافة إلى أن رعاية طفلها في هذه المرحلة تتطلب تفرغ المرأة لذلك.

واستكمالاً لحماية المرأة أثناء إجازة الوضع، فإن هذه الإجازة تكون مدفوعة الأجر، سواء تكفل صاحب العمل بدفعه، أو الهيئة التأمينية المختصة إذا كانت المرأة خاضعة لتأمين اجتماعي يغطي هذه الفترة.

يلاحظ أنه وفقاً للقواعد العامة، فإن عقد العمل يكون موقوفاً خلال فترة إجازة الوضع، ومن ثم فإنه وفقاً لهذه القواعد فإن صاحب العمل يعفى من دفع الأجر نظراً لعدم قيام المرأة بالعمل خلال هذه الفترة، ومن ثم فإن إجازة الوضع تمثل استثناءً على هذه القاعدة، وبالتالي تكون هذه الإجازة مدفوعة الأجر، حتى يتحقق الهدف من إقرارها للمرأة العاملة وهو تحقيق الاستقرار الوظيفي لها، فضلاً عن ضمان حصولها على الأجر خلالها.

-إجازة الوضع في معايير العمل والتشريعات العربية:

أولاً: إجازة الوضع في معايير العمل:

1-إجازة الوضع في معايير العمل الدولية:

اهتمت منظمة العمل الدولية منذ نشأتها بحماية الأمومة، حيث أصدرت بعض الاتفاقيات الدولية التي كرست حماية الأمومة منها الاتفاقية رقم 3 لسنة 1919 بشأن حماية الأمومة، حيث حددت مدة إجازة الوضع بـ 12 أسبوعاً تشمل الفترة التي تسبق الوضع والتي تليه على أن تكون هذه الإجازة مدفوعة الأجر سواء عن طريق صاحب العمل أو عن طريق نظام التأمين الاجتماعي.

ثم صدرت الاتفاقية الدولية رقم 103 لسنة 1952 بشأن حماية الأمومة، التي أكدت على الأحكام الواردة في الاتفاقية السابقة رقم 3 لسنة 1919 مع توسيع نظام المستفيدين من أحكامها، بحيث أصبحت تسري على النساء في المنشآت الصناعية وغير الصناعية (التجارية والخدمية) والأعمال الزراعية بمن فيهن العاملات بأجر في منازلهن.

واستكمالاً للحماية التي وفرتها اتفاقيات العمل الدولية لحماية الأمومة، فقد أصدرت المنظمة الاتفاقية الدولية رقم 183 لسنة 2000 بشأن حماية الأمومة، حيث جاءت هذه الاتفاقية أكثر حماية للمرأة العاملة، حيث رفعت مقدار إجازة الوضع إلى 14 أسبوعاً، حيث يكون من حق العاملة الحصول على فترة إجازة ما قبل الوضع تكون مساوية للفترة الفاصلة بين التاريخ المقرر للولادة وتاريخها الفعلي، فضلاً عن حقها في الحصول على إجازة إضافية في حالة الإصابة بمرض أو حدوث مضاعفات أو احتمال حدوث مضاعفات ناجمة عن الحمل والوضع.

2- إجازة الوضع في معايير العمل العربية:

اهتمت منظمة العمل العربية بحماية الأمومة، حيث وردت هذه الحماية في الاتفاقية العربية رقم 1 لسنة 1966 بشأن مستويات العمل والاتفاقية العربية رقم 6 لسنة 1976 بشأن مستلزمات العمل "معدلة"، ومع ذلك فإن الاتفاقية العربية رقم 5 لسنة 1976 بشأن المرأة العاملة، تعد الاتفاقية الأساسية التي قررت حق المرأة في الحصول على إجازة الوضع، حيث تنص المادة العاشرة منها على أن المرأة العاملة لها الحق في الحصول على إجازة بأجر كامل قبل وبعد الوضع، لمدة لا تقل عن عشرة أسابيع، على ألا تقل مدة هذه الإجازة بعد الوضع عن ستة أسابيع، ويحظر تشغيلها قبل انقضاء هذه المدة. وتجدر الإشارة إلى أن معايير العمل العربية التي تناولت إجازة الوضع، تعد أقل حماية مقارنة بمعايير العمل الدولية، نظراً لأن الأخيرة حددت إجازة الوضع بـ

14 أسبوعاً مقارنة بمعايير العمل العربية التي حددتها بعشرة أسابيع، مما جعل الأخيرة متخلفة في هذا الخصوص، ويتعين مراجعتها تمشيّاً مع معايير العمل الدولية التي أصبحت المرجع الأساسي في هذه المسألة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية المذكورة لم تقيد حق المرأة العاملة في حصولها على إجازة الوضع بعدد معين من الولادات، ومن ثم لا يوجد أقصى لعدد مرات حصول المرأة على إجازة الوضع وفقاً لمعايير العمل الدولية.

تقابل هذه المادة 65 من الاتفاقية العربية رقم 6 لسنة 1976 بشأن معايير العمل " معدلة ".

ثانياً: مدة إجازة الوضع في تشريعات العمل العربية:

تتباين تشريعات العمل العربية فيما يتعلق بإجازة الوضع وطريقة تحديدها، ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: حددت مدة إجازة الوضع بصورة إجمالية دون تقسيمها إلى فترتين محدودتين إحداهما سابقة على الوضع والأخرى لاحقة عليه، ومن بين هذه التشريعات القانون التونسي 30 يوماً القانون العماني 50 يوماً، القانون الإماراتي 45 يوماً والقانون البحريني 60 يوماً (4) القانون الكويتي 70 يوماً (5)، القانون القطري 50 يوماً (6) القانون المصري 90 يوماً (7)، القانون الأردني 70 يوماً (8) القانون اليمني 70 يوماً (9) القانون العراقي 72 يوماً (10)، القانون المغربي 14 أسبوعاً (11) القانون الجزائري 12 أسبوعاً (12).

المجموعة الثانية: وقد قسمت إجازة الوضع إلى فترتين محدودتين أحدهما سابقة على الوضع والأخرى لاحقة عليه، وهي القانون الأردني عشرة.

أسابيع على ألا تقل المدة التي تقع من هذه الإجازة بعد الوضع عن ستة أسابيع ويحظر تشغيلها قبل انقضاء هذه المدة، والقانون السعودي حددها بـ 4 أسابيع قبل الوضع وستة أسابيع بعد الوضع والقانون السوداني حددها بـ 4 أسابيع قبل الوضع و4 أسابيع بعده مع جواز السماح لتعديلها اختياريًا لتصبح أسبوعين قبل الوضع وستة أسابيع بعد الوضع.

وإذا كانت التشريعات العربية قد أجازت للمرأة العاملة الحصول على إجازة وضع مدفوعة الأجر لمدة معينة حماية لصحتها وحفاظاً على صحة طفلها، إلا أن معظم هذه التشريعات فيما يتعلق بمدة الإجازة مازال بعيداً عن معايير العمل الدولية التي حددت هذه الإجازة بـ 14 أسبوعاً تشمل الفترة التي تسبق الوضع والفترة التي تليه، ومن ثم يتعين على الدول العربية مراجعة تشريعاتها تمثيلاً مع معايير العمل الدولية التي أصبحت معايير عالمية تمثل الحد الأدنى من الحماية التي يجب توفيرها للمرأة العاملة في هذا الخصوص.

وتجدر الإشارة إلى أن غالبية التشريعات العربية تجيز للمرأة العاملة الحصول على هذه الإجازة بصرف النظر عن مدة خدمتها لدى صاحب العمل، وعلى العكس فإن بقية الدول العربية تربط قوانينها بين حصول المرأة العاملة على هذه الإجازة وبين أن تكون لها مدة خدمة معينة لدى صاحب العمل.

وأخيراً، فإن بعض التشريعات العربية تقيد حق المرأة في الحصول على إجازة الوضع بهرتين طوال مدة خدمتها لدى صاحب العمل، ومع ذلك فإن هذا القيد لا يصادر حق المرأة في الإنجاب، ولا يعد تعارضاً مع الشريعة الإسلامية في هذا الصدد.

حق المرأة في الحصول على فترات راحة لإرضاع طفلها

أضحى تشجيع الرضاعة الطبيعية للمرأة العاملة جزءاً من السياسات الصحية الوطنية والدولية لأسباب ملموسة، نظراً لما لها من فوائد صحية هامة، فضلاً عن رفع الروح المعنوية للمرأة وخفض معدلات تغيبها عن العمل إلى أدنى حد، وهذا ما يدعم الجهود التي ترمي إلى إقامة التوازن بين المسؤوليات العائلية والمسؤوليات المهنية للمرأة العاملة. أولاً: فترات الإرضاع في معايير العمل الدولية والعربية:-

1- فترات الإرضاع في معايير العمل الدولية:

اهتمت منظمة العمل الدولية بحماية صحة الطفل ضمن حماية الأمومة، ومن ثم جاءت اتفاقيات العمل الدولية المعنية بحماية الأمومة مؤكدة حق المرأة العاملة في الحصول على فترات تحسب من ساعات العمل لإرضاع طفلها. وتأكيداً لذلك فإن الاتفاقية الدولية رقم 3 لسنة 1919 بشأن حماية الأمومة، قد نصت المادة الثالثة منها على حق العاملة في الانقطاع أثناء ساعات العمل لإرضاع طفلها.

كما أن الاتفاقية الدولية رقم 103 لسنة 1952 بشأن حماية الأمومة (مراجعة)، أكدت على حق المرأة العاملة التي ترضع طفلها الحق في التوقف عن العمل لهذه الغاية فترة أو فترات تقررها القوانين أو اللوائح

وقد تأكدت الحماية السابقة بصدور الاتفاقية الدولية رقم 183 لسنة 2000 بشأن حماية الأمومة، حيث نصت المادة العاشرة منها على أنه يحق للمرأة الحصول على فترة أو فترات توقف يومية أو على تخفيض ساعات العمل اليومية لإرضاع طفلها، رضاعة طبيعية، كما تحدد القوانين والممارسات الوطنية المدة التي يسمح فيها بفترات الإرضاع وتخفيض ساعات العمل اليومية وعددها وطولها وإجراءات تخفيض ساعات العمل اليومية، وتعتبر فترات التوقف هذه أو تخفيض ساعات العمل اليومية بمثابة ساعات عمل ويدفع أجرها وفقاً لذلك.

2- فترات الإرضاع في معايير العمل العربية:

اهتمت منظمة العمل العربية بتكريس حق المرأة العاملة في الحصول على فترة أو فترات لإرضاع طفلها، ومن ثم فقد ورد هذا الحق في الاتفاقيتين العربيتين: الاتفاقية رقم 5 لسنة 1976 بشأن المرأة العاملة، والاتفاقية رقم 6 لسنة 1976 بشأن مستويات العمل "معدلة". وقد نصت الاتفاقيتان صراحة على ضرورة منح الأمهات اللاتي يرضعن أطفالهن فترات رضاعة كاملة يومياً يحددها تشريع كل دولة .

وإذا كانت معايير العمل العربية قد كرست حق المرأة في الحصول على فترات لإرضاع طفلها لا تحسب ضمن ساعات العمل، إلا أنها مثل معايير العمل الدولية قد تركت تحديد هذه المدة للتشريعات الوطنية حسب ظروف كل دولة. ويلاحظ أن معايير العمل الدولية الحديثة تجنبت تحديد مدة فترة أو فترات الرضاعة بهدف إكساب الحق في الإرضاع المرونة اللازمة التي تحقق تماشي عدد فترات الإرضاع وطولها مع القوانين والممارسات الوطنية. المادة 11 من الاتفاقية رقم 5 لسنة 1976 المقابلة للمادة 67 من الاتفاقية رقم 6 لسنة 1976.

ثانياً: فترات الإرضاع في تشريعات العمل العربية:

اعترف المشرع في قوانين العمل العربية بحق المرأة العاملة في الحصول على فترة أو فترات لإرضاع طفلها، على أن تحسب هذه الفترات ضمن ساعات العمل الأصلية التي يتوجب على المرأة القيام بها، ويجوز للمرأة ضمها مع فترات الراحة المقررة للعمال. ففي القانون البحريني تكون مدة الرضاعة (الرعاية) خلال الستة أشهر الأولى من عمر الطفل فترتين لا تقل كل منهما عن ساعة، كما يحق للمرأة الحصول على فترتي رعاية لا تقل كل منهما عن نصف ساعة حتى يبلغ الطفل سنة، ويجوز للعاملة ضم هاتين الفترتين وتحسب هاتان الفترتان ضمن ساعات العمل ولا يترتب عليهما أي تخفيض في الأجر، القانوني الكويتي ساعتان للرضاعة أثناء العمل وفقاً للشروط والأوضاع التي يحددها القرار الوزاري المنفذ، القانون الإماراتي فترتان للرضاعة لا تقل كل

منهما عن نصف ساعة لمدة 18 شهراً التالية لإجازة الوضع ، القانون السعودي فترة أو فترات للإرضاع لا تزيد على الساعة يومياً (4)، القانون القطري تكون مدة الرضاعة ساعة يومياً لمدة سنة (5) القانون الأردني ساعة واحدة يومياً لمدة سنة لإرضاع طفلها (6)، القانون اليمني حدد ساعات العمل للمرأة المرضعة بخمس ساعات يومياً لمدة ستة أشهر عقب انتهاء إجازة الوضع (7)، القانون العراقي تكون فترة الإرضاع لمدة ساعة يومياً (8). القانون الفلسطيني حددها بساعة واحدة يومياً لمدة سنة، القانون المغربي حددها بفترتين لا تقل كل منهما عن نصف ساعة، القانون الجزائري حددها بساعة واحدة لمدة ستة أشهر . وباستقراء موقف التشريعات العربية من حق المرأة في الحصول على فترة راحة لإرضاع طفلها وتحسب ضمن ساعات العمل المكلفة بها، نجد أنها في مجملها تتفق مع معايير العمل الدولية والعربية، مع مراعاة أن كل التشريعات العربية لم تقيّد حق المرأة في الحصول على هذه الفترة لإرضاع طفلها بعدد معين من الأطفال.

التزام أصحاب الأعمال بتوفير مرافق الإرضاع ودور الحضانة

أولاً: التزام أصحاب الأعمال بتوفير مرافق لإرضاع ودور الحضانة في معايير العمل:-

1- التزام أصحاب الأعمال بتوفير مرافق الإرضاع دور الحضانة في معايير العمل الدولية:

على الرغم من أن معايير العمل الدولية حرصت على تكريس حماية الأمومة في العديد من الاتفاقيات الدولية وعلى الأخص الاتفاقية الدولية رقم 183 لسنة 2000 بشأن حماية الأمومة، إلا أنه فيما يتعلق بتوفير مرافق الإرضاع ودور الحضانة اكتفت المنظمة بإصدار بعض التوصيات الدولية غير الملزمة، نظراً لأن تنفيذ هذا الالتزام يتطلب نفقات مالية من صاحب العمل، لا سيما أن العدد الأكبر من منشآت القطاع الخاص تكون من المنشآت الصغيرة أو المتوسطة التي قد لا يكون في مقدورها الوفاء بهذا الالتزام، وهذا ما يفسر اكتفاء المنظمة الدولية بإصدار بعض التوصيات التي تركز هذا الالتزام.

وتدعو التوصية الدولية رقم 95 لسنة 1952 بشأن حماية الأمومة إلى اتخاذ تدابير لإنشاء مرافق لإرضاع الأطفال ورعايتهم اليومية، تكون من الأفضل خارج المنشآت التي تعمل فيها المرأة، وتتخذ - كلما أمكن - تدابير تقتضي بأن يكفل المجتمع المحلي أو نظام تأمين الاجتماعي إجباري تمويل هذه المرافق والرعاية أو على الأقل دعمها، كما تكون تجهيزات المرافق واشتراطاتها الصحية لإرضاع الأطفال ورعايتهم اليومية وكفاءة العاملين فيها مطابقة لمستويات ملائمة تقررهما لوائح مناسبة تقرها وتشرف عليها السلطة المختصة.

كما أن التوصية رقم 123 لسنة 1965 بشأن استخدام النساء ذوات المسؤوليات العائلية طالبت السلطات المختصة، وبالتعاون مع المنظمات العامة أو المعنية وبخاصة منظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال، وبما يتفق مع الإمكانات الوطنية والمحلية، بأن تشجع أو تسهل أو تتولى بنفسها توفير

خدمات لتمكين النساء من الوفاء بمسئوليتهن المختلفة في المنزل والعمل بطريقة متوافقة، وأن تقوم بنفسها بتنظيم وتشجيع وتسهيل وتوفير قدر كاف ومناسب من خدمات وتسهيلات رعاية الأطفال، مقابل رسوم معقولة أو مجاناً عند الضرورة، وتقام وفق أساليب مرنة وتلبي احتياجات الأطفال على اختلاف أعمارهم واحتياجات آبائهم وأمهم العاملين .

2- التزام أصحاب الأعمال بتوفير مرافق الإرضاع ودور الحضانة في معايير العمل العربية: ألزمت معايير العمل العربية أصحاب الأعمال بتهيئة دور الحضانة لأبناء العاملات لديها، وقد كرست العديد من الاتفاقيات العربية - عكس معايير العمل الدولية - هذا الالتزام في بعض الاتفاقيات العربية الصادرة عنها، نذكر منها الاتفاقية العربية رقم 5 لسنة 1976 بشأن المرأة العاملة، والاتفاقية رقم 1 لسنة 1966 بشأن مستويات العمل، والاتفاقية رقم 6 لسنة 1976 بشأن مستويات العمل "معدلة". فقد تضمنت هذه الاتفاقيات النص إلزام صاحب العمل في المنشآت التي تعمل فيها نساء بمفرده أو بالتعاون مع المنشآت الأخرى بتهيئة دار للحضانة، ويحدد تشريع كل دولة شروط ومواصفات إنشاء دار للحضانة ونظمها.

وقد تأكد الالتزام السابق أيضاً في الاتفاقية العربية رقم 16 لسنة 1983 بشأن الخدمات الاجتماعية، حيث أوردت المادة الأولى منها دور الحضانة ضمن الخدمات الاجتماعية التي يوفرها صاحب العمل لعماله، كما نصت المادة 2/8

على إلزام المنشآت الكبيرة التي يحدد حجمها بقرار من الوزير المختص، إنشاء دار للحضانة تتوافر فيها جميع الشروط الصحية والفنية والتربوية التي تحدد من الجهات المختصة.

ثانياً: التزام أصحاب الأعمال بتوفير مرافق الإرضاع ودور الحضانة في تشريعات العمل العربية:

على الرغم من أهمية إلزام أصحاب الأعمال بتوفير مرافق للإرضاع ودور الحضانة منفردين أو بالاشتراك مع آخرين ضمن حماية الأمومة والطفولة، إلا أن غالبية التشريعات العربية جاءت خلواً من هذا الالتزام، حيث ورد هذا الالتزام المذكور في بعض التشريعات العربية، حيث ألزمت أصحاب الأعمال بإنشاء دور للحضانة نذكر منها القانون السعودي (المادة 159 من نظام العمل)، القانون المصري (المادة 96 من قانون العمل الموحد)، القانون الأردني (المادة 72 من قانون العمل)، القانون التونسي (المادة 64 من مجلة الشغل). وعلى الرغم من أن معايير العمل العربية قد اكتفت بالنص على إلزام صاحب العمل بمفرده أو مع آخرين بتوفير دور للحضانة لأبناء العاملات لديه، إلا أنها تركت تحديد عدد العاملات للتشريعات الوطنية حسب ظروف كل دولة، ومع ذلك فقد خلت غالبية التشريعات العربية من النص على هذا الالتزام بحجة أنه يضع أعباءً مالية على عاتق أصحاب الأعمال، ومع ذلك يجب على الدول العربية التي انتهجت هذا النهج أن تعيد النظر فيه، حيث ثبت أن قيام صاحب العمل منفرداً أو بالاشتراك مع آخرين بتوفير دور للحضانة لأبناء العاملات لديه، من شأنه توفير الراحة للعاملات

مما يرفع من إنتاجيتهن، مما يعود بالنفع على صاحب العمل في نهاية المطاف.

إجازة رعاية الطفل

في ظل خروج المرأة للعمل على نطاق واسع، وتزايد عدد الأسر التي لديها أطفال صغار ويعمل فيها الأب والأم، الأمر الذي أدى إلى الحاجة إلى وجود سياسات تساعد على توفير الرعاية لهؤلاء الصغار، في الوقت الذي لا توجد فيه مرافق صالحة لرعاية أطفال العاملات، فضلاً عن نوعيتها وتكاليفها الكبيرة، ومن ثم كان الحق في إجازة رعاية الطفل ثمرة هذا الواقع الذي شهدته أسواق العمل في مختلف الدول. وتهدف هذه الإجازة إلى إتاحة الفرصة للمرأة العاملة للحصول على إجازة من عملها لرعاية طفلها الصغير.

أولاً: إجازة رعاية الطفل في معايير العمل الدولية والعربية:

1- إجازة رعاية الطفل في معايير العمل الدولية:

وفقاً للتوصية الدولية رقم 165 لسنة 1981 بشأن العمال ذوي المسؤوليات العائلية، يحق للعمال رجالاً ونساءً الحصول على إجازة أبوية بغية رعاية أطفالهم، ويترك لكل بلد أمر تحديد مدة وشروط هذه الإجازة، وتعتبر الإجازة الأبوية بمثابة جزء من نهج متكامل وغير معزول عن سائر المبادرات، مما قد يساهم في التوفيق بين المسؤوليات العائلية ومسؤوليات العمل.

وتجدر الإشارة إلى أن إجازة الرعاية للطفل مقررة للأم والأب على السواء في العديد من القوانين المقارنة مثل القانون الأمريكي والفنلندي والسويدي، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - تقرير التنمية البشرية لعام 1995 ص 105.

فالتوصية الدولية المذكورة أقرت للعامل والعاملة الحق في الحصول على إجازة لرعاية الطفل، وتركت للتشريعات الوطنية تحديد مدة وشروط هذه الإجازة.

2- إجازة رعاية الطفل في معايير العمل العربية:

ورد النص على إجازة رعاية الطفل في الاتفاقية العربية رقم 5 لسنة 1976 بشأن المرأة العاملة، حيث تنص المادة 14 منها على حق المرأة في الحصول على إجازة بدون أجر للتفرغ لتربية أطفالها، وذلك طبقاً للشروط والمدة التي يحددها التشريع في كل دولة، ويحتفظ للمرأة العاملة بوظيفتها خلال هذه الإجازة.

ثانياً: إجازة رعاية الطفل في تشريعات العمل العربية:

ننوه بداية إلى أن غالبية تشريعات العمل العربية تكاد تخلو من النص على حصول المرأة العاملة على إجازة لرعاية طفلها، تاركة هذه المسألة للاتفاق بين صاحب العمل والعاملة. وعلى العكس توجد بعض التشريعات العربية القليلة التي كرست هذا الحق للمرأة العاملة، حيث يكون وجوباً على صاحب العمل إجابة طلب المرأة العاملة حصولها على إجازة بدون أجر لمدة معينة لرعاية طفلها الذي لم يبلغ سنّاً معينة. فعلى سبيل المثال أعطى المشرع البحريني المرأة العاملة الحق في الحصول على إجازة بدون أجر لرعاية طفلها الذي لم يتجاوز

ست سنوات، وقد حدد مدتها بما لا يجاوز ستة أشهر في المرة الواحدة ولثلاث مرات طوال مدة خدمتها.

يلاحظ أن إجازة رعاية الطفل تضع بعض الأعباء على أصحاب الأعمال، وهذا ما يفسر إحجام منظمة العمل الدولية عن إصدار اتفاقية دولية لتكريس هذا الحق واكتفت فقط بإصدار توصية دولية غير ملزمة تعطي للتشريعات الوطنية الحق في تحديد مدة هذه الإجازة وشروط الحصول عليها.

كما أعطى المشرع المصري للمرأة العاملة في المنشآت التي تستخدم خمسين عاملاً فأكثر الحق في الحصول على إجازة بدون أجر لمدة لا تتجاوز سنتين وذلك لرعاية طفلها، ولا تستحق هذه الإجازة لأكثر من مرتين طوال مدة خدمتها.

وإذا كانت غالبية تشريعات العمل العربية قد أغفلت حق المرأة في الحصول على إجازة بدون أجر لرعاية طفلها الذي لم يتجاوز سنّاً معينة، فإنه يتعين إعادة النظر في هذا التوجه تمشياً مع معايير العمل الدولية والعربية وما تشهده المجتمعات العربية من مشكلات بسبب عدم تفرغ الأم لرعاية طفلها في سنوات عمره الأولى، ومن ثم يجب إقرار هذه الإجازة للمرأة العاملة وفقاً لشروط معينة من بينها أن تكون بدون أجر ولعدد معين من الأطفال، وفي هذا الصدد، يتوجب أن يكون الاعتراف بهذه الإجازة متاحاً للرجل والمرأة على السواء، لأنه في حالات كثير قد تكون حالة الطفل المقررة الإجازة لرعايته يحتاج إلى رعاية الأب أكثر من الأم كأن يكون الطفل لديه إعاقة معينة لا تستطيع الأم التعامل معها وحدها، أو يكون أجر الأم أكثر من أجر الأب، وبالتالي يكون من صالح هذه الأسرة حصول الأب على إجازة رعاية الطفل إذا رغب في ذلك.

إجازة عدة الوفاة

ننوه بداية إلى أن معايير العمل الدولية والعربية لم تتطرق لمعالجة إجازة عدة الوفاة، ومن ثم سنكتفي بتناول هذه الإجازة في تشريعات العمل العربية للتعرف على مدتها وشروط الحصول عليها.

تعد إجازة عدة الوفاة من الإجازات المستحدثة للمرأة المسلمة في بعض التشريعات العربية، وقد جاء تكريس هذه الإجازة للمرأة لتنفيذاً للحكم الشرعي الوارد في القرآن الكريم، حيث يجب على المرأة المسلمة التي يتوفى عنها زوجها أن تمكث في منزلها لمدة أربعة أشهر وعشرة أيام كعدة وفاة على زوجها. وفي هذا الصدد، لا يتسع المجال للحديث عن الحكمة من تقرير هذه العدة من الناحية الشرعية، ولكن ما يهمنا في هذا المجال هو اعتبار المشرع الاجتماعي في بعض البلاد العربية الأيام التي تعتد فيها المرأة التي يتوفى عنها زوجها إجازة مدفوعة الأجر طوال مدة العدة أو جزء منها. وتأكيداً لذلك كرست بعض التشريعات العربية إجازة عدة الوفاة للمرأة العاملة لمدة أربعة أشهر وعشرة أيام مدفوعة الأجر إعمالاً للحكم الشرعي في هذا الخصوص مثل القانون الكويتي الذي أعطى للمرأة المسلمة التي يتوفى عنها زوجها الحق في إجازة عدة بأجر كامل لمدة أربعة أشهر وعشرة أيام من تاريخ الوفاة، على ألا تمارس أي عمل لدى الغير طوال فترة الإجازة. كما منح المشرع السوداني المرأة التي يتوفى عنها زوجها بإجازة عدة براتب كامل تبدأ من تاريخ وفاة الزوج على أن:

أ-تكون مدتها أربعة أشهر وعشرة أيام إذا لم تكن المرأة حبلً.

ب-إذا كانت المرأة حبلً تستمر إجازة العدة بحيث تنتهي بوضع الحمل، وفي هذه الحالة يخصص لها بإجازة وضع مدتها ثمانية أسابيع ابتداء من تاريخ الوضع.

وفي المقابل أخذت بعض التشريعات العربية بإجازة عدة الوفاة مدفوعة الأجر التي تحصل عليها المرأة العاملة التي يتوفى عنها زوجها، ولكن مع تخفيض مدة هذه الإجازة، حيث حاولت هذه التشريعات التوفيق بين مصلحة العاملة في أن تحصل على هذه الإجازة إعمالاً للحكم الشرعي، وبين مقدرة صاحب العمل على تحمل عبء أجر العاملة خلال هذه الإجازة، ومن ثم لا تصبح هذه الإجازة مرهقة لكثير من أصحاب الأعمال سيما أن منشآت القطاع الخاص في الدول العربية أغلبها من المنشآت الصغيرة أو المتوسطة، ومن ثم فقد حاول المشرع الاجتماعي في بعض الدول العربية الموازنة بين حق المرأة العاملة في الحصول على هذه الإجازة وبين قدرة صاحب العمل على تحمل أجرها واحتفاظه بوظيفتها خلال هذه الإجازة. وتأكيداً فإن القانون البحريني ينص على أن للعاملة المسلمة الحق في إجازة شهر مدفوعة الأجر إذا توفى زوجها، كما لها الحق في استكمال عدة الوفاة من إجازتها السنوية لمدة ثلاثة أشهر وعشرة أيام، وإذا لم يكن لها رصيد من إجازتها السنوية فلها الحق في إجازة بدون أجر. ونص القانون السعودي على أن للمرأة العاملة التي يتوفى زوجها الحق في إجازة بأجر كامل لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً من تاريخ الوفاة. كما نص القانون اليمني على أن تستحق المرأة العاملة إجازة مدفوعة الأجر لمدة أربعين يوماً في

حالة وفاة الزوج، يبدأ احتسابها من تاريخ الوفاة، ويجوز لها الحصول على إجازة بدون أجر لمدة لا تزيد على تسعين يوماً لتكملة فترة العدة إذا رغبت في ذلك.

وإذا كانت بعض التشريعات العربية قد كرست حق المرأة العاملة المسلمة في الحصول على إجازة عدة الوفاة مدفوعة الأجر لكامل مدة العدة أو بعضها، فإنه يجدر بالتشريعات الأخرى التي تجاهلت هذه الإجازة أن يتدخل المشرع لإقرار حق المرأة العاملة في الحصول على إجازة عدة الوفاة مدفوعة الأجر، على الأقل لمدة شهر إعمالاً للحكم الشرعي ومراعاة عدم إرهاب أصحاب الأعمال مالياً، ومن ثم نقترح أن تقوم الدول العربية التي لا يعترف تشريعها بهذه الإجازة بإدخال التعديلات اللازمة على قانون العمل بها لإقرار حق المرأة العاملة المسلمة في الحصول على هذا الحق إعمالاً للاعتبارات التي سبقت الإشارة إليها.

الفصل الخامس
الإسلام وعمل المرأة

الأصل في مكان عمل المرأة

لقد خلق الله هذه المخلوقات الكثيرة، وجعل لكل مخلوق وظيفته المناطة به، والتي لا يمكن لغيره أن يقوم بها مثله، وهذا أمر معروف ومتقرر لدى علماء الأحياء بما يسمى بالتوازن البيئي، ومن هذه المخلوقات: الإنسان، والذي خلقه لأسمى الوظائف وأعلاها حيث أمره بعبادته كما قال تعالى: "وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون" [سورة الذاريات. آية 56].

ومن المعلوم أن الله خلق الكائنات الحية، وقسم كل مخلوقاته إلى جنسين: ذكر وأنثى، وجعل لكل جنس وظائفه المناسبة لقدراته وإمكاناته وطبيعته خلقتة.

والتوزيع الطبيعي في الوجود يقتضي أن يكون عمل الرجل الطبيعي خارج البيت، وعمل المرأة الطبيعي في الداخل، وكل من قال غير هذا فقد خالف الفطرة وطبيعة الوجود الإنساني؛ لأن البيت هو المكان الطبيعي الذي تتحقق فيه وظائف الأنوثة، وثمارها، وأن بقاءها فيه بمثابة الحصانة التي تحفظ خصائص تلك الوظائف وقوانينها، وتجنبها أسباب البلبلة والفتنة، وتوفر لها تناسقها وجمالها، وتحيطها بكثير من أسباب الدفء والاستقرار النفسي والذهني وسائر ما يهيئ لها الظروف الضرورية لعملها

ليس هذا فحسب، بل إن هناك أموراً أخرى تجعلنا نتيقن أن المكان الرئيس لعمل المرأة هو بيتها، ومن تلك الأمور:

- ما دلت عليه الدراسات من الفوارق الكبيرة في طبيعة التكوين الجسماني بين الرجل والمرأة، حيث أثبت أن كل خلية في الرجل يختلف عملها عن نظيرتها في

المرأة إضافة إلى أن المرأة تتعرض لأمر تعيقها كالحيض والنفاس والحمل ونحوها.

• أن العمل الناجح هو الذي يقوم على التخصص، فيكون لكل فرد عمله الخاص، والحياة الأسرية ميدان عمل كبير، لكل من الرجل والمرأة عمله الخاص الذي لا يشاركه فيه الآخر، فعلى الرجل النفقة والكد والعمل لتحصيلها، وعلى المرأة رعاية الأسرة وتربية الأولاد والقيام بواجب بيتها.

• للمرأة في بيتها من الأعمال ما يستغرق جهدها وطاقاتها إذا أحسنت القيام بذلك خير قيام، فالمرأة مطالبة بالقيام بحق الأطفال، والقيام بشؤون المنزل والتي تستهلك وقتها كله، فالمرأة التي تعمل خارج المنزل لا تستطيع القيام بأعباء المنزل على الوجه الأكمل، بل لابد أن تقصر في جانب من الجوانب، والذي -بالطبع- سيكون له الأثر السلبي على الحياة الأسرية الناجحة

فيتبين مما سبق أن المكان الرئيسي، والبيئة الناجحة لعمل المرأة هو منزلها، فهي إن أحسنت العمل فيه والقيام بواجباته فستكون سبباً واضحاً في إنشاء أسرة تعيش عيشة هائلة، والتي ستكون نواة في إخراج جيل ناجح إلى المجتمع.

عمل المرأة خارج المنزل

إن ما ذُكر آنفاً لا يعني تحريم عمل المرأة خارج المنزل لكن نقول: إن أعمال المرأة خارج المنزل قسман:

1. أعمال تـمس فيها الحاجة إلى المرأة: كالـتوليد والتطـبيب للنساء، وكتـعليم النساء في مدارس خاصة لهن، فـمثل هـذه المرافق يـنبغي للأمة أن تهيئ لها طائفة من النساء تسد حاجة المجتمع وتقوم بـمتطلباته، فكـما أن الأمة يجب أن توفر من يقوم بفروض الكفايات - كالجهد والدفاع عن الحمى -، فإن هـذه الأمور النسائية من أهم فـروض الكفايات التي يجب أن توفر من يقوم بها ممن لهن القدرة على ذلك من النساء.

2. أعمال يقوم بها الرجال، ولا تتوقف الحاجة فيها إلى النساء: كالزراعة والصناعة والتجارة، فهذه الأعمال يجوز أن تـزاول المرأة فيها أعمالاً حسب ضرورتها ومقدرتها وإمكانيتها.

ومن المجالات التي يمكن للمرأة العمل فيها - على سبيل التمثيل لا الحصر:

• الدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

• التدريس.

• الطب والتمريض للنساء خاصة.

• الخدمة الاجتماعية، والعمل الخيري في المجتمعات النسائية.

• العمل الإداري في محيط النساء.

• شؤون المكتبات الخاصة بالنساء.

وغير ذلك مما يناسبهن في ضوء الشريعة الإسلامية.

آثار عمل المرأة خارج المنزل

● الآثار الإيجابية:

لا يزال عدد من المسلمين المتأثرين بالحضارات الغربية ينظرون بعين الإعجاب والانبهار لما وصل إليه التطور في تلك البلاد، حتى ظنوا أن التطور قد شمل جميع نواحي الحياة عندهم، فتجد أنهم يرون أن كل أمر يخالف فيه المسلمون أولئك يكون الحق مع أولئك، ويكون المسلمون هم المتخلفون المتأخرون الرجعيون.

ومن تلك الجوانب التي نظروا إليها: جانب المرأة ومشاركتها الرجل في عمله، فذكروا بعض المسوغات التي يرونها في خروج المرأة ومشاركتها الرجل في عمله، ومن تلك المسوغات:

1- أن المرأة نصف المجتمع، وفيهن طاقات عظيمة وإمكانات هائلة لم تستهلك بعد، وأصبحوا ينادون بأن المجتمع يمشي على عكاز، وأنه يتنفس من رئة واحدة، وأن في إهمال المرأة تعطيل لنصف المجتمع.

2- أن لعمل المرأة قيمة اقتصادية، فهي تزيد من نسبة السعادة مما يوفر شيئاً من دخل الدولة، كما أن فيه زيادة لدخل الأسرة بسبب عمل المرأة وما يعود منه كمرتب شهري.

3- أن في عمل المرأة يوسع آفاقها، ويبرز وينمي مقومات شخصيتها، كما أن فيه شغلاً لوقت الفراغ لديها، وهو وقت كبير - كما يزعمون -.

4- أن العمل يشعر المرأة بقيمتها في المجتمع، فهي تقدم عملاً عظيماً واضحاً للأمة.

لكن هذه الدعاوى ليست صحيحة تماماً، بل هي مناقشة من وجوه عدة. منها:

أ- أن من أولئك النسوة: المرأة العجوز التي لا تستطيع العمل، والطفلة الصغيرة التي لم تصل إلى سن العمل، والطالبة التي لم تتأهل للعمل بعد، فليست كل النساء قادرات على العمل في الوظائف الحكومية.

ب- أنه حتى المرأة المؤهلة للعمل لا تستطيع العمل بشكل تام كل الأيام، بل إنه يعثرها ما يعثرها من العوارض كالحيض والنفاس والحمل والولادة والإرضاع وغيرها من الأمور التي تعطل مسيرة العمل، فبالتالي لا يمكن لها العمل بشكل تام كالرجل، وبالتالي من الظلم أن تعمل المرأة في عمل لا تقوم به على الوجه الصحيح مع أن هنالك رجالاً عاطلين يمكنهم القيام به على وجه أفضل.

ج- أننا نعيش في صفوف الشباب بطالة واضحة متزايدة، فلماذا نطالب بعمل المرأة المشغولة ببيتها مع أن هنالك من هو أولى بهذا العمل منها.

د- إذا كان -كما يزعمون- في عمل المرأة زيادة لدخل الأسرة، فلم لا تقوم الدولة بزيادة مرتبات الأزواج حتى لا تحتاج الأسرة إلى خروج المرأة من عقر دارها لمزاولة العمل، فتزيد الدولة مرتبات كل عائل أسرة بقدر من يعولهم كما فعل ذلك الخليفة الراشد عمر بن الخطاب -رضي الله عنه -.

هـ- أن المرأة التي تخرج للعمل لا توفر راتبها ولا تقلل من قيمة العمالة -كما يزعمون- بل إنها تدفع جزءاً ليس بالهين من راتبها لاستجلاب العمالة والمربيات ليقمن بالعمل مكانهن في المنزل وفي تربية الأطفال، وكلنا نعلم ما لهذا الأمر من الخطر العظيم على النشء، حيث رأينا عدداً من الجيل الجديد وقد انسلخ من قيم مجتمعه وعاداته، وأصبح متميعاً متغنجاً مستغرباً.

و- أن أولئك الذين وصفوا المرأة التي لا تخرج للعمل بالمعطلة أناس قد حادوا عن الصواب.. ذلك أن المرأة في بيتها تقوم بعمل عظيم وشاق لا يستطيع القيام به على الوجه الأتم غيرها، فليس من الحكمة أن تعمل المرأة في مكان لا يناسبها وتشغل عن المكان الذي لا يقوم به غيرها، بل إن هذا هو التعطيل لنصف المجتمع لا ما ذكروا.

ز- ليس صحيحاً أن المرأة لديها وقت فراغ كبير، بل هي مشغولة بأمور منزلها -كما ذكرت- ، ثم إن قلنا -كما يزعمون- بأن لديها وقت فراغ كبير، فليس الحل الوحيد لشغل ذلك الفراغ هو العمل المجهد اليومي الذي يستغرق أكثر من ست ساعات يومياً بل إن هذا هو الظلم بعينه، بل علينا أن نوجد أعمالاً ذات ثمار عظيمة، وجهد أقل، وأكثر مناسبة للمرأة، ومن ذلك: العمل التطوعي الخيري النسائي كالدور النسائية لتحفيظ القرآن الكريم، فهي من الأمور التي تشغل وقت المرأة وتؤدي ثماراً عظيمة إضافة إلى انتفاء الضرر الديني والأخلاقي.

ح- أن ما ذكره بعضهم من أن المرأة العاملة تشعر بأهميتها في المجتمع هو أمر صحيح، لكن المرأة في المجتمع المسلم تقوم بواجبات أعظم مما لو خرجت

إلى العمل في المجتمع، فهي مربية أجيال، وصانعة أبطال، وهذه وظيفة عظيمة أعظم من كل وظيفة يمكن أن تقوم بها المرأة، فهي الوظيفة التي خلقها الله لها، وهي الوظيفة التي لا يمكن لغيرها القيام بها مثلها.

كل هذا يبين لنا أن ما يدعيه أولئك وإن كان فيه وجه من الصحة إلا أنه مناقش من عدة وجوه، ولا يعني هذا تحريم خروج المرأة إلى العمل، بل سبق أن ذكرت أقسام الأعمال التي تقوم بها المرأة خارج بيتها، وحكم كل قسم، لكن هذه الردود هي لأولئك الذين أرادوا اختلاط المرأة بالرجل ومزاحمته له في ميدان عمله، والذي ليس له تلك الآثار الإيجابية المأمولة، بل على العكس فإن ذلك يسبب عدداً كبيراً من الآثار السلبية، والتي سنتطرق لها في المبحث القادم.

● الآثار السلبية لخروج المرأة إلى العمل:

بعد تبين القصر الواضح في الآثار الإيجابية - التي يزعمها المستغربون - لخروج المرأة من المنزل، فإن هناك آثاراً سلبية عظيمة لخروج المرأة من منزلها إلى العمل خارج منزلها، ويمكن أن نقسم تلك الآثار كما يلي:

أ- الآثار السلبية على الطفل: وأبرز تلك الآثار فقدان الطفل للرعاية والحنان، وعدم وجود من يشكي له الطفل همومه، ومن يوجه الطفل إلى الطريق الصحيح، ويبين له الصواب من الخطأ، كما أن فيه تعليماً للطفل على الاتكالية نظراً لوجود الخادومات، وإلى ضعف بنية الطفل -إذا كان رضيعاً-، إضافة إلى المشاكل التي تحدث عند رجوع المرأة متعبة من عملها كالضرب للأطفال، وتوبيخهم، والصراخ عليهم، مما يسبب الأثر النفسي على الطفل، وخاصة إذا

كان صغير السن، إضافة إلى الأضرار الأخلاقية والعادات السيئة التي يكتسبها من وجود الخدمات وعدم وجود الرقيب الحازم عنده، وبالتالي حرمان الأمة من المواطن الصالح النافع للأمة تمام النفع.

ب- الآثار السلبية لعمل المرأة على نفسها: أن في عمل المرأة نهياراً في وظيفتها، وعملها ليلاً مع أولادها وزوجها إجهاد عظيم للمرأة لا تستطيع تحمله، وقد يؤدي إلى آثار سيئة وأمراض مزمنة مع مرور الزمن، كما أنها تفقد أنوثتها وطبائعها مع كثرة مخالطتها للرجال. ج- الآثار السلبية لعمل المرأة على زوجها: فعملها له آثار نفسية سيئة على زوجها، خاصة إذا كان يجلس في البيت لوحده، كما أنه يفتح باباً للظنون السيئة بين الزوجين، وأن كل واحد منهما قد يخون الآخر، كما أن عملها قد يسبب التقصير في جانب الزوج وتحقيق السكن إليه، وإشباع رغباته، الأمر الذي يشكل خطراً على استمرار العلاقة الزوجية بينهما، ولعل هذا يفسر ارتفاع نسبة الطلاق بين الزوجين العاملين.

د- الآثار السلبية لعمل المرأة في المجتمع: ففيه زيادة لنسبة البطالة ؛ لأنها تزاخم الرجال في أعمالهم، وتؤدي إلى عدم توظيف عدد من الرجال الأكفاء، فترتفع معدلات البطالة بين الرجال، وكلنا يعلم ما للبطالة من آثار سيئة، كما أن في اختلاط المرأة في عملها بالرجال سبب لميوعة الأخلاق، وانتشار العلاقات المشبوهة في المجتمع، إضافة إلى رغبة المرأة المتزوجة عن زوجها، وتركها وكرهها له ؛ لأنها ترى في ميدان عملها من يسلب لبها وعقلها، مما يؤدي إلى تفكك المجتمع وانحطاطه، كما أن فيه الإقلال من كفاءة العمل نتيجة

لما يصيبها من أضرار كالحيض والنفاس والحمل والولادة، إضافة إلى عزوف كثير من العاملات عن الزواج، ذلك أن جل شباب المجتمع يرفضون الزواج من نساء يعملن في عمل مختلط، مما يؤدي إلى انتشار مشكلة العنوسة في المجتمع، كما أثبتت الإحصائيات أن أكثر العاملات من النساء هم من قليلات الخبرة، وذلك يؤدي إلى تراجع كفاءة العمل وضعف الإنتاج، كما أن في خروج المرأة يومياً من المنزل تعويد لها على الخروج من المنزل لأتفه الأسباب، وكلنا يعلم ما لذلك من الخطر العظيم الذي لا يخفى على أحد.

الإسلام وعمل المرأة

لقد عني الإسلام منذ بزوغ فجره بقضايا المرأة، فعمل على توظيف المرأة الوظيفة الصحيحة المناسبة لها في حياتها، فأمرها بالقرار في البيت والبقاء فيه، ونهاهن عن التبرج والسفور. قال تعالى: " وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى، وفي الآية فائدة بلاغية، وهي: أن الله - سبحانه وتعالى - أضاف البيوت إلى النساء، وليست الإضافة إضافة ملك بل هي إضافة إسكان، فالمرأة سكنها ومقرها الدائم في بيتها. في عمدة التفسير: " (وقرن في بيوتكن) أي: الزمن بيوتكن فلا تخرجن لغير حاجة، ومن الحوائج الشرعية: الصلاة في المسجد بشرطه... (ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى) قال مجاهد: كانت المرأة تخرج تمشي بين يدي الرجال، فذلك تبرج الجاهلية، وقال قتادة: (ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى) إذا خرجت من بيوتكن -وكانت لهن مشية تكسر وتغنج- فنهى عن ذلك، وقال مقاتل بن حيان: (ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى): والتبرج: أن

تلقي خمارها على رأسها، ولا تشده فيواري قلاندها وقرطها وعنقها ويبدو ذل كله منها، وذلك التبرج، ثم عمت نساء المؤمنين في التبرج.

كما أسقط الإسلام عن المرأة - لأجل الخروج - واجبات أوجبها على الرجل، ومن تلك الواجبات صلاة الجماعة وصلاة الجمعة، فأسقط عنها الخروج، وبين أن صلاة المرأة تكون في بيتها، فهو خير لها. عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا تمنعوا نساءكم المساجد وبيوتهن خير لهن"، ولكن الإسلام مع ذلك لم يحرم خروجها إلى الصلاة بل أجاز لها ذلك، ونهى الرجل أن يمنع نساءه الخروج إلى المسجد إذا استأذنه بشرط أن يخرجن بالحجاب الشرعي غير متطيبات ولا متعطرات حتى لا يفتن ولا يُفتن، ففي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا يمنعها"، يقول الشيخ عبد الله ابن بسام - رحمه الله - - معلقاً على هذا الحديث -: "كيف لو شاهد السلف ما عليه زماننا من تهتك وتخلع، حيث يعمدون إلى أحسن لباس وأطيب ريح، ثم يخرجن كاسيات عاريات، قد لبسن من الثياب ما يصف أجسامهن، ويبين مقاطعهن، وغشّين وجههن بغطاء رقيق يَشْف عن جمالهن ومساحيقهن، ثم يأخذن مزامحة الرجال والتعرض لفتنتهم.. لو رأوا شيئاً من هذا ؛ لعلموا أن خروجهن محض مفسدة، وأنه قد آن حجبهن في البيوت ومن المؤسف أن تذهب الغيرة الإسلامية والعربية من أولياء أمورهن فلا يرفعون في ذلك طرفاً، ولا يحركون لساناً، فإننا لله وإنا راجعون، ولذلك لما رأت عائشة ما أحدث النساء بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم قالت: " لو أدرك رسول الله صلى الله عليه

وسلم ما أحدث النساء لمنعهن كما منعت نساء بني إسرائيل، قال ابن حجر - معلقاً على هذه الحديث وغيره من أحاديث الباب -: " ووجه كون صلاتها في الإخفاء أفضل: تحقق الأمن فيه من الفتنة ويتأكد ذلك بعد وجود ما أحدث الناس من التبرج والزينة، ومن ثم قالت عائشة ما قالت "

كذلك فإن من أعظم الواجبات التي أمر الله بها الرجال: الجهاد في سبيل الله، فهو ذروة سنام الإسلام وطريق عزته، ومع ذلك فقد أسقط الله الجهاد عن النساء، ففي الحديث عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: " قلت: يا رسول الله على النساء جهاد قال: نعم عليهن جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة " رواه ابن ماجه.

كذلك فلقد جعل الإسلام المرأة مكفولة طوال حياتها، فأوجب النفقة على وليها - سواء كان أباهما أو زوجها أو غيرهما -، وأمرها بأن تؤدي حقوق غيرها عليها، وأن تلزم بيتها وتحافظ عليه.

كل هذا يبين أن الإسلام حرص على بقاء المرأة في بيتها؛ لما في ذلك من الآثار العظيمة، ولكنه مع ذلك لم يمنعهن من الخروج مطلقاً، بل أجاز لهن ذلك إذا كان ثمة حاجة إلى خروجها، بشرط أن تكون متسترة غير متطيبة ولا متزينة.

ضوابط عمل المرأة في الإسلام

سبق أن ذكرت أن الإسلام لم يحرم عمل المرأة بشكل عام، بل جعل لذلك ضوابط عدة، فمن تلك الضوابط:

- 1- أن يكون العمل موافقاً لطبيعة المرأة وأنوثتها، ويقارب فطرتها اللطيفة الرقيقة، ويمنعها من الاختلاط بالرجال، كالعمل في تدريس النساء ورعاية الأطفال وتطبيب المريضات ونحو ذلك.
- 2- أن لا يعارض عملها الوظيفة الأساسية في بيتها نحو زوجها وأطفالها، وذلك بأن لا يأخذ عليها العمل كل وقتها بل يكون وقت العمل محدوداً فلا يؤثر على بقية وظائفها.
- 3- أن يكون خروجها للعمل بعد إذن وليها كوالديها، أو زوجها إن كانت متزوجة.
- 4- خلو العمل من المحرمات، كالترج والسفور وغيرهما.
- 5- أن تتحلى بتقوى الله سبحانه وتعالى، فهذا يكسبها سلوكاً منضبطاً وخلقاً قوياً يريحها أولاً، ويريح الآخرين من الفتن ثانياً.
- 6- أن تلتزم بالحجاب الشرعي، فلا تبد شيئاً منها لأجنبي إلا ما لابد منه من الثياب الظاهرة قال تعالى: "وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها، وليضربن بخمرهن على جيوبهن. (سورة النور:31).
هذه بعض الضوابط الشرعية التي يجب على المرأة أن تلتزم بها عند خروجها للعمل حتى تنال رضا الله وسعادة الدارين، وحتى تقوم بعملها المناط بها على أتم وجه.

الفصل السادس
المرأة الريفية والعمل

المرأة في الأرياف والبادية

المرأة في الريف

تعاني المرأة في الريف حياة صعبة وشاقة تكاد تكون هذه الحياة جزء من حياة الانسان القديم فهناك من تعيش هذه الحياة في الريف الى الان والسبب هو تخلف الكثير من هذه المناطق الريفية وانعدام الخدمة التعليمية والصحية اضافة الى انقطاع هذه المناطق عن العالم بسبب عدم وجود طرق رئيسية تربط هذه المناطق. وتتفاوت حياة المرأة في الريف من دولة الى اخرى فهناك مناطق الى الان لا تحترم المرأة وتعتبرها مجرد آلة عمل من اجل خدمة الاطفال والمطبخ والفراش ولا يوجد اي حقوق اخرة غير هذه وما على المرأة الا ان تقول كلمة نعم للرجل فقط لان الحياة هناك تجبر المرأة على ان تكون حياتها من اجل الرجل والاطفال فقط. ويوجد هناك مناطق ريفية شبه منفتحة على المرأة ولكن من دون إعطاء المرأة ولو جزء بسيط من هذه الحقوق وبهدف الحفاظ على كيان المرأة وضمان حقوقها لان هناك بعض مناطق الريف لا تعطي المرأة حقها من الميراث بل يقوم رب هذه الاسرة بتوزيع الميراث على ابنائه الذكور فقط دون البنات وعندما تسأله عن السبب فيقول هذا ما قام به ابي ومن قبله اجدادنا خوفا من ضياع الارث اذا اين حقوق المرأة يا من تخاف الله وهناك اسباب اخرى لضياع الميراث من البنت الريفية هو الامية فتعاني اغلب نساء الريف من الواقع التعليمي المتدهور فالأهل هناك يمنعون البنت من الذهاب الى المدرسة لان هذا يخالف الدين والعشيرة اذا المرأة هناك هي اداة بيد الاهل وهي لاتعرف ما لها وما عليها لذلك يتم سلبهن ابسط الحقوق بسبب امية هذه المرأة.

وهناك اسباب اخرى لتخلف المرأة في الريف وهو قانون العشيرة ولا يوجد قانون هناك
غيره يحكم هذه المناطق الريفية وطبعا هذا القانون هو من مصلحة الرجل فقط ولا
يوجد فيه شيء للمرأة اذ تجد شيوخ هذه العشائر اذا اراد اهداء هدية فيقوم بعطاء
امراة من العشيرة وطبعا الكل خاضع للعشيرة ولا احد يستطيع احد ان يقول للشيخ كلمة
لا. وهناك عامل اخر هو الطبيعة الدينية المتشددة لمعظم مناطق الريف اذ ان رجال
الدين هناك هم من يعطون الفتاوي ولكن هذه الفتاوي هي في مصلحة الرجل فقط فمن
حق الرجل الزواج باثنين وثلاثة واربعة وخمسة وبدون موافقة المرأة تكون اغلب هذه
الزيجات لان المرأة هناك لا صوت له فهي عديمة الراي ورايها غير مرغوب في هاذا على
الحكومات محاربة هذه الظاهرة واعطاء حقوق المرأة الريفية كاملة من تعليم واصدار
قانون محو الامية واجبار الاب على تعليم ابنته وكذلك تحسين الوقع الصحي المتدهور
لاغلب مناطق الريف فلا يوجد في اغلب مناطق الريف طبيب متخصص بامراض النساء
لذلك تضطر اغلب نساء الريف الى القابلة او اي امرأة له خبرة بأمراض النساء والحمل اذ
يجب ان يكون الريف من المناطق العصرية من خلال انشاء مشاريع زراعية او مشاريع
الثروة الحيوانية والثروة السمكية من خلال توفير الارض والمال وتوفير الارشاد وايضا توفير
التكنولوجيا الحديثة التي من شأنها تخفيف العبء في الاعمال الزراعية الشاقة اذ يجب
ان تكون حياة المرأة في الريف حياة سهلة وغير صعبة حتى تستطيع المرأة خدمة المجتمع
وكأنها عائشة في المدينة وليس في الريف معا معا من اجل حياة للمرأة في الريف من اجل
حق المرأة الريفية من اجل تقدم المرأة في الريف.

كانت المرأة على مر العصور ومازالت منتجة في عملها سواء في البيت أو المجالات الاقتصادية بمختلف أنماطها (الرعي - الصيد - الزراعة - الصناعة...) فهي المسؤولة عن تربية الأطفال ورعايتهم وتحمل مسؤولية المنزل وبنفس الوقت وإلى جانب دورها كأم وزوجة تقوم بعملها خارج المنزل جنباً إلى جنب مع الرجل بل وكانت مهامها الإنتاجية تفوق أحياناً مهام الرجل فنجد أن النساء الريفيات يعملن في الزراعة بكامل فروعها ولو أن عملهن في مجال الإنتاج النباتي وتربية الحيوان يفوق بكثير عملهن في مجال الغابات وصيد الأسماك.

وبالطبع المرأة في الريف العربي تشابه مع نساء العالم جميعها فهي تتحمل كافة الأعباء المنزلية من عمليات التنظيف والغسيل وتحضير الطعام وتأمين مؤونة البيت والعناية بالأطفال وشؤونهم أي تؤدي الأدوار الثلاث الرئيسية الخاصة بالنساء الدور الإنجابي، الدور الاجتماعي، والدور الأهم وهو الدور الإنتاجي.

يشير التقسيم النوعي للعمل بين الجنسين في الزراعة إلى مساهمة المرأة الواضحة في جميع مراحلها ولكن دورها الأبرز يأتي في العمليات اليدوية والتي تحتاج إلى كثير من الصبر والتحمل مثل الغرلة والتفريد والترقيع وتحضين النباتات (شتول) وشك الأوراق بالنسبة لمحصول التبغ وجمع بقايا المحصول، إذ تبلغ نسبة مساهمتها في هذه العمليات أكثر من 70%.

كما تتولى المرأة عمليات التعشيب والاحتطاب والتصنيع المنزلي والتصرم بالنسبة لمحصول الشوندر، كما تساهم في القطف والفرز وخاصة في الأشجار المثمرة والخضار بنسبة تتراوح ما بين (50-70%). وأما عمليات الحصاد

اليدوي والتعبئة والتوضيب والبذار فتتراوح نسبة مساهمة المرأة بها بين (40-50%). بينما نسبة مساهمة المرأة في عمليات تنعيم الأرض للزراعة والتسميد وتأسيس البساتين وإعداد الأرض والري وكذلك التحميل والتنزيل تبلغ بين (20-40%) في حين تقلص مساهمة المرأة الريفية بالعمليات الأخرى مثل الحصاد الآلي والمكافحة والحراثة والتقليم والتطعيم إلى أقل من 20% وتكاد تغيب في عملية التسويق إذ تبلغ نسبة مساهمة المرأة كإجمالي حوالي (3.5%) فقط.

بينما يشير التقسيم النوعي للعمل بين الجنسين في رعاية الحيوان إلى أن متوسط نسبة مساهمة المرأة بمعظم العمليات إذا لم نقل كلها بدءاً من التصنيع المنزلي والحلابة والرعي وتنظيف الحظائر والتغذية والعناية بالمواليد والإشراف على الولادة والتسويق وحتى الرعاية الصحية وتسريب الأغنام.

كما تساهم المرأة في تربية الدواجن وتربية دودة الحرير بنسبة 100% وإضافة لما ورد أعلاه فالإناث مسؤولات عن معظم الأعباء المنزلية إذ أنهن مسؤولات بالكامل عن تنظيف المنزل والاهتمام بالأطفال وجمع الحطب للوقود في (56%) من الأسر وصنع الخبز في (77%) من الأسر..الخ في حين تكون السيادة للذكور (الآباء، الأبناء) في أداء وظيفة التسويق في (96.5%) من الأسر.

وبالطبع تتنوع المعوقات التي تواجه المرأة الريفية بتنوع الأدوار التي تقوم بها والتي تستوجب معالجتها وتذليلها بغية إدماج النساء الريفيات في عملية التنمية على أحسن وجه منها معوقات أساسها اجتماعي ومنها معوقات اقتصادية بالإضافة إلى المعوقات ذات الطابع المؤسسي وبضوء المعوقات ممكن

استخلاص الاحتياجات اللازمة للنهوض بواقع المرأة الريفية والتي انعكست على شكل استراتيجية تتبناها وزارات الزراعة وتنمية المرأة والأرياف.

تعالج استراتيجية وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لتنمية المرأة الريفية في أي دولة
المحاور التالية:

- ✓ العمل على رفع مستوى أداء المرأة في العمل الزراعي جراء تزويدها بالمعلومات الفنية اللازمة لهذا العمل من خلال إقامة الدورات التدريبية المتخصصة وتشجيعها على استخدام المكننة والتقنيات الحديثة في العمل الزراعي.
- ✓ العمل على رفع مستوى أداء المرأة في الإنتاج الحيواني جراء تزويدها بالمعلومات الفنية اللازمة لهذا العمل من خلال إقامة الدورات التدريبية المتخصصة وتشجيعها على استخدام التقانات الحديثة بهذا المجال.
- ✓ تشجيع وتدريب المرأة على تأسيس المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة المدرة للدخل وكيفية إدارتها والاستفادة منها وكذلك تدريبها على عملية الحصول على القروض المصرفية لتمويل هذه المشاريع.
- ✓ إرشاد وتدريب المرأة الريفية على إنشاء الحدائق المنزلية والاستفادة منها بتحقيق الاكتفاء الذاتي لغذاء الأسرة.
- ✓ السعي لإيجاد الشروط الملائمة لوصول الخدمات الزراعية الحديثة للنساء.
- ✓ زيادة أعداد المرشدات وخاصة في الأماكن التي يكثر فيها عمل المرأة.

- ✓ زيادة الاستفادة من وسائل التكنولوجيا البسيطة خاصة في ميادين التعشيب، جمع المحاصيل، تعبئة المحاصيل، والمهام الأخرى التي تقوم بها المرأة في العمليات الزراعية، والعمل على رفع مستوى أداء المرأة في العمل الزراعي والحيواني من جراء تزويدها بالمعلومات الفنية اللازمة لهذا العمل من خلال الأنشطة الإرشادية المختلفة.
- ✓ تحديد نسبة مئوية من كل مشاريع الإقراض المتاحة للمرأة (20%) على الأقل في البداية حتى تستطيع المرأة الحصول على 50% من القروض مستقبلاً.
- ✓ القيام بمشاريع للوزارة لتشجيع النساء على استخدام جزء من منافع العملية الزراعية للاستثمار طويل المدى أو لتأمينها.
- ✓ القيام بمشاريع مولدة للدخل للنساء الفقيرات خاصة اللواتي يعلن أسر.
- ✓ دعم وتدريب المرأة على تسويق ناتجها الزراعي الحيواني الصناعي الزراعي بشكل مربح.
- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي للأسرة عن طريق زراعة الحدائق المنزلية بالإضافة إلى رفع مستوى نعيشه الأسرة اقتصادياً واجتماعياً.
- ✓ مساعدة وتدريب النساء البدويات وكذلك نساء المناطق الحرجية على الاستفادة من الموارد المحلية بإنشاء مشاريع صغيرة إنتاجية مدرة للدخل.
- ✓ إكساب المرأة المهارات اللازمة لإدارة المنزل بشكل جيد يرفع مستوى معيشة الأسرة اقتصادياً واجتماعياً.

- ✓ إكساب المرأة المهارات اللازمة لإتقان الصناعات الريفية التقليدية منها والحديث كمصادر مدرة للدخل.
- ✓ تشجيع النساء على الانضمام إلى الجمعيات التعاونية الزراعية وذلك من أجل الاستفادة من عملية الإقراض وتشجيع العمل الجماعي المنظم.
- ✓ تخصيص قسم من الأراضي غير المحررة (المستصلحة) لتمليكها إلى النساء وخاصة المعيلات لأسر.

المرأة في البادية

يشكل مجتمع البادية بخصائصه، ومكوناته كافة جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الأردني، ويمثل انعكاساً للبيئة الصحراوية بكل ما تحمله من ظروف بيئية ومناخية، انطلاقاً من أن الإنسان هو وليد بيئته، وبالتالي فإن البيئة الصحراوية التي تمثل غطا وظروفاً، وخصائص معينة، صبغت مجتمعات البادية الأردنية بها، فالمجتمع البدوي يستند في تكوينه، وتركيبته إلى البداوة كعنصر مشكل، ومكون لذلك المجتمع، وقد يخلط الكثيرون بين الفلاحين، وبين البدو المستقرين، لذلك اختلف تصنيف البدو عن غيرهم، لاختلاف المعايير، والأسس التي يعتمد عليها في التصنيف.

ويعد تصنيف ابن خلدون الذي يعتمد معيار سبل العيش، ونوع الماشية التي يعتمدون عليها بشكل أساسي في حياتهم، ومعيشتهم حيث يقسم البدو إلى قسمين: البدو الجمالة، وهم البدو الرحل الذين يتخذون من الإبل وسيلة أساسية في حياتهم، والذين يعبرون عن أعلى درجات البداوة، وعدم الاستقرار، وثنائياً:

البدو الغنامة، وهم الذين يهتمون برعاية و تربية الاغنام و الماعز، ولديهم الرغبة في الاستقرار اكثر من البدو الجمالة، لذلك يعتبرون نصف رحل، وذلك لعدم تحمل حيواناتهم ما تتحمله الجمال عند البدو الجمالة، حيث ينتقلون حسب وجود المياه و الكلاً في فصلي الشتاء و الخريف، و يعتمدون على الزراعة، و الرعي مُطاً للمعيشة، بحيث يعودون لمنازلهم في فترة الحصاد في نهاية فصل الربيع.

ويتمتع البدو الجمالة بمنزلة، ومكانة اجتماعية عالية، تعطيههم القوة و السطوة على القبائل الأخرى، استناداً إلى أهمية الجمل ومكانته في المجتمع البدوي.

والبدو، هي خلاف الحضر، والنسب إليها بدوي. حسب ما ذكر ابن منظور في قاموسه لسان العرب، وأكد ذلك الالوسي، الذي فهم البداوة بأنها الإقامة في البادية، بخلاف الحضر. ان البداوة - بمفهومها العام - هي مُط الحياة القائم على التنقل الدائم للإنسان في طلب الرزق حول مراكز مؤقتة، ويتوقف مدى الاستقرار فيها على كمية الموارد المعيشية المتاحة فيها من ناحية، وعلى كفاية الوسائل الفنية المستعملة في استغلالها من ناحية ثانية، وعلى مدى الأمن الاجتماعي والطبيعي، الذي يمكن أن يتوافر فيها من ناحية ثالثة.

ان البداوة مُط معيشي متميز يقوم في اساسة على تربية المواشي والإبل، والرعي والترحال، بحثاً عن الكلاً والماء، ويتلاءم مع البيئة الصحراوية، حيث نشأ هذا النمط في البادية، وتكون تاريخياً نتيجة لتفاعل دائم، و عبر زمن طويل

مع هذه البيئة، التي - بدورها - حددت حجم الجماعات وأصنافها وتوزيعها، وأساليب معيشتها وثقافتها وعاداتها وأعرافها.

و تشكل المرأة البدوية عنصراً أساسياً، ومؤثراً في تركيبة المجتمع البدوي، إذ تمثل ما نسبته 48% من إجمالي سكان البادية الأردنية، حسب التقديرات السكانية للعام 2004م. ويمكن تعريفها إجرائياً: بأنها المرأة التي تسكن البادية الأردنية (كمثال)، وتنتمي إلى العشائر البدوية الأردنية المقسمة بحسب المادة 3 من نظام رقم (42) لسنة 2001.

وتستمد المرأة البدوية مكانتها من نسبها وأصلها، وقدرتها على الإنجاب، وبخاصة إنجاب الذكور انطلاقاً من النظرة البدوية التقليدية، التي ترى أن الأبناء الذكور يمثلون مصدر قوة، وعز وتفاخر للقبيلة.

وامتازت المرأة البدوية تاريخياً بدور فاعل، ومكانة مرموقة في المجتمع البدوي، لقيامها بأدوار كبيرة من الناحية الاجتماعية، والاقتصادية، حسب معايير المجتمع البدوي ومحدداته. إلا أنه في ظل انحسار البداوة كنمط حياة معيشي، وجغرافي، يفتقر لمقومات الحياة الأساسية، نتيجة للمتغيرات والتطورات الاجتماعية، والاقتصادية و السياسية، والثورات الإعلامية التي أثرت في المجتمع البدوي، والتي تشكل بموجبها واقع جديد للمرأة البدوية، تغيرت فيه الأدوار، والمكانة السابقة للمرأة.

عند البدء بالإعداد لهذا البحث استعرضت الكثير من التقارير، والأبحاث والدراسات السابقة علني أجد فيها شيئاً يشير إلى البادية الأردنية بشكل خاص،

فلم اجد بحثا يتناول البادية بشكل تفصيلي، يمكن الاعتماد عليه في التعرف على واقع المرأة في البادية الأردنية، ولكنني وجدت عددا من الإحصاءات والأرقام، والدراسات التي تتناول المرأة الأردنية بشكل عام، كما وجدت بعض الرسائل الجامعية، وهي جهود مشكورة، ومميزة، وقد يعود ذلك الى كون البادية الاردنية تابعة اداريا لمحافظة مختلفة، فهي مقسمة الى بادية شمالية و وسطى و جنوبية، لأسباب انتخابية فقط، و كذلك يعود الى بعد المسافات، و ضآلة الخدمات فيها، إضافة إلى ما تعانيه البادية من الفقر و البطالة.

الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية والسياسة للمرأة البدوية

تشارك المرأة البدوية الرجل في ممارسة بعض الاعمال الاقتصادية، التي تسهم في مساعدة الزوج والأسرة على تحمل أعباء الحياة، فالنشاطات الاقتصادية ونوع العمل وحجمه، الذي تقوم به، والذي يتميز بالصعوبة والمشقة، لا يتناسب مع تكوينها الجسدي، وطبيعة المرأة كأنتى على وجه العموم، اذ تلعب التنشئة الأسرية دورا مهما في تنميط الدور الاقتصادي حسب النوع الاجتماعي، ودور الأم في الأسرة هو الموجه الرئيسي في تنميط هذا الدور. إن الصورة النمطية لدور المرأة الاقتصادية في منطقة البادية، يمتاز بالتهميش موازنة بدور الرجل، كونها تقوم بأعمال غير مأجورة، واعتبار هذا الدور امتدادا لإعمالها المنزلية.

فالعامل المنزلي غير المأجور الذي تقوم به المرأة يشكل ثلث الإنتاج الاقتصادي في العالم، وان ساعات عمل المرأة تزيد على ساعات عمل الرجل بنسبة 30% عندما يحسب العمل الزراعي، والعمل المنزلي إلى جانب العمل المأجور.

وقد احتلت المرأة البدوية مكانا مهما فيما يتعلق بالنشاطات الاقتصادية الإنتاجية سواء العمل داخل المنزل أو خارجه، وتتسم الأعمال التي تقوم بها المرأة البدوية بالتنوع و الموسمية.

وتمارس المرأة البدوية أعمالا يومية شاقة، تلبي حاجات منزلها وأسرتها، كإعارة الأطفال، وتحضير الطعام، ونقل الماء وجمع الحطب، وغيرها من الأعمال، والتي تمارسها بصفة مستمرة، ولساعات طويلة، إضافة إلى ممارسة أعمال موسمية تشكل مصدرا إنتاجيا للأسرة البدوية، التي تتميز باستهلاكها للوقت، ومن ابرز تلك الأعمال منتجات الألبان كاللبن واللبننة والجعيد والسمن، والتي بدورها تشكل مصدر دخل للأسرة البدوية، وتقوم المرأة بعملها اساسا. إضافة إلى قيامها بأعمال المنزل والنسيج، الذي يمثل حرفة يدوية تمارسها المرأة البدوية، ويتم توارثها عبر الأجيال، والأعمال التي تمارسها تحتاج لساعات طويلة من العمل، وتتسم بالتنوع، وتشكل مصدرا إنتاجيا للأسرة البدوية، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن نسبة المرأة الموظفة في البادية تصل إلى 27%، وتمارس 70% من الأعمال المنزلية، و3% منهم يقمن بأعمال أخرى كالخياطة.

ان توزيع العمل في المجتمع البدوي، لا يقوم على الفروق البيولوجية بين الرجل والمرأة، حيث تقوم المرأة بالأعمال الصعبة والشاقة التي تتطلب القوة والصلابة

الجسدية، والتي تتناسب مع الطبيعة البيولوجية لها، بل يتم تقسيم العمل في المجتمع البدوي على أساس النوع الاجتماعي، فالأعمال السابقة التي تقوم بها المرأة البدوية تنمط من خلال التنشئة الاجتماعية، فإذا كان تنميط ادوار النوع الاجتماعي بشكل عام يتم عن طريق التنشئة الأسرية، ومؤسسات المجتمع المدني كالمدارس، ووسائل الإعلام فان العامل الرئيس في تنميط ادوار النوع الاجتماعي في المجتمع البدوي هو التنشئة الأسرية القائمة على جهود الأم.

فدور المرأة البدوية الاقتصادي من خلال قيامها بممارسة الأعمال المختلفة، وخصوصا الإنتاجية يمنحها دورا كبيرا في المشاركة بالقرارات الأسرية والمنزلية، كما يمنحها شعورا بالاستقلالية، والإحساس بالقيمة والعطاء، فمشاركة المرأة في القرارات الأسرية يأتي من إسهامها في تأمين احتياجات أسرتها ومنزلها، مما يضعها في حالة من الاستقلالية والثقة بالنفس، وعدم الاعتماد على الآخرين.

الوضع الاجتماعي (المكانة والدور الاجتماعي للمرأة البدوية):

تمثل المكانة الاجتماعية جزئية من الثقافة العامة، وتستمد من الوضع في الجماعة، أو المجتمع، وتعتمد على الأشخاص والأدوار في نظر المجتمع، فالنظرة العامة للمرأة البدوية داخل المجتمع البدوي، تتمثل بالنظر إليها كإنسان ضعيف بحاجة للحماية الدائمة، على الرغم من تميزها بالقوة الجسدية والعاطفية، والتي تساوي قوة الرجل أحيانا عند الموازنة بطبيعة الأعمال التي تمارسها، إلا أن دورها يبقى مهشما، نتيجة للنظرة الاجتماعية التقليدية تجاهها، حيث أشارت إحدى الدراسات إلى ان نسبة المرأة البدوية المتزوجة تصل الى

87%، وتمثل الأراامل نسبة 13%، الأمر الذي يشير الى ان غالبية النساء في البادية هن من المتزوجات.

ولاستمرارية الحياة، ومواجهة متطلباتها تتكامل الادوار بين الرجل، وبين المرأة في المجتمع البدوي وصولا إلى تكامل حياتي معيشي، يضمن استقرار الحياة الأسرية واستمرارها. وتعتمد المكانة، والدور الاجتماعي للمرأة البدوية على المراحل العمرية لها بحيث يتأثران بانتقال المرأة من مرحلة، ووضع اجتماعي إلى وضع اجتماعي اخر، فمكانة الزوجة أعلى من مكانة الفتاة الشابة أو الطفلة، ومكانة المرأة التي أنجبت أعلى من المرأة التي لم تنجب بعد. وهكذا إلى أن تصل المرأة إلى مرحلة الشيخوخة، التي تمثل تحررا من جميع القيود الاجتماعية التي يفرضها المجتمع البدوي.

تتميز المراحل العمرية المختلفة للمرأة البدوية ببعض الحقائق، التي تتبع المرحلة العمرية، فهي لا يحتفل بها عند ولادتها كما يتم الاحتفال بالرجل (الذكر) عند ولادته وذلك تبعا للنظرة التقليدية المتمثلة بأهمية المولود (الذكر) في زيادة الفروع القبلية، واستمراريتها وقوتها ومكانتها. ولاحقا في مرحلة المراهقة تكون الفتاة مؤهلة لإدارة شؤون المنزل، ومساعدة والدتها، لتحمل معها المسؤولية، وتكتسب الخبرة مبكرا، وتتميز مرحلة الزواج للفتاة بخاصية تكاد تكون شبه عامة في المجتمع الأردني، وهي الزواج من الأقارب، فاستشارة الفتاة كانت تختلف حسب مكانة الفتاة كأن تكون ابنة الشيخ أو أخته، أو ابنة رجل ذي مكانة عالية في قبيلته، أما الفتاة الأقل شأنًا ففي الغالب لا تتم استشارتها.

وتتوافر في البادية إمكانية للتعارف والاختلاط بين النساء والرجال من خلال مواقع الماء والرعي والزراعة، اما فيما يتعلق بهامش الحرية المتاحة للمرأة البدوية، فإنه يعتمد على القيام بالعمل خارج المنزل مع الرجال، أو التنقل خارج القبيلة مع أقاربها. ويتمثل الدور الاجتماعي الرئيسي للمرأة البدوية في مرحلة الأمومة بالتنشئة الاجتماعية للأبناء بشكل كامل دون مشاركة الأب، حيث تقوم بتربيتهم وإكسابهم العادات، والتقاليد البدوية الأصيلة، التي تجعل منهم أبناء قادرين على الحياة البدوية ضمن البيئة الصحراوية الثابتة، وعندما تصل المرأة البدوية إلى مرحلة الكبر في السن، تكون قد وصلت إلى أعلى مكانة اجتماعية، وأعلى قدر من الحرية في المجتمع البدوي، حيث تتحرر من ممارسة الاعمال اليومية التي كانت تقوم بها، و تمنحها حرية الجلوس مع الرجال والحديث وإبداء الرأي.

و قد ازداد الوعي بأهمية تنظيم الأسرة لدى المرأة البدوية انسجاما مع الدخل المادي للأسرة، حيث بلغت نسبة الاسر التي لديها من 2-4 افراد حوالي 35% حسب بعض الدراسات، و الأسر التي لديها 8-10 افراد بلغت 6% مما يشير الى ازدياد وعيها بأهمية تنظيم الأسرة.

وتمتاز المرأة البدوية بعدد من الخصائص التي تزيد من فرصها في الزواج، ومن أبرزها: القدرة على إدارة شؤون المنزل والأسرة، والصلابة الجسدية والقوة العاطفية، والذكاء، والتحلي بصفات الكرم وحسن الضيافة.

واقع المرأة البدوية:

تعيش المرأة البدوية اليوم واقعا جديدا مختلفا من حيث الدور والمكانة والفرص المتاحة نتيجة للتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية والتطورات المختلفة التي أصابت المجتمع البدوي.

وذلك بعد انتقالها من واقع صعب، وظروف معيشية، وفرص حياتية محددة في الماضي بمحددات اجتماعية، فرضتها البيئة الصحراوية على المجتمع البدوي عموما. وتستدعي عملية التنمية الشاملة والمستدامة تكاتف جميع الجهود، لاستغلال الموارد المتاحة على افضل وجه، و تحقيق النمو الاقتصادي و الاجتماعي المنشود، و اشباع حاجات الناس دون تمييز، لذلك فان زيادة الكفاءة الانتاجية للمواطنين بما فيهم النساء، والمشاركة الفاعلة في عملية التنمية من اهم متطلبات العصر، لان من اهم معايير التنمية قاعدة تقول: " التنمية التي لا تشارك فيها المرأة بعيدة المنال".

● المرأة و التعليم:

في البداية من المهم طرح الاسئلة التي تقود الى معرفة الواقع، وما هي الفرص المتاحة للفتيات للتعليم؟ بالإضافة الى أي مستوى تعليمي يمكن ان يصل تعليم البنات. فالمرأة البدوية اليوم تملك مؤهلات علمية مختلفة، لتوافر المدارس الحكومية، التي يبلغ عددها 32 مدرسة في البادية الوسطى في المرحلة الثانوية، و16

مدرسة للمرحلة الأساسية، و 17 مدرسة في البادية الجنوبية ما بين مدرسة أساسية، وثانوية، إضافة إلى مدارس الثقافة العسكرية، و6 مراكز لمحو الأمية في منطقة البادية الوسطى أيضاً، الأمر الذي أدى إلى التحاق نسبة كبيرة من النساء في البادية بالكليات، والجامعات الأردنية المختلفة، حيث بلغت نسبة النجاح في امتحان الثانوية العامة في منطقة البادية الوسطى مثلاً 397 طالبة من أصل 753 طالبة تقدمن للامتحان في منطقة البادية الوسطى لعام 2004. وعلى الرغم من قلة المدارس الثانوية للبنات في بعض مناطق البادية، وبعد المسافة بين مناطق السكن و المدرسة، وخلو مناطق البادية من المدارس الخاصة، و عدم تشكيل منطقة البادية نقطة جذب للكوادر التعليمية، لبعد المسافة عن مراكز المحافظات، و صعوبة الإقامة و الاستقرار فيها، وبخاصة فئة المعلمات الأمر الذي انعكس على المخرجات التعليمية سواء في المرحلة الثانوية، أو في الكليات و الجامعات فيما بعد.

وتشهد منطقة البادية - بشكل عام في هذه الأيام - تطوراً ملموساً في المجال التعليمي يتمثل بزيادة عدد المدارس، وتوفير الخدمات التعليمية المناسبة للتطور العصري كإدخال الحاسوب إلى المدارس، وربطها بشبكة الانترنت، وتوفير المكافآت المادية المناسبة للكوادر التعليمية لتشجيعها على العمل في مناطق البادية، مما انعكس إيجاباً على المستوى التعليمي العام لأبناء البادية.

وفي لقاء ميداني في البادية الشمالية، وفي الخالدية بالذات مع مجموعة متنوعة من الفتيات تمثل ربات البيوت، وطالبات المدارس، والمعلمات و المعلمات المتقاعدات، تبين أن معظم الفتيات يكملن دراستهن، وأن هناك إيماناً قوياً

بضرورة تعليمهن بغض النظر عن المستوى الاقتصادي للأسرة، والمستوى التعليمي للوالدين، وأشارت بعضهن الى ان الاسر في البادية الشمالية تفضل تعليم البنات، حماية لهن، وأشار بعضهن إلى إن الاستمرار في التعليم هو بديل للفراغ الذي يعانون منه.

● المرأة و الصحة:

تعد الاسئلة التالية ضرورة منهجية، لرصد واقع الخدمات الصحية في منطقة البادية:

- ما علاقة مكان السكن بمستوى الوعي الصحي لدى النساء؟
- ما هي علاقة مكان السكن بنسبة وفيات الامهات؟
- ما دور الجمعيات الخيرية والمنظمات النسائية في التوعية الصحية ؟
- هل المرأة مؤمنة صحيا في مناطق البادية؟
- ما هو نوع هذا التأمين؟
- ما تأثير العادات والتقاليد على مستوى الوعي الصحي و الاستفادة من الخدمات المتوافرة؟

- ما علاقة المستوى المادي بالمستوى الصحي للمرأة؟
- وتتيح لنا الإجابة عن هذه الأسئلة معرفة ما يلي:
- اثر هجرة العائلات من مناطق البادية الى المدن في المستوى الصحي.

- واقع صحة الام و الطفل في مناطق البادية.
 - تحديد الدور الذي يجب ان تقوم به الجمعيات الخيرية، والمنظمات النسائية للتوعية الصحية في مناطق البادية.
 - تحديد الاحتياجات الارشادية و الوقائية و العلاجية لكل منطقة حسب واقعها.
 - تأكيد الاتجاهات الصحية وترسيخها.
- إن واقع الخدمات الصحية اليوم في مناطق البادية الأردنية المختلفة يشير الى توافر الخدمات الصحية والعلاجية من خلال وجود المراكز الصحية والعلاجية ومراكز الأمومة، التي بلغ عددها في منطقة البادية الوسطى مثلاً 46 مركزاً صحياً ما بين (شامل وأولي وفعري وأمومة وطفولة، و توافر 34 صيدلية، و4 مختبرات، وقسم للأشعة، و4 عيادات أسنان) وتوافر كوادر طبية عاملة في منطقة البادية الوسطى بلغ عددها (44 طبيباً ما بين عام وخاص واسنان و ممرض و ممرضة، و18 ما بين قابلة وصيدلي وفني مختبر وفني أشعة)، وعلى الرغم من عدم وجود مستشفيات في مجتمعات البادية إلا ان قرب المستشفيات الحكومية منها سهل عليها الحصول على الخدمات الصحية المناسبة.
- كل ذلك اسهم في رفع المستوى الصحي للسكان عموماً، وللمرأة خصوصاً، واسهم في إيجاد حالة من الوعي الصحي للمرأة البدوية، انعكست على حالتها الصحية، وعلى حياة أسرتها، وكيفية العناية بصحة أطفالها، وكل ما يتعلق

بالأمور الصحية الخاصة بها كالكشف المبكر عن الأمراض المختلفة، وسبل معالجتها، وكيفية الاستفادة من الخدمات الصحية في مجال تنظيم الأسرة، والمباعدة بين المواليد، وانخفاض نسبة الوفيات في منطقة البادية.

ومن خلال لقائنا الميداني في البادية الشمالية نشير الى ان المراكز الصحية غير كافية، و لكن برامج التطعيم متوافرة.

اما في البادية الجنوبية فالأمر يزداد سوءا، لبعدها المسافات، والفقر، وزيادة الأطباء للمراكز الصحية ليست يومية، مع وجود بعض الجهود التوعوية التي تقوم بها المنظمات العالمية. و تشير الاحصاءات الى انخفاض نسبة الوفيات بين الاطفال والأمهات، مما يدل على زيادة الوعي الصحي، وان الخدمات الصحية والعلاجية المتوافرة، والتي يسهل الوصول إليها تغطي في الاردن اكثر من 90% من السكان (كما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2000 برنامج الامم المتحدة للأمم).

المرأة البدوية والمشاركة الاجتماعية:

ومن ناحية اخرى أسهم التغير الاجتماعي الذي أصاب مجتمع البادية، والذي اثر بدوره في المرأة البدوية في بلورة، وزيادة مستوى الوعي الاجتماعي لديها بمختلف فئاتها العمرية والاجتماعية، فيما يتعلق بكيفية تعاملها مع القضايا الاجتماعية التي تخصها كالزواج مثلا فالمرأة البدوية التي تملك الوعي الذي يمنحها حسن وحرية الاختيار للزوج بعيدا عن الأعراف و العادات الاجتماعية الأكثر تشددا في السابق، والتي كانت تمثل قيودا على حرية المرأة في الزواج،

إضافة إلى اختلاف النظرة إلى الزواج، وطريقته لدى المرأة البدوية اليوم، مما أدى إلى انخفاض مستوى الزواج التقليدي القائم على اختيار الأهل للزوجة مقابل ظهور الزواج غير التقليدي القائم على اختيار الفتاة والشاب لبعضهما بعضاً بعيداً عن تأثيرات الأهل المباشرة، والذي يعد مؤشراً إلى تغير النظرة وطريقة الزواج، فالنظرة إلى الزواج لدى المرأة البدوية في الماضي كانت تحكمها محددات اجتماعية، تستند إلى مفاهيم وقيم وعادات، وأعراف المجتمع البدوي، إضافة إلى كونها نظرة محدودة وجزئية، ليست شمولية قائمة على التشاركية في الحياة، بعيداً عن مفهوم التسلط والاستبداد والدور الجزيئي للمرأة البدوية حيث تملك اليوم المعرفة والخبرات العملية، والاطلاع الكافي الذي يمكنها من اتخاذ القرار في بناء حياة أسرية مستقلة.

المرأة البدوية والمشاركة السياسية:

الوضع السياسي للمرأة البدوية:

إن المجتمع الأردني مثلاً، والبدوي خصوصاً يمثل مجتمعاً ذكورياً أبوياً الأمر الذي أدى إلى تهميش أي دور سياسي للمرأة إضافة إلى نظرة ذلك المجتمع الذكوري للمرأة بالنظرة إليها كإنسان ضعيف بحاجة إلى الحماية الدائمة، فالرجل البدوي يملك قرار المشاركة، والدور السياسي في القبيلة مرهون بسلطته، وبالتالي فإن المرأة لا تمارس أي دور سياسي يؤثر في مجرى الأحداث، كما أن الأعراف والعادات البدوية تمثل أحكاماً وقرارات مسبقة تمنع المرأة من القيام بأي دور سياسي، واقتصرها على ممارسة الأدوار الاجتماعية والاقتصادية بشكل أساسي. مع أن موقع المرأة البدوية في السابق (في بيت الشعر، المحرم) كان

يسمح لها بالاطلاع الدائم على كل ما يدور في مجالس الرجال حول امور القبائل واطلاعها ومشاكلها، و نزاعاتها وعلى كافة المسائل السياسية المتعلقة بها، و الاطلاع الدائم للمرأة البدوية على مجمل الاحداث جعل لها موقفا ورأيا في تلك المسائل يؤخذ به احيانا اذا كانت تتمتع بقوة الشخصية و الجرأة، و الذكاء و الاحترام من الاخرين.

ولكن في ظل ازدياد الوعي السياسي، لزيادة فرص التعليم والاطلاع لديها زادت مشاركتها في الحياة السياسية، وتمثل الانتخابات النيابية احدى نماذج المشاركة لديها، حيث اشارت بعض الدراسات الى ان نسبة مشاركة المرأة بلغت 54.6% من المقترعين في دوائر بدو الوسط، وهذا يشير الى اهمية مشاركة المرأة في العملية السياسية.

كما اشارت دراسة " شذى المجالي" حول الوضع و المكانة الاجتماعية للمرأة البدوية الاردنية الى ان نسبة مشاركتهم في الانتخابات لعام 1997 بلغت 100%، و هذا يشير الى ان المرأة البدوية تمثل اتجاها ايجابيا نحو الانتخابات و المشاركة السياسية.

اسهام المرأة البدوية في النشاط الاقتصادي:

ان تزايد اعباء الحياة اليومية على المواطن الاردني دعا الأطراف كافة الى المشاركة في تحمل الابعاء الحياتية، وبخاصة المجتمع البدوي الذي يعاني من مشاكل، وظروف اقتصادية و اجتماعية مختلفة، وصعوبة الحياة و تعقيداتها. فالمرأة البدوية - باعتبارها الطرف الرئيسي في المجتمع البدوي حيث تشكل نسبة

48% منه - تشارك اليوم مشاركة فاعلة في مجتمعتها، وتمارس دورا اقتصاديا مهما، لتأمين احتياجاتها الاساسية، و احتياجات اسرتها في ظل انتشار التعليم و المعرفة، و توافر فرص عمل لها في البادية.

و في ظل انخفاض مستوى الدخل في البيئة البدوية عموما بحيث يصل من يقل معدل دخله الشهري عن 100 دينار الى 27%، ومن يتراوح بين 100-150 دينارا تصل نسبتهم الى 16%، حسب احدى الدراسات، ما يشير الى انخفاض مستوى الدخل للأسرة البدوية عموما. وتسهم المرأة البدوية في زيادة مستوى الدخل للأسرة من خلال العمل، حيث بلغت نسبة العاملات من النساء في البادية كموظفات حسب احدى الدراسات حوالي 27%، وان حوالي 70% من النساء في البادية تقتصر ادوارهن على ممارسة الاعمال المنزلية فقط.

فالمرأة البدوية في ظل المتغيرات التعليمية و الاجتماعية و الاقتصادية كاستقرار في مجتمعات سكانية تتوافر فيها الخدمات التعليمية و الصحية و الاجتماعية، و تتوافر فيها وسائل النقل، ومستوى من حرية التنقل كالعمل في المدن الصناعية المؤهلة، والوظائف الحكومية المختلفة في التربية و التعليم و الصحة، و الخدمات الاجتماعية المختلفة، اضافة الى قيام المؤسسات التنموية المختلفة بتقديم قروض صغيرة و متوسطة، وفرص للتدريب و التاهيل، لإنشاء المشاريع الاقتصادية المدرة للدخل للمرأة البدوية، ولأسرتها بحيث باتت شريكا اقتصاديا للرجل في تأمين متطلبات الحياة وأعبائها، فهي تشكل القلب النابض

للعلمية التنموية في البادية الاردنية، وتحقق الدور الاقتصادي المطلوب منها تجاه نفسها و اسرتها ومجتمعها..

عوامل التغيير في دور المرأة البدوية ومكانتها:

أسهمت العوامل التالية في أحداث نقلة نوعية، وتحول مؤثر في وضعية المرأة البدوية، ودورها في المجتمع:

1. التوطين:

و ينظر اليه على انه العملية البنائية المتكاملة، التي تتضمن إحداث التغيير في الظروف الطبيعية، و الحضارية القائمة، والتي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية والاقتصادية، ورفع المستوى الاجتماعي، وتحقيق التكامل من خلال إدماج المجتمعات البدوية التقليدية بصورة جماعية في الوحدة السياسية والقانونية، والاقتصادية والعسكرية للمجتمع. فالتوطين يحمل معنى الاستقرار، والثبات الجغرافي، والاندماج الاجتماعي، والبنية الاقتصادية والبشرية، إضافة إلى كونه قد يكون تلقائياً يبدأ فردياً، وينتهي جماعياً قبل تكون القرى، وقد يكون مخططاً له كخطة تنمية وإدماجه في نواحي الحياة السياسية و الاجتماعية، فالتغير هذا أدى في مجمله إلى تغيير في وضع المرأة البدوية، ودورها، فتوافر المياه والكهرباء خفض أعباء الأعمال التي كانت تمارسها المرأة في السابق، كما ان توافر المؤسسات المختلفة كالمدارس ومراكز الصحة ومراكز التنمية اسهم في إحداث التغيير الشامل بكافة جوانب حياتها، فتحسن مستوى الوعي الصحي لديها، الامر الذي انعكس بدوره على صحتها، وصحة أفراد اسرتها،

إضافة إلى توافر فرص التعليم من خلال انتشار المدارس، وتوافر فرص في الجانب الاقتصادي من خلال مراكز التنمية، وتفاعل المرأة معها، وتوافر فرص الاهتمام في متابعة الأحداث، و التطورات السياسية من خلال مشاهدة النشرات الإخبارية، وقد أشارت بعض الدراسات الى وجود اهتمام عال من المرأة البدوية بالتطورات السياسية تصل نسبتها الى 100%.

وتظهر المرأة البدوية اهتماما، ورغبة بالمشاركة في الحكومة، وتحمس للعمل، والمشاركة بوظائفها بنسبة تصل الى 99% حسب ما جاء في بعض الدراسات.

2- التعليم: يعتبر التعليم من اهم العوامل التي لعبت دورا كبيرا في تغيير دور المرأة البدوية و مكانتها، حيث أسهم التعليم في زيادة الوعي الاجتماعي في المجتمع البدوي من خلال انتشار المدارس في البادية، والجامعات في المناطق القريبة منها، الامر الذي انتج مستوى من الوعي التعليمي الذي تمتد ابعاده الى النواحي الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية للمرأة، ما سهل أمامها الطريق نحو المشاركة في ميادين الحياة العامة، و وسع افقها نحو المشاركة الاقتصادية من خلال العمل خارج المنزل، والمشاركة السياسية التي تعد نتاجا لازدياد الوعي لديها، والاهتمام بشؤون المجتمع المحلي، والمشاركة في المؤسسات العامة كالجمعيات الخيرية والتعاونية، والتفاعل مع نشاطاتها المختلفة. ونتيجة للتطور الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع البدوي ازداد التوجه نحو التعليم، مما اتاح الفرصة امام الفتيات لإكمال تعليمهن العالي في الجامعات، والكليات الأمر الذي يظهر اهمية تعليم المرأة في التخفيف من اعباء الاسرة المختلفة.

وبفضل دخول المرأة البدوية ميدان التعليم أصبحت تملك المعرفة، والقدرة على توظيفها بخدمة ذاتها وأسرتها و مجتمعتها، وأصبح لديها الدافع نحو المشاركة المجتمعية. الامر الذي أسهم في تغيير النظرة التقليدية نحوها، فلم تعد تلك المرأة الأمية ذات الإمكانيات والطموحات المحدودة، بل أصبحت تملك القدرة على احداث التغيير الذاتي و الاسري و المجتمعي في المجالات المختلفة.

2. العمل:

يرتبط العمل بالتعليم بشكل كبير جدا، ويشكل احد عوامل التغيير الأساسية في وضع المرأة البدوية ومكانتها، حيث يسهم العمل في مساعدتها على الخروج من عزلتها، و شعورها بوجودها، وقدرتها على العطاء والإنتاجية، و تحقيق الذات والاستقلالية، والاعتماد على ذاتها بما تملكه من إرادة، ومستوى تعليمي، فالمرأة البدوية العاملة أسهمت في تغيير الاعتقاد السائد بضرورة بقاء المرأة في المنزل، واقتصار دورها على ممارسة الاعمال المنزلية، و العناية بالأسرة. فالتعليم وازدياد مستوى الوعي، و المعرفة، واكتساب الخبرات الجديدة من الانفتاح على المجتمع، وفتح فرص العمل امامها في مجالات التعليم، و التمريض والخدمات الاجتماعية و الاقتصادية، زاد من اهمية عمل المرأة البدوية، لما لها من تأثير في اسرتها. كما يعد العمل مصد حماية للمرأة البدوية، ولأسرتها، و سلاحا لها لمواجهة الظروف الطارئة، والمتغيرات الاجتماعية المختلفة كوفاة الزوج.

3. الثورة الاعلامية:

ان التطور الكبير الذي اصاب وسائل الإعلام، والاتصال الجماهيري كالتلفزيون و الصحافة و الانترنت، و الفضائيات المختلفة شكل نقطة تحول جذرية في حياة المجتمعات عموما، والمجتمع البدوي خصوصا. فلقد اصبحت فرص الانفتاح، والتواصل والاطلاع على ثقافة المجتمعات الاخرى سهلة. واثّر الوضع الناتج إيجاباً أم سلباً في المرأة البدوية، ومن خلال الاعتماد على نوعية الخطاب الاعلامي ومضمونه، والرسالة الاعلامية الموجهة الى المرأة، يسهم الاعلام بعرض قضايا المرأة وهمومها، و كيفية تعاطيه مع تلك القضايا، والصورة التي يطرحها بشكل يدعم المرأة، ويزيد من وعيها حول القضايا الصحية والدينية والتربوية والثقافية وغيرها.

وقد يمارس الاعلام دورا سلبيا عندما يكرس الصورة النمطية للمرأة البدوية كربة اسرة تمارس الاعمال المنزلية فقط. فالمرأة البدوية اليوم تتابع التطورات، و التغيرات التي تحدث في العالم من خلال متابعة نشرات الاخبار و الصحف و الاذاعة، وبالتالي اصبحت تعيش في صورة الاحداث وتطوراتها، و لم تعد منعزلة عن الاخرين، تعيش محصورة في عالمها الصغير.

فالأعلام وضعها في دائرة الحدث، والتعامل مع كل ما هو جديد من خلال اتاحة المجال امامها للاطلاع، والتواصل مع الثقافات الاخرى، ومتابعة قضايا المرأة، ومشاكلها والتفاعل معها.

معوقات مشاركة المرأة في الحياة العامة:

- بالرغم من أهمية مشاركة المرأة البدوية في ميادين الحياة العامة الا ان هناك صعوبات تحد من مشاركتها، ومن ضمنها ان هناك مفاهيم اجتماعية و ثقافية عملت على تنميط ادوارها الاجتماعية، والذي عمل بشكل، أو بآخر على تقييد حركتها المهنية، أو الجغرافية بوضعية اقل بالموازنة مع الرجل، كالقيم التي تعيب على المرأة الخروج من المنزل، او الخوف من اعتقالها، أو التشهير بسمعتها، مما يجعل المرأة بعيدة عن تلك الاحداث، اضافة الى صعوبات تتعلق بأساليب التنشئة الاجتماعية القائمة على الرقابة، والضبط الاجتماعي، و خصوصية العلاقات الاسرية و القبلية، وبخاصة في بلدة صغيرة الحجم، ويقل فيها مستوى الوعي بالقضايا السياسية، بحيث يتعامل المجتمع البدوي بحالة من القلق، والحيرة، نتيجة الخوف من موقع المرأة اذا ما نجحت في الانتخابات النيابية، على سبيل المثال اذ ان العشيرة قد لا تستطيع ان تضبط هذه الظاهرة، بعكس قدرة العشيرة على السيطرة على الرجل من خلال اللقاءات، والاجتماعات، فالبنية العقلية للرجل في المجتمع البدوي هي امتداد للبنية العقلية التقليدية للرجل العربي من حيث نظرتة للمرأة، ودورها ورأيه في مشاركتها في مجالات الحياة العامة، والتي تشكلت عبر سلسلة تاريخية متراكمة من التركيبة الاجتماعية للمجتمع، اضافة الى افتقار المرأة البدوية لحيز تبادل الخبرات، والتجارب الحياتية في عقد الجلسات، و الندوات واللقاءات التوعوية، والثقافية سواء في اماكن العمل، او المراكز

الصحية، او مراكز التنمية المختلفة كمنطقة اطراف، لابتعادها عن المراكز في المحافظات، و المدن الاخرى. كما ان الأمية، وانخفاض نسبة تعليم الاناث في المرحلة الثانوية لقلّة المدارس الثانوية المخصصة للإناث، وبعد المسافة بين السكن و المدرسة يشكل احد المعوقات في مجال وضع المرأة، وبالتالي مشاركتها في الحياة العامة، اذ ان متغير تعليم المرأة مرتبط بمتغير العمل، وما يرتبط به من استقلالية اقتصادية.

اليات التفعيل للنهوض بمستوى مشاركة المرأة البدوية في الحياة العامة:

- رصد موازنة خاصة لتطوير اقاليم البادية، وايجاد الصيغة المناسبة لذلك سواء عن طريق تحويلها الى محافظات، او أي شكل اخر.

- ايجاد حلقات وصل بين نظم التعليم، ونظم التدريب، وطلب سوق العمل في القطاعين العام و الخاص.

- بما ان القيم تؤدي دورا مهما في الانجازات الاجتماعية، لذلك لابد من ايلاء اهتمام خاص بعدد من القيم التي تدفع بالتنمية الى الامام مثل مراعاة حقوق، واحتياجات المرأة، والشباب والاطفال، وحماية البيئة، ودعم شبكات الامان الاجتماعي لحماية الضعفاء، وعدم التساهل مع البطالة المفرطة، وتقدير المعرفة والتعليم، والمفاهيم التي تؤدي الى الكرامة والرفاه الانساني، مثل تعزيز القيم المتصلة بالعدالة بين الجنسين (كما جاء في تقرير التنمية العربية لسنة 2002).

- من المعروف انه ليس هناك قيود قانونية على حق النساء الاردنيات بالتمتع بدخلهن، وممتلكاتهن بشكل مستقل، ولكن المعايير الاجتماعية خصوصا في المناطق الريفية، والبدوية تعوق من قدرة النساء على الحصول على المصادر الاقتصادية، ولقد أشار تقرير اليونيفام 2004 " الى انه من المعروف في الاردن ان يقوم رب الاسرة بتحويل اصوله الحقيقية بشكل قانوني لأبنائه الذكور في اثناء حياته، لمنع النساء من استلام حصصهن من الميراث، وفي حال وفاة الاب قبل القيام بمثل هذا النقل القانوني ليس هناك أي قوانين تستطيع منع البنت من استلام حصتها، كما تحسب بمقتضى الشريعة، ومع ذلك قد لا تدرك العديد من النساء في المناطق الريفية مثل هذه الحقوق القانونية، او تعرف كيفية مقاضاة مثل هذه الادعاءات.

- بالرغم من صدور القانون المعدل لقانون الاحوال الشخصية رقم 82 لسنة 2001، والذي اشترط في اهلية الزواج ان يكون الخاطب والمخطوبة عاقلين، و ان يكون كل منهما قد اتم الثامنة عشر من عمره (سنة شمسية) الا انه يجوز للقاضي ان يأذن بزواج من لم يتم منهما هذه السن اذا كان قد اكمل الخامسة عشر من عمره، وكان في مثل هذا الزواج مصلحة يحددها قاضي القضاة لهذه الغاية. الا ان الاستثناء الذي اقره المشرع ساعد على استمرار هذه الظاهرة، وتخفيض حدة اثار ظاهرتي زواج الاقارب والزواج المبكر، والذي يمكن ان تسهم فيه برامج مدروسة

من قبل مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الاعلام للتعريف بالأمط والسلوكيات الصحية، وغير الصحية.

- التوسع في برامج التعليم، لتشجيع القيم الاجتماعية التي ترفض التمييز بين الجنسين من قبل منظمات المجتمع المدني، والحكومة.

- مراجعة البنود التمييزية، وإبطالها لضمان وصول النساء المتساوي الى العدالة من قبل البرلمان الاردني، و منظمات المجتمع المحلي.

- بالنسبة للمرأة البدوية بالذات يجب التوجه الى الرجال، و المجتمع البدوي بكامله في برامج، وحوارات تتحدث عن دور المرأة، واهميته في المشاركة في عمليات التطوير، والتحديث.

الفصل السابع
عمل المرأة في الوسط السياسي

العمل السياسي الأنثوي

لقد بدأت المطالبة بمنح حق التصويت للنساء في القرن التاسع عشر من قبل الحركات النسوية الأمريكية والبريطانية.

ومنذ ستينيات القرن الماضي بدأ المجتمع الدولي يدرك إن ظاهرة التمييز ضد المرأة واحدة من أهم العقبات التي تواجه خطط وبرامج التنمية في دول العالم النامي. وفي ذات الوقت بدأ خبراء التنمية ينظرون لموضوع التنمية بمعناه الشامل وما له من علاقة وثيقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

وقد شهدت العقود الأخيرة تقدماً ملحوظاً في المشاركة السياسية للمرأة، وتزايدت في مناطق العالم أعداد المنظمات والشبكات والحركات النسائية كما تزايدت قوة تأثيرها في السياسات المحلية والوطنية والدولية. وفي ذات الوقت نجح عدد قليل من النساء في قبول مناصب سياسية مهمة.

وعلى الرغم من هذه المكتسبات إلا أن التمييز القائم على أساس الجنس لا يزال عائقاً أمام مشاركة المرأة رسمياً في عملية اتخاذ القرار وسيطرتها على الموارد المادية والسياسية. ولا تتمتع المرأة حتى الآن في أية دولة من دول العالم بالمساواة مع الرجل في المكانة السياسية أو في قوة التأثير السياسي. وعلى الرغم من أننا الآن في القرن الواحد والعشرين نجد أن معظم القرارات التي تؤثر في مصير كوكبنا الأرض لا تزال تتخذ من دون مشاركة نصف سكانه، النساء.

إن إقصاء المرأة عن المشاركة السياسية له جذور تاريخية واقتصادية وقانونية. وبالمقارنة مع الرجال، نجد للنساء تاريخاً أقصر في المشاركة في الانتخابات السياسية ونتيجة لذلك أصبحت أقل خبرة في جميع مجالات العملية السياسية.

ويميل الفقه إلى اعتماد اتجاهين في تفسير السيطرة الذكورية على العملية السياسية:-

(1)- إن الخيارات التي اقراها المجتمع للمرأة قد دعتها إلى توجيه طاقاتها نحو الاهتمامات العائلية لاسيما تنشئة الأطفال.

(2)- التقاليد والعادات والأعراف الاجتماعية التي تتحكم في الاتجاهات نحو الأدوار والامتيازات السياسية.

وقد تجاوزت الدراسات الحديثة هذين المنظورين وأظهرت أن المؤسسات السياسية ذاتها قد أسهمت في خلق وتكريس هذه الاتجاهات وفي ديمومة الثقافة السياسية الانتقائية التي تؤثر سلباً حتى في النساء اللواتي يفرن في الانتخابات عندما تضع لهن شروطاً للمشاركة.

هذا ومن المعلوم إن التصويت بحد ذاته ليس الضمان الوحيد لحصول المرأة على حقوقها السياسية، إذ هنالك دول كثيرة تعطي حق التصويت للمرأة ولكن المرأة بعيدة بأشواط كبيرة من حق الترشيح وتقلد المناصب والوصول إلى مواقع صنع القرار.

وقد واصلت الحركات النسائية، على صعيد العالم، نضالها لزيادة التمثيل النسائي مما أدى إلى تدخل الأمم المتحدة للمشاركة في قضية المرأة، إذ عقد

في العام 1975 أول مؤتمر دولي حول حقوق المرأة ثم وفي 1980 و 1985 عقدت مؤتمرات أخرى بهذا الشأن، وفي العام 1995 عقدت الأمم المتحدة أكبر مؤتمر تناولت فيه تقارير رسمية عن وضع المرأة والضغط على الحكومات لمعالجة المعوقات أمام مشاركة ووصول المرأة إلى المصادر السياسية والاقتصادية والتربوية. ولقد سميت المدة ما بين العام 1976 والعام 1985 بعقد المرأة إذ أصبحت قضية المرأة تحتل مكانا بارزا في جدول أعمال الأمم المتحدة وركزت على إيجاد نظام اقتصادي وسياسي يحقق مشاركة أكبر للمرأة في العملية السياسية والمشاركة في التنمية العالمية.

وتضمن الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ابتداء من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الملحق به، حق المرأة في المشاركة السياسية. إذ يؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال المادة (21) منه إن لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده مباشرة أو بواسطة ممثلين يتم اختيارهم بحرية كما أن لكل شخص وعلى قدم المساواة مع الآخرين حق تقلد الوظائف العامة في بلده. كما أكد الإعلان من خلال هذه المادة على إن إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين.

أما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فقد أشار في المادة (25) منه إلى أن لكل مواطن من دون أي شكل من أشكال التمييز الحق في أن

يشارك في إدارة الشؤون العامة وان ينتخب وان يُنتخب وان تتاح له على قدم المساواة عموماً مع سواه فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده.

وتوفر اتفاقية السيداو أداة فعالة لتناول قضايا المساواة بين الجنسين في الحياة السياسية. إذ تقرر المادة (7) منها حق المرأة في المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية والمشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تعنى بالحياة العامة والسياسية للبلد. وان هذا الحق من الحقوق الإنسانية لا يمكن تحقيقه إلا بمراجعة وتعديل التقاليد الاجتماعية التي ترسخ التحيز الجنسي.

أما المادة (8) من الاتفاقية فتشير أن على الدول الأطراف أن تتخذ جميع التدابير المناسبة لتكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل ودون أي تمييز فرصة تمثيل حكومتها على المستوى الدولي والاشتراك في أعمال المنظمات الدولية.

وفي عام 1995 حدد منهاج عمل بيجين موضوع تبوء المرأة موقع السلطة وصنع القرار كأحد مجالات اهتمامه الحاسمة ورسم الخطوط العريضة للإجراءات العملية التي يتعين على الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والهيئات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية فضلاً عن منظومة الأمم المتحدة اتخاذها من أجل زيادة إمكانيات وصول المرأة إلى هياكل السلطة وصنع القرار ومشاركتها الكاملة فيها.

وقد اختارت الأمم المتحدة عام 2006، وفي احتفالها باليوم العالمي للمرأة، موضوع مشاركة المرأة في عملية صنع القرار شعارا لاحتفالها بهذا اليوم على أساس أن ذلك يمثل فرصة لتقييم الدرجة التي أصبح بها صوت المرأة مسموعا في قاعات مجالس الإدارات والبرلمانات والمحاكم.

وبهذه المناسبة وجه الأمين العام للأمم المتحدة رسالة أكد فيها أن موضوع اليوم العالمي للمرأة، وهو دور المرأة في صنع القرار، موضوع أساسي من أجل النهوض بالمرأة في أنحاء العالم ومن أجل تقدم البشرية جمعاء حسب ما جاء في إعلان بيجين. وأن المجتمع الدولي يؤمن بأن المرأة تتأثر مثلها تماما مثل أي رجل بالتحديات التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين سواء فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو فيما يتعلق بالسلام والأمن بل أن المرأة كثيرا ما تكون اشد تأثرا بهذه التحديات ومن ثم يجب أن تشارك في عمليات صنع القرار في جميع المجالات بنفس القوة وبنفس الأعداد. وأن العالم بدأ يدرك انه لا توجد أي سياسة أكثر فاعلية في تعزيز التنمية والصحة والتعليم من سياسة تمكين المرأة، كما لا توجد سياسة أكثر أهمية من ذلك في منع نشوب النزاعات أو في تحقيق المصالحة بعد انتهاء النزاع.

ولكن ومع هذه القفزة في تزايد مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية فأنهن ما زلن يمثلن نسبة ضئيلة في المراتب العليا والقيادية والتي تساعد في التأثير على عملية سن القوانين والتشريعات في صالح المرأة ومساواتها في المجتمع.

وقد اظهر تقرير مقدم إلى الأمم المتحدة لجنة وضع المرأة بتاريخ 2005 أن مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار الاقتصادي رفيعة المستوى لا تزال منخفضة حتى في البلدان المتقدمة النمو رغم أشكال التقدم التي شهدتها تعليم المرأة في أنحاء العالم. وانه وفقا للبحوث التي أجرتها منظمة العمل الدولية في المدة من 2000 إلى 2002 فأن نصيب المرأة الإجمالي من الوظائف الإدارية كان يتراوح بين (20%) إلى (40%) فقط في (48) بلد من بين (63) بلد توافرت بيانات بشأنها.

وأظهر التقرير انه في حين تشهد مشاركة المرأة في البرلمانات أعلى معدل لها على الإطلاق بنسبة (3،16%) كمتوسط في كل البرلمانات فأن ذلك لا يمثل سوى زيادة طفيفة منذ عام 1975 عندما كان معدل المشاركة يبلغ (9،10%). وعلى الرغم من انه يبقى تمثيل المرأة في البرلمانات منخفضا لا سيما في البلدان العربية (متوسط مشاركة المرأة في برلمانات المنطقة يبلغ 2،8%) فأن مشاركتها في السنوات الثماني الماضية قد تضاعفت وساعدها في ذلك إلى حد كبير تحديد حصص لها (كوتا) في بلدان مثل جيبوتي والأردن والعراق والمغرب وتونس. كثيراً ما يتم الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة، ودور هذه المشاركة في التعبير عن تغييرات أساسية في أوضاع المرأة في البلدان التي تمنح المرأة حق المشاركة السياسية. لكن هناك خلاف على شكل المشاركة السياسية للمرأة، خاصة في البلدان النامية، والتي نحن منها. هل يكون بإعطائها حصة "كوتا" من التمثيل تفرض في الهيئات التمثيلية ولا يشغلها غير النساء، أو يتم ذلك

بمنح النساء مواقع سياسية متقدمة في التشكيلات الحكومية، أم أن المشاركة تكون عبر تغيير نظرة المجتمع إلى المرأة وقدراتها والتعامل معها من موقع التساوي الفعلي مع الرجل لا من خلال التساوي الشكلي، وهو ما يسمح بالتالي بتعديل أوضاع النساء؟ إن كل واحد من هذه الأسئلة يفترض جواباً ضمنيّاً، ولكل جواب منطقته والمدافعون والمدافعات عنه. فأصحاب نظرية حصة المرأة في التمثيل يبررون مطلبهم، بأن المجتمعات النامية لا تقبل بوصول النساء إلى الهيئات التمثيلية، لأن النظرة السائدة في المجتمع أنها أقل كفاءة من الرجل، وهذه النظرة تمنع المواطنين من التصويت للنساء. وبذلك تفشل عملية التمثيل السياسي للنساء إذا لم تفرض حصة معينة من النساء على الناخب، أو يتم تعيينها من قبل السلطة التنفيذية، وبذلك يتم اختبار النساء في العمل العام ويصبح هناك قبول مجتمعي لتمثيل النساء مع الوقت، والأداء الجيد للنساء في حقول الشأن العام يدعم هذا القبول.

لا تختلف نظرة أصحاب تمثيل النساء الحكومي عن سابقتها، فهي تقيم نظرتها على وضع النساء في المواقع الحكومية على أساس تعويد المجتمع على الوجود النسائي في الهيئات التنفيذية الأولى التي تجعل النساء على صلة مع المواطنين، وتظهر للمواطنين قدرة المرأة على إدارة الوزارة بوصفها أرفع منصب تنفيذي. وبالتالي تجعل إمكانية قبول الوجود النسائي في الهيئات القيادية الأولى وفي المواقع التمثيلية أكثر سهولة.

النظرة الثالثة وهي الأكثر شمولاً وتعقيداً، تعتمد على تغيير نظرة المجتمع إلى المرأة وقدراتها، وهو ما يحتاج إلى ثورة على كل المستويات الثقافية والاجتماعية والسياسية... وهي مسار يحتاج إلى وقت وعمل طويلين. فالنظرة التي صاغها المجتمع عن الأدوار الاجتماعية لكل من المرأة والرجل هي نظرة تم بناؤها خلال قرون، ولا يمكن تغييرها خلال سنوات. ونظرة المجتمع إلى السياسة بوصفها ميداناً للرجال فقط هي نظرة ثابتة في مجتمعات ذكورية بامتياز.

كما أن النظرة والبنية الثقافية للمجتمع تعطيان مواقع تفوقيه للرجال، وتنظر إلى المرأة بوصفها أقل في كل شيء. وهناك آلاف التفاصيل التي يمكن التدليل من خلالها على هذه النظرة الاجتماعية للمرأة، وتفكيك هذه النظرة يحتاج إلى جهد مكثف من قبل حركة نسائية تعي أهدافها، ورغم المصاعب الكبيرة التي تعترض هذه النظرة، إلا أن الأفق ليس مغلقاً. إن مطلب دمج المرأة في جميع مجالات المجتمع وبوصفها عضواً مساوياً للرجل في الحقوق والواجبات، هو مطلب قائم منذ عقود، وسيبقى قائماً لعقود قادمة.

وإذا كان الأساس النظري الذي تتم المطالبة به بهذه الحقوق مبنياً على مبادئ وأسس قوية لا تفرق بين الرجل والمرأة، فإن الممارسة الاجتماعية أقوى من أي معطيات نظرية. فإذا كان من الصحيح أن هناك إنجازات مهمة في أوضاع النساء جرت خلال العقود الأخيرة، على مستويات التعليم والخروج إلى العمل، ولكنه في إطار النظرة التقليدية للأدوار الاجتماعية للمرأة والرجل. وما تزال النساء يعانين من الأمية والفقر، ومن عدم توفر فرص العمل، ويمارس عليهن العنف بأرقام مرعبة... فرغم الإنجازات المهمة، إلا أن الواقع يبقى مختلفاً عن

البيانات التي تتم صياغتها لإعطاء صورة إيجابية عن الأوضاع التي تحققت للنساء في الكثير من البلدان، والتي نجد في الكثير منها والتي تدعي أوضاعاً متقدمة للنساء، أن أوضاعهن أكثر قسوة من أي تصور.

لا شك بأن دور المرأة وقدرتها على المساهمة في بناء المجتمع الذي تعيش فيه، يعودان إلى قدرة هذا المجتمع على قبول المرأة كمواطن طبيعي، وأكثر ما يتطلب هذا الاعتراف هو دورها في الشأن العام، وخاصة في التمثيل السياسي. ومع تمسك المجتمع بحزمة واسعة من المفاهيم التقليدية التي تحصر المرأة في دور الحفاظ على النسل وإدارة مطبخ البيت وترسيخ هذه المفاهيم في الثقافة اليومية، وهو ما يضع حواجز مرتفعة أمام خروج المرأة عن دورها التقليدي ويشكل عائقاً أساسياً أمام دمج المرأة، لا في المستوى السياسي فحسب، بل وفي المستويات الأخرى، مما يُبقي دورها محبباً على الدوام.

كما أن مكانة المرأة لا تتعلق بموقعها في البنى الاجتماعية، والحصار الاجتماعي الذي يُفرض عليها، بل وبوعي المرأة لذاتها ولدورها ولقوتها كفرد وكمجموعة اجتماعية، وهذا ما هو غائب حيث لا نجد هناك حركة نسائية واضحة المعالم والأهداف، وهي حركات تعتمد على الهوامش التي توفرها الأحزاب السياسية، ولكنها ليست حركات نسائية أصيلة تعتمد هموم ومتاعب وقضايا المرأة كأساس للعمل، بقدر ما يكون ذلك هامشياً في عملها، حتى في إطار المنظمات النسائية، لأن ولاءها بالأساس للقضية الأساسية التي يعمل من أجلها الحزب وليس لقضايا النساء، التي تبقى هامشية وعنواناً دعائياً لا غير.

فمشكلة المرأة وعلاقتها بالسياسة، لا تكمن فقط في الوصول إلى المواقع السياسية الأولى، لأن هذا الوصول في كثير من الأحيان وصول خادع. فوصول المرأة إلى موقع سياسي في قمة هرم السلطة لا يعني أن هناك تغييراً في النظرة الاجتماعية للمرأة، وإعادة النظر في الدور السياسي لها، بقدر ما يكون ذلك نوعاً من الديكور السياسي، بلا فعالية، وبلا انعكاس، والتمثيلات الديكورية تقوم على ترسيخ القاعدة لا على خرقها، من أجل ذلك فإن المناصب الوزارية التي شغلها النساء في العالم العربي، ما هي إلا مواقع هامشية.

إن العمل الحاسم يجب أن يكون في القاعدة، وهي وحدها الكفيلة بتغيير الصورة، والدور الرئيسي يقع على عاتق المرأة ذاتها، رغم أن مشكلة المرأة ليست مشكلة ذاتية للنساء بقدر ما هي مشكلة مجتمع نصفه معطل، ومشكلة مجتمع يعمل بنصف قدرته هي مشكلة تكاد تكون مستعصية.

إن معركة المرأة معركة مزدوجة دائماً، وهي كذلك في مجال المشاركة السياسية، هي معركة من أجل الحصول على الحقوق الطبيعية للنساء لأنهن يشكلن نصف المجتمع، وهي معركة من أجل الوصول إلى الديمقراطية. فالديموقراطية وحدها التي توفر الأساس الذي يعطي المرأة المجال الذي تعبر من خلاله عن ذاتها ومشاكلها وتطالب بحقوقها. فالمشكلة أصلاً تتعلق بالقمع المزدوج الذي تعاني منه المرأة، وهو لا حل له إلا بتغيير نظرة المجتمع إلى المرأة، وهو نفسه ما يؤدي إلى التعديل الطبيعي بنسبة تمثيل النساء في الإطار الحكومي أو التمثيلي. وبذلك لا تبقى المرأة أسيرة منحة الرجل والسلطة السياسية القائمة، بمنحها حصة تمثيل هنا ومنصب سياسي هناك، وقد أثبتت أن هذه المنحة لا

تلبث أن تزول عندما يعود المانح عن منحه لأنها تمثيل مفتعل، وليس أصيلاً. وبذلك تعود الأشياء إلى أصلها، وأصلها أن معركة المرأة مع الظلم هي معركة نسائية قبل أي شيء آخر.

الأسباب والعوامل التي تعيق عملية مشاركة المرأة في العملية السياسية

هنالك أسباب وعوامل كثيرة تعيق عملية مشاركة المرأة في العملية السياسية وعدم تواجدها بالحد العادل والمطلوب والمؤثر في مواقع صنع القرار منها:-

(1)- سيادة المفاهيم البالية أو المعادية لحقوق المرأة في المجتمع وعدم تقبل المجتمع لعمل المرأة.

(2)- عدم وعي المرأة نفسها لأهمية مشاركتها في العمل السياسي.

(3)- سيادة التسلط الذكوري على إدارة الدولة ومؤسساتها وسوق العمل والاقتصاد حتى في الدول المتقدمة واحتكار المناصب العليا من قبل الرجال.

(4)- توظيف النساء في أعمال خدمية تقليدية وبالتالي ضعف موقعهن الوظيفي والاقتصادي الذي يعد من العوائق الكبيرة أمام تمكين المرأة كي تصبح عنصراً هاماً ومؤثراً في مؤسسات صنع القرار.

(5)- تقسيم الأدوار التقليدية بين الرجل والمرأة في الأمور الاجتماعية والأسرية، إذ تتحمل المرأة دوماً العبء الأكبر في تربية الأطفال ورعاية الأسرة.

(6)- دور الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة لاسيما الصحافة الالكترونية سريعة الانتشار إلى الفكر الذكوري، في ممارسة التشويه الفكري للمرأة وإبقائها

أسيرة أفكار تسهم في الحط من قدراتها على المشاركة الفعالة في النشاطات العامة في المجتمع.

(7)- قلة وجود منظمات نسائية ناشطة في الدفاع الحقيقي عن المرأة دون التبعية لأحزاب سياسية مناهضة لحقوق المرأة - لاسيما في الدول العربية والإسلامية ودول العالم الثالث التي تكتفي بإيجاد لجان نسائية تهدف إلى تمرير سياساتها وتسويق برامجها وكسب عناصر وكوادر نسائية -.

(8)- تصاعد الحركات الإرهابية المناهضة لحقوق المرأة على صعيد العالم ، وبروز قوى الإسلام السياسي، التي يشكل فرض التراجع على المرأة وحرمانها من أي دور سياسي ، احد ابرز واهم مميزات برامجها السياسية وهذا بدوره يعد من العوائق الكبيرة أمام مشاركة المرأة في العملية السياسية والوصول إلى مواقع صنع القرار إذ تتعرض الكثير من الناشطات النسائيات إلى التهديد والقتل وانتهاك حقوقهن.

(9)- تفشي ظاهرة الفقر في كثير من دول العالم وحصول المرأة على الحصة الأكبر من نسبة الفقر ومن انتشار ظاهرة الاتجار بالنساء من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية واستعباد المرأة.

(10)- ظاهرة تفشي الأمية وانخفاض المستوى التعليمي للنساء وهذا يبدو ظاهر في كثير من الدول العربية ومناطق دول العالم الثالث، يعرقل مساعي الارتقاء بنسب التمثيل السياسي للمرأة.

(11)- الإطار الثقافي الذي يشمل القيم والقناعات الدينية ، قلة الخدمات وعدم مشاركة الرجال والمهام المتصلة بتنظيم المنزل ورعاية وتربية الأطفال وتؤكد لجنة سيداو بأن التقاليد الثقافية والقناعات الدينية في كل الدول لعبت دورا في تقييد دور المرأة في الحياة الخاصة ومنعتها من المشاركة في الحياة العامة وحتى في الدول التي تشارك المرأة فيها في السياسة تم حصر دور المرأة في قضايا تشمل البيئة والأطفال والصحة ولم تشجع على المشاركة في قضايا مثل تسوية النزاعات ، فضلا عن أن المرأة العاملة في السياسة والحكومة لا تنبؤ في العادة مسؤوليات تتعلق بالأمر المالية وميزانية الدولة.

أن مجال علم السياسة مجال معقد لكونه يرتبط بحياة المجتمع سواء كان المجتمع مجتمعا بدائيا أو متطورا. ويرجع هذا التعقيد إلى كون أن علم السياسة يبحث في ماهية القوة التي تأخذ لها صورة السلطة والتي يفترض وجودها البحث في كيفية عملها وتصرفها والأرضية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية التي تستند عليها. ولا بد من الوصول إلى معرفة تطور مفهوم القوة التي يتفرد المجتمع الإنساني بوضع القواعد لتنظيم ممارستها وإضفاء الصفة الثقافية عليها كمحاولة لإقناع أعضائه بقبولها. فلكون أن نشاطات الإنسانية تتميز بصفتي التصارع - صراع المصالح- والتعاون من أجل المحافظة على ديمومة المجتمع - فان فكرة التنظيم وفكرة الإقناع تعتبران الحجر الأساسي لتطور علم السياسة لأنهما يشكلان وجهي السياسة التي تدفع إلى المزيد من الجهد للتجديد من وسائلها لكون أن نشاطات الإنسان في تغير مستمر

والصراعات الناتجة عنها تفرض مزيدا من التنظيم ومزيدا من محاولات الإبداع الفكري لترسيخ فكرة الإقناع بزيادة درجات التعاون البشري داخل المجتمع الإنساني. يضاف إلى ذلك أن علم السياسة يبحث في إشكالية الدولة كتعبير عن القوة الجماعية للمجتمع المنظم وذلك من خلال دراسة تشكيلات مؤسسات الدولة ووظائفها والصلاحيات المناط بها للقيام بنشاطاتها بهدف المحافظة على صيرورة المجتمع، من جهة ومن جهة أخرى، يبحث في علاقاتها مع نظيراتها في المجتمع الدولي أو مع المنظمات الدولية الهادفة بالدرجة الأولى المحافظة على كيانهما الدولي وذلك من خلال محاولاتها إشباع مصالحها الحيوية والمحافظة عليها. ويبحث علم السياسة أيضا في سلوكية القائمين بالعمل السياسي ودراسة شخصيتهم ودوافع أعمالهم وتصرفاتهم .

ولكن وقبل البدء في البحث في مجالات هذا العلم يجب التفريق بين ما هو سياسة كممارسة وما هو علم السياسة فكل ما يدور على السنة الناس، حكاما أو محكومين، يمكن وضعه في مجال السياسة والتي تنطوي في حيثياتها تلك المعطيات المجانية التي يتناقلها الناس والتي لا تستند في غالبيتها على التحليل العلمي بل تبني جل تصوراتها على المعطيات المبسطة الفاقدة لكل بعد فكري مثال حالة التحليلات المقدمة من قبل الصحفيين والسياسيين الذين تبنا السياسة كمورد رزق. ولكون أن معطيات هؤلاء تنحصر في قضايا اجتماعية أو حوادث اجتماعية ولو كانت لها

علاقة مع السياسة فهي تبقى في جوهرها تعبير عن حوادث وقضايا اجتماعية لسبب تغليب المصالح الضيقة الشخصية على المصالح العامة. وعليه فان صراعاتهم وتعاونهم يمكن وضعها في مجال العمل السياسي . وبهذا فان الممارسة السياسية تختلف عن معطيات علم السياسة من زاوية أن هذا الأخير يستند في إفراز معطياته على البحث العلمي الذي يعني الملاحظة الدائمة للظواهر وتحليل أسباب وجودها وكيفية عملها، أي معرفة ديناميكية عملها ومقارنتها بشكل دائم مع ما سبق من ظواهر للوصول إلى نتائج يمكن رصدها والتوقع لما قد يحدث في المستقبل. ولهذا فان الهدف من القيام بتلك المقارنة هو الحصول على نتائج مستقبلية يستفاد منها في التصدي أو التعامل مع مجريات الأمور أو تغييرها. وبعبارة أخرى أن رفض علم السياسة لمنطق المعطيات المجانية والتحليل المبسط وببحثه فيما وراء الشيء وفي أعماقه يعود إلى كونه ذلك العلم الذي يبحث في القضايا الاجتماعية الخاصة التي لها علاقة مباشرة بتلك الظواهر المرتبطة في داخل المجتمع بوجود السلطة السياسية التي تأخذ على عاتقها تحديد وفرض القرارات الجماعية بمعنى آخر أن البحث في مجالات أو قضايا تقتضي ضرورة وجودها تدخل السلطات السياسية لما لديها من صلاحيات واختصاصات وموارد تساعد على معالجة قضايا لها علاقة مباشرة بكل ما يتعلق بالمصالح العامة للمجتمع والتي قد يثير عدم الاهتمام بها مخاطر قد تهدد استقرار المجتمع نفسه بسبب تنازع المصالح مثلا وتأثير ذلك على تنظيم المجتمع كمحاولة

تهدف إلى إبقاءه في عالم مليء بالمتغيرات. وعليه يجب على علم السياسة بأن لا يستجيب إلى العاطفة ولا إلى ردود الفعل الآنية بل عليه أن يقوم بعملية جمع المعلومات وتحليلها وعقد المقارنة مع حوادث سابقة أو قضايا تتعلق بالسلطة السياسية أو بمواقف أفراد المجتمع في أوقات معينة وذلك بهدف تقديم تفسير لوجودها. ولا يمكن التوصل إلى نتائج علمية إلا من خلال استقلالية الباحث العلمي في هذا المجال عن منطق السلطة أو التكوينات السياسية، حزبية كانت أو غير حزبية. ويعود سبب التأكيد على هذه الخصوصية إلى أن منطق السلطة أو تلك التنظيمات دائماً ما يكون مرتبطاً بالمصالح الضيقة مما يفسد من عملية المقارنة لأن هذه السلطة أو التنظيمات تجبر من ينتمي إليها بالالتزام بمنطقها لتحقيق أهداف معينة. ولهذا السبب نرى أن تخلف علم السياسة في بعض مناطق العالم يعود بالدرجة الأولى إلى غياب هذه الاستقلالية التي تتعارض مع معطيات السلطة والتنظيمات السياسية القائمة وتجرد عنهم حيادية عملهم وتسلبهم حرية الانتقاد التي تعتبر الأرضية الأساسية للوصول إلى معرفة الحقيقة. وعليه فإن القول بجمع المعلومات وتحليلها وعقد المقارنة فيما بينها بهدف الوصول إلى معرفة الحقيقة يعني بأن هناك منهجية لأبد من الالتزام فيها كأى منهجية لأي علم كان من العلوم الإنسانية تهدف إلى الإجابة على :

أولاً، عن أي شيء نبحت .

وثانيا، الكيفية التي يتم بها البحث .

بمعنى آخر تتركز عملية البحث على المجال الذي يراد البحث فيه ومن ثم طريقة البحث، وهي عمليتين متداخلتين في آن واحد.

أن القول بأن علم السياسة يبحث في حياة المجتمع السياسية الداخلية منها والخارجية بسبب وجود سلطات سياسية يعني تحديد استخدام معطياته فقط بهذا المعنى وهذا ما يقلص من مجالات التي يمكن لهذا العلم بحثها. فقصر مفهوم السياسة فقط على وجود السلطات يعني التزام معطياته بتحليل ودراسة النظام كما هو قائم وذلك بإخراج كل ما يحيط بهذا النظام من إشكاليات وتنظيمات وقوى سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية لكون أن نشاطاتها تفتقد إلى صفة القرارات الجماعية. أن هذا التحديد في فهم السياسة يتناقض مع الواقع الاجتماعي للمجتمع الحديث حيث تتداخل الظواهر في كونها أسباب ونتائج وذلك لتداخل عوامل وجودها. ويدور محور هذه العوامل حول فكرة الصراع من اجل القوة بهدف خلقها وتقاسم مصادرها. ولهذا السبب أعطي أو ارتبط مفهوم السياسة بفكرة القوة لان استخدام هذه الأخيرة ما هو إلا نتيجة التنازع بين أطراف أو مؤسسات وتنظيمات على المصادر المالكة لهذه القوة مما حدا ببعض بان يصف السياسة كمرادف للقوة، لكون انه ينضوي في طيات اصطلاح كلمة السياسة فكرة (.. الإرغام على استعمال القوة). ومن هنا ولدت فكرة ضرورة دراسة وتحليل ليس فقط النظام القائم الشكلي وإنما أيضا كل الأطراف و المؤسسات

والتنظيمات والقوى التي يتشكل منها المجتمع المدني لمعرفة مكوناتها والكيفية التي تتم فيها فكرة توزيع مصادر القوة. وعليه فانه يمكن تحديد مجال السياسة (بكل ما يتعلق في المجال الداخلي وكذلك المجالات الدولية والعالمية). وبهدف معرفة معنى القوة التي تعتبر في أساس تكوين التنظيمات والمؤسسات فللمرء أن يتساءل هل تختلف القوة السياسية في معناها عن أي قوة اجتماعية أخرى ؟

معنى القوة السياسية

تعني القوة التي وصفها الإغريق قديما بأنها القوة المفسدة وان شكلها المطلق مفسدة بشكلها المطلق هي تلك العلاقة الاجتماعية المتداخلة بين الحكام والمحكومين، التي تتحدد بقدرة التأثير بين مصدرين، المؤثر من يملك والمتأثر من لا يملك قدرة التأثير على الآخرين. أما لماذا وصفت بالمفسدة فيعود سبب ذلك ليس لتملكها منطقتها الخاص بها، بل لان علاقات القوة تفرز نوعا من العلاقات الاجتماعية التي تفرض على القائمين بها الابتعاد عن القواعد المكونة للمجتمع بسبب تشابه المصالح المشتركة بينهم والتي هي في أساس قيام الشعور بالوعي الطبقي الذي يعبر عنه من خلال ما يسمى بثقافة السلطة. وإذا كانت هذه الثقافة تجد لها في أرضية المجتمع الثقافي بعض المرتكزات، إلا إنها تبتعد عنها من زاوية درجة اندماجها وتميزها عنها من خلال نوعية العلاقات التي تربط أفرادها. وعليه فان القوة السياسية تعني تلك القوة الاجتماعية التي ترتبط أو تتبلور فقط في نطاق الدولة والسلطة لان هذه الأخيرة

وجدت من اجل تنظيم العلاقات بين الأفراد والتأثير على سلوكهم وذلك من خلال السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ولا يعني تعريف القوة بهذا المجال عدم تواجدها في مجالات أخرى، فعلاقات المجموعات ذات المصالح في تحقيق أهدافها سواء كان ذلك في علاقتها مع السلطة أو في علاقتها مع بعضها البعض يمكن أن توصف بأن هذه المجموعات تملك القوة مادامت تملك قدرة التأثير على تغير من مسيرة الأشياء لهدف تحقيق مصالحها . وعليه فان القوة السياسية تعبر عن علاقة اجتماعية وليس عن صفة مرتبطة بتنظيم ما أو بشخصية معينة. وأساس هذه العلاقة تعتمد على قوة التأثير التي يتمتع بها فرد ما أو مجموعة معينة أو دولة في التغير من سلوكية فرد ما أو مجموعة معينة أو دولة أو دول. بعبارة أخرى، أن منطق القوة يعني تلك العلاقات التبعية التي تنشأ نتيجة التفاوت بالمستويات بين مالك لعوامل مادية ومعنوية وآخر وخاضع لها، عوامل تملك القدرة بالتأثير على سلوكية الخاضع والتي يمكن أن تأخذ لها ثلاث إشكال :

1- في تقييد حرية شخص مقابل شخص آخر أو مجموعة مقابل مجموعة أو دولة مقابل دولة كالقرارات الدولية المتخذة ضد دولة ما أو شخصية سياسية معينة.

2-علاقات القوة هي أيضا علاقات تبادل المنافع بين مجموعتين تختلفان من زاوية طبيعة كل واحدة منهما، كالعلاقات السياسية والاقتصادية بين عالم الجنوب والشمال.

3- القوة هي علاقة إجبار في التغيير من سلوكية الآخر كالإجراءات المتخذة ضد دولة لإيقاف مثلاً برنامجها النووي أو إيقاف استخدام عنف سلطة ما ضد مواطني بلدها. أما كيفية القيام بهذا التأثير فيمكن تحديد ثلاث طرق للوصول إلى ذلك:

1- سلطة التهديد

2- سلطة الإقناع

3- سلطة التعويض

في الواقع تعني سلطة التهديد التلويح باستخدام القوة اللجوء إلى الوسائل المادية - العنف والقمع - سواء كان ذلك باتجاه الخارج ضد دولة ما، أو باتجاه المجتمع الداخلي بهدف تحقيق الأهداف المنشودة للسلطة مثال علاقة السلطة مع بعض الأقليات المكونة للمجتمع . أما فيما يخص سلطة الإقناع فإنها تعني استخدام القوة اللامادية بممارسة التأثير على رغبات المتأثر ومتطلباته واختياراته من أجل التغيير من سلوكيته لتصبح مطابقة مع رغبات صاحب التأثير مثل محاولة السلطة إقناع المضربين على العمل أو المهددين باللجوء إليه بعدم اللجوء إلى هذا الأسلوب في فترة معينة. أما سلطة التعويض فإن المقصود بها قدرة مالك التأثير على ضمان تغيير سلوك الخاضع من خلال تقديمه للمغريات المادية والمعنوية لضمان استمرار

خضوعه مثال على ذلك، تقديم المساعدات الدولية لغرض ضمان وقوف دولة ما - الخاضعة - مع الدولة المانحة للمساعدات، الاقتصادية منها أو العسكرية.

وكما يبدو واضحاً أنه لا يمكن فصل هذه الطرق الواحدة عن الأخرى لأن إبعاد أي واحدة منها يعني فقدان القوة لقدرتها في التأثير. أما آليات الوصول إلى ذلك فإنها تقوم على أساس نفسي يتحدد بدوافع قبول أو رفض فرد أو مجموعة وحتى دول لهذه السلطات الثلاث. ومن بين أهم هذه الطرق المستخدمة لزيادة حجم التأثير أو استمراره هي: آلية التلاعب بالمعطيات والمشاعر والتي تعني إخفاء على المتأثر الأهداف والنوايا الحقيقية المحفزة لصاحب التأثير، وذلك باستغلال الأحاسيس الأكثر بدائية لدى الإنسان مثل مشاعر الخوف وذلك باستخدام المعطيات المجانية وتقييماتها التي تستند على فكرة تصوير الآخر بشكل بغيض بهدف إثارة مشاعر القلق التي تدفع بالفرد والدولة بالارتقاء في أحضان خالق هذه الصورة. ولمعرفة الواقع الاجتماعي الذي تمارس فيه القوة السياسية فمن البديهي أن يتم التعرف على معاني النظرية السياسية التي تم وضعها كأداة لتفسير وتحليل الظاهرة السياسية.

التحليل السياسي المقارن

يثير وجود التجمع الإنساني في صيغة المجتمع قضيتين : الأولى وتحدد بالسؤال التالي كيف يمكن حل الصراعات الناتجة عن وضعية التجمع ؟ والثانية وتحدد في السؤال كيف يمكن المحافظة على التجمع واستمرار بقاءه ؟ لقد قدم المختصين في

علم السياسية والاجتماع عدة نظريات تقترح تفسيراً للإجابة على هذين السؤالين. وهناك أربع معاني للنظرية السياسية فهي تعني :

أولاً : تلك الأفكار التي تحاول تفسير ظاهرة السلطة وتحليلها، وذلك من زاوية طرح مجموعة من الأسئلة حول ماهية السلطة وكيفية تمكنها من الحصول على شرعية وجودها، أو ما هي السلطة العادلة، أو كيف يقام النظام الاستبدادي مثلاً.

ثانياً : دراسة الفكر السياسي من زاوية نشأت هذه الأفكار بمعنى الظروف التي قادت إلى ظهورها .

ثالثاً : تلك الدراسات التي يدور محتواها حول البحث عن خصوصية المجال السياسي بمعنى التعرف على أو البحث في مجموعة الأفعال التي يقوم فيها الأفراد والتي من خلالها يفسر الأفراد العاديين سلوكهم السياسي بمقارنته مع أفعال أفراد عاديين آخرين يشاركونهم في نفس اللعبة السياسية

رابعاً : مجموعة الافتراضات والمقولات التي تطرح من أجل تقديم تفسيراً للعبة السياسية .

في الحقيقة أن كل هذه المفاهيم تتداخل فيما بينها لتفسير الظاهرة السياسية التي تعني في معناها هنا ليس فقط كوسيلة وجدت من أجل تنظيم المجتمع بهدف إيجاد الحلول للصراعات الدائرة حول تقاسم المنافع وتوزيعها وكأداة في المحافظة على وجود هذا

التنظيم واستقراره، بل أيضا كبدعة فكرية يراد من خلال المقولات التي تقدمها البحث عن القناعات لدى أعضاء المجتمع بالقبول بالحلول المقدمة فيما يخص تصارع المصالح وتوزيع المنافع وبهدف الحصول ليس فقط على شرعية هذا التصرف وإنما أيضا كمحاولة للخروج من حالة التكامل إلى حالة الكمال من خلال المقولات النظرية التي تقدمها لتفسير وجودها. ولذلك فإن التعريف الذي يقدمه تيموتي.س. ليم Timothy.C.Lim يوضح هذا التداخل فبالنسبة له تعرف النظرية بكونها (تمثيل مبسط للواقع..وهي الإطار الذي يتم في داخله ليس فقط اختيار الحوادث وإنما أيضا تقديم تفسير لها) وتحليلها أي بعبارة ثانية أن هدف وجود النظرية هو في المساهمة والمساعدة على تحديد الوقائع والأحداث التي لها معنى معين بسبب قوة تأثيرها على أوضاع المجتمع، أي إفراز الوقائع وترتيبها حسب تأثيرها وذلك بهدف تقديم تفسير لها حيث تكمن وراء معطياتها محاولة الحصول على شرعية السلطة في تصرفها. فما هي المدارس التي تناولت دراسة النظرية السياسية لتقديم تحليل لظاهرة السياسية:

أولا- التحليل الماركسي : يركز هذا التحليل على المجتمع بكامله كنقطة انطلاق حيث يعتبر المجتمع كتنظيم عضوي يقرر فيه العامل الاقتصادي وبشكل حتمي ادوار كل من الأفراد والمجموعات. فالعامل الاقتصادي المرتبط بنظام الإنتاج القائم على الملكية الخاصة يقسم المجتمع إلى مجموعتين، تلك التي تملك الرأسمال وتلك التي لا

تملك وتستغل من قبل الأولى. وهذا العامل هو المسؤول عن هذا التقسيم، حيث يهدف من وراء ذلك ضمان استمرارية النظام القائم على الاستغلال لصالح الطبقة المالكة. لذلك فكل ما يصدر من نشاطات فكرية أو جسدية إنما هي نتيجة للتقسيم المرتبط بنظام الإنتاج. ومن بين تلك النشاطات الصراع الطبقي الذي يخلقه هذا التقسيم الذي يدفع بالمالكين لأدوات الإنتاج إلى الخلق الفكري في مجال مفهوم الدولة ومؤسساتها أولاً وللجوء إلى أيديولوجية مؤسساتها كالمدرسة والعائلة والمراكز الدينية وأجهزة الإعلام ثانياً، وأخيراً اللجوء إلى المؤسسات الأمنية والعسكرية والبيروقراطية، لتثبيت آليات الفرض بما فيها استخدام العنف كوسيلة لضمان ديمومة النظام. بمعنى آخر أن السياسة ومن خلال كل وظائف هذه المؤسسات تعمل على ترسيخ التقسيم الطبقي داخل المجتمع بين مالك ومستغل. وبعبارة ثانية إن السياسة لا تتمتع بأي استقلالية وإنما هي وسيلة لتثبيت علاقات السيطرة الرأسمالية لمالكي وسائل الإنتاج لكونها تعبير عن مصالح هذه الطبقة. وبناء على هذه الوضعية فأن القول بوجود استقلالية للسياسة ما هو إلا تعبير عن وهم فالبناء (... الفوقي السياسي الذي يتدلى رسمياً من البناء التحتي الاقتصادي ما هو إلا انعكاس للصراع الطبقي المنحدر من التناقضات الخاصة لطريقة الإنتاج). في الواقع إن كان هذا التحليل ينكر على السياسة استقلالها فهناك من بين الماركسيين من يؤمن بوجود استقلالية نسبية للسياسة. فبالنسبة

لكرامشي Gramsci هناك عاملين يجب التمييز بينهما في البناء الفوقي فهناك، أولاً المجتمع المدني الذي له علاقة بالإيديولوجية بكل أشكالها - الدين، القانون، الثقافة والإعلام - . وهناك ثانياً المجتمع السياسي المؤسس من قبل الدولة وأجهزتها القمعية . وأن الفرق بين هذين المجتمعين تحدده القدرات التي يتمتع بها تنظيم المجتمع المدني ضعيفة كانت أم قوية. فإذا كان هذا المجتمع يعاني من ضعف في تكوينه فإن الدولة تكون في هذه الحالة أداة بيد الطبقة المسيطرة اقتصادياً التي تستخدمها كوسيلة لضمان استمرار سيطرتها الطبقيّة. أما إذا كان المجتمع المدني يتمتع بقوة تنظيمه فهناك مساهمة مشتركة من قبله ومن قبل الدولة في دعم هيمنة الطبقة البرجوازية، وبدون اللجوء إلى العنف مستغلة بذلك قيم إيديولوجية هذه الطبقة على خلق الخضوع والاقتران لدى المواطنين بسيطرة الدولة وأجهزتها. وحسب هذا التحليل فأن هذه المساهمة من قبل إيديولوجية الطبقة البرجوازية تمنح للسياسة تلك الاستقلالية النسبية التي تعيشها الأنظمة الغربية وذلك من خلال الأهمية التي تعطى إلى الأيديولوجية ومؤسساتها في عملية إعادة الإنتاج الطبقي للمجموعة المسيطرة اقتصادياً. إلى جانب هذا التحليل هناك التحليل الذي يقدمه بيير بورديو Bourdieu Pierre والذي يركز فيه على أن المجال السياسي وإن كان يعطي الانطباع باستقلاليته، إلا أنه في الحقيقة يبقى خاضعاً للمقررات الاجتماعية والاقتصادية التي تكون أو تشيد هذا المجال في إنتاج أو إعادة إنتاج العلاقات الطبقيّة. كيف يتم ذلك؟

حسب هذا التحليل أن المجتمع بكليته يشكل مجالا اجتماعيا يتشكل أو يتكون من شبكة من العلاقات شيدت أسسها على فكرة الصراع بين المجموعات وضمن منطق اجتماعي يقرر أوضاع المنافسة بين مكونات هذا المجال، وفي القيام بعملية إنتاج وإعادة إنتاج هذه السيطرة. أن فكرة الصراع داخل هذا المجال وحسب هذا التحليل لا تقوم على أسس مادية صرفة بين مالك ومستغل على غرار التفكير الماركسي الكلاسيكي وإنما تقوم أيضا على أسس غير مادية كتنافس بين المجموعات والمؤسسات الثقافية أو كتنافس الرمزي بينهما من أجل التفاخر على السمعة الاجتماعية. وهذا المسلسل من عمليات الصراع والتنافس أن فسح المجال إلى تغيير المواقف والتقليل من حدة الصراع الرئيسي الاقتصادي، فانه يعطي الانطباع لدى محتلي هذه المواقع بأنهم لا يشكلون طبقة وإنما يحسبون كأفراد أو هيئات أي إنهم يتمتعون باستقلالية مقابل الرأسمال وذلك في قدرتهم على تغيير الأوضاع. ولكن (الهيئات - أفراد أو مجموعات - عندما تعتقد بحريتها داخل المجال الاجتماعي فإنها غالبا ما تتبع القواعد المفروضة عليها من قبل المسيطرين) أي الرأسمال الاقتصادي أو الرأسمال الثقافي حيث يمكن التعرف على هذه القواعد من خلال طريقة التصرف. والمقصود هنا بالتصرف (تلك الأحكام المستمدة والقابلة لتكرار والتي تختلف عن العادة بكونها ليست تلقائية وميكانيكية بل كشيء منتج وليس كشيء إنتاجي في حين تعتبر العادة كشيء مكتسب). أن تصرف هذه الهيئات، مجموعة كانت أم أفراد، هي

في الواقع نتيجة لعملية التنشئة الاجتماعية للمجال الاجتماعي التي رسخت قواعد ومفاهيم وتصورات في نفسيها. وبالتالي فإن ما ينتج عنها من نتائج يعكس مواقف مكتسبة لا دخل للتفكير فيها. بمعنى آخر أن التصرف كما يراه بورديو إنما هو نتاج عملية المعالجة التي تذهب إلى إعادة إنتاج منطق المعالجة الموضوعية مع إدخال بعض التغييرات عليه، لذلك يعتبر التصرف (كما كينة للتغيير الذي نعيد فيه إنتاج الظروف الاجتماعية لمنتوجنا الخاص) أي وضعنا الخاص وبشكل أنه لا يمكن التفريق بين ما هو ناتج وما هو منتج.

في الواقع تثير وضعية فكرة عدم التساوي بين مصادر التأثير بين مسيطر وخاضع، بين مالك وتابع، لدى الخاضعين شعورهم بضعفهم أمام إغراءات قيم الثقافة البرجوازية ويدفعهم هذا الشعور لتقليد سلوكية المسيطرين في المجال الاستهلاكي بهدف التساوي معهم وأن هذا التظاهر بالتساوي إن اشعر الأفراد والمجموعات باحتلالهم لموقع اجتماعي أعلى فإن هذه العملية هي وراء عملية إعادة إنتاج نفس الظروف الاجتماعية وهي وراء هذا الشعور بالاستقلالية والشرعية التي تتمتع بها الطبقة المالكة في قيادة السلطة. وفي الواقع هناك فرق بين وعي الفرد فعلياً بظروف واقعه وبين التظاهر بمظهر احتلال موقع جديد، لأن هذا الأخير يبنى على أحلام ورغبات المتظاهر أو باقتنائه لبعض مكونات الموقع الاجتماعي في أعلى الهرم الاجتماعي. وبالتالي لا تستدعي الضرورة لاقتنائها إلى استخدام العنف فإنه يكفي أن

يتم ترسيخها في دواخل نفسية الفرد عن طريق، زيادة المغريات وفسح المجال وإعطاءه الإمكانية للحصول عليها أو لإشباعها ومن ثم ترك آليات التنشئة الاجتماعية تلعب دورها في عملية ترسيخ هذا الشعور باحتلال موقع جديد. وعليه فان كل المظاهر المرافقة بالشعور باحتلال موقع والناجمة عنه، ستعتبر كأشياء طبيعية بفعل طريقة أو آليات الأسس المنظمة للمفاهيم والمواقف التي يملكها كل فرد بسبب موقعه الاجتماعي والذي سيعبر عنها وكأنها تعبير عن النتائج التاريخي الفردي والجماعي وذلك من خلال عمله وفكره. وبفضل قدرة هذه آليات في ترسيخ هذه المفاهيم والمواقف في الشعور الجماعي للطبقات الشعبية فانه يمكن إعادة نفس العلاقات الإنتاجية التي وضعت أسسها المجموعات المسيطرة كما وكأنها أشياء طبيعية.

ثانيا- التحليل ألنسقي السلوكي: ينطلق هذا التحليل من المجتمع أيضا حيث يعتبر هذا الأخير كنتيجة للتنسيق بين الأدوار والتي تعكس تداخل نشاطات الأفراد الهادفة إلى إشباع مصالحهم الشخصية ، ولكن مع اختلاف جوهري عن التحليل السابق من زاوية إن مفهوم السياسة هنا لا يعكس فكرة تعارض المصالح والتناقضات الطبقية بل إن مفهومها يعكس تلك الإجراءات الهادفة إلى تقسيم المصادر والعوائد الصادرة منها بين الأفراد والمجموعات. وتعكس القرارات التي يتوصل إليها الأفراد والمجموعات طبيعة هذه الإجراءات والتي تأخذ لها صفة السلطة. وعليه فان السياسة تعني هنا مجموعة النشاطات الهادفة للتأثير على صناعة هذه القرارات وان جل هذه النشاطات

تأخذ لها صفة النظام عندما تتلاءم مع الأهداف التي ترغب الوصول إليها. ولكونها تأخذ صفة النظام فهي تترجم بذلك دور المجموعات كفاعلين لهم ادوار محددة وفي مواقع متداخلة داخل المجتمع الكلي. وكنتيجة لهذه الأدوار فمن لا يواظب على استمرار نشاطه بتداخله أو تفاعله مع الآخرين يخرج من العملية السياسية أو من المسرح السياسي كنتيجة لفقدان فعاليته في تقوية نشاطات المجتمع بأكمله. أن ممارسة هذه النشاطات التي أخذت لها تسمية النظام لا تكون معزولة عن البيئة، بل إن عملها يكون متأثر بالبيئة التي تدار فيها هذه النشاطات، وهذه البيئة هي البيئة الداخلية، يضاف إلى ذلك أيضا البيئة الخارجية التي لها نفس التأثيرات على النظام. فكل من البيئة الداخلية والخارجية يؤثران على نشاطات النظام . ولذلك فان النظام السياسي هذا ومن وجهة واضعه ديفيد استن David Easton يشكل صندوق اسود لا يمكن التعرف على طبيعته إلا من خلال هذا التفاعل المتنوع بين النظام وبين البيئة المحيطة من حوله. وعليه ومن اجل معرفته فلا بد من تحليل الآليات هذا التفاعل بمعنى آخر معرفة آثار وأنواع التأثيرات التي يتعرض لها والكيفية التي يتعامل معها.

هناك الدواخل التي تتكون من المطالب البيئة السياسية والدعم المقدم من قبلها إلى النظام .حيث تعكس المطالب مجموعة الرسائل الموجهة للنظام من قبل البيئة والتي تتضمن تطلعات المجموعات والأفراد اتجاه النظام التي يراد إشباعها .وللوقوف على

هذه المطالب يجب تحليل طبيعتها من اجل تحديد أهمية كل واحد منها والإمكانية التي تتوفر لدى للنظام في قدرته على إشباعها وبنفس الوقت للحد من تزايد المطالب التي لا يمكن إشباعها لعدم توفر المصادر أو لنقص في الموارد. أن تعامل النظام مع هذه المطالب له نتائج تعرف بالخوارج تتضمن ردود فعل النظام باتجاهها تأخذ لها صورة قرارات وبرامج وعمل حيث يمكن وضع جلها تحت اسم السياسة العامة للحكومة. وبالطبع استجابة النظام لهذه المطالب يهدف بالدرجة الأولى إلى تعزيز مواقعه من زاوية دعم وجوده السلطوي والذهاب إلى مدى ابعده في عملية التعامل مع البيئة الداخلية لإنجاز أهداف أخرى غير التي طرحتها البيئة. وكما يبدو لنا أن النظام هنا يمكن وصفه كمكان لتبادل المعلومات وتنفيذها. فعلى قدرة النظام في إشباع وأثارت تطلعات جديدة لدى البيئة من خلال قراراته، سوف تساعده على خلق التغذية الاسترجاعية التي لابد منها لاستمرار وجوده. فلكون أن إثارة مطالب جديدة داخل البيئة وتزايد التطلعات إلى أهداف جديدة سوف تضاف إلى النظام كدواخل جديدة يفترض إشباعها. أي أن عملية دعم النظام تظهر من خلال المواقف العامة للمواطنين باتجاه عمل النظام والتأييد والانضمام إلى العمل الحكومي وذلك من خلال تعلق المواطنين بأوامر النظام وقواعد عمله. وبهدف الوصول إلى هذه النتيجة يلعب النظام بمؤسساته على دور التنشئة السياسية والاندماج الثقافي وعلى المعطيات السياسية لتثبيت هذا الدعم. وعليه فعلى قدرة النظام في خلق المطالب الجديدة والدعم سيحافظ

على عملية التغذية الاسترجاعية feed back مستمرة التي ستضمن له استقراره وجوده ويتمكن بذلك في الحصول على الشرعية والمحافظة عليها. ومن خلال هذه الآليات يمكن تفهم ليس فقط عمل النظام السياسي بل أيضا استقراره لان فشل النظام في الاستجابة إلى مطالب مواطنيه يعني توقف عمل النظام في قدرته على خلق عملية التغذية الاسترجاعية التي يحتاج لها من اجل استمرار الدعم له.

في الحقيقة أن مقارنة التحليلين المذكورين أعلاه تبين لنا أن الأول - التحليل الماركسي - يركز على كل التناقضات مهما كانت طبيعتها وتفعيلها من اجل الوصول إلى حلول لها في حين يعتمد الثاني - التحليل النسقي - على قدرة المساومة في تغيير الأشياء. هذا من جهة ومن جهة أخرى أن تركيز التحليل الأول على حتمية الصراعات وربطها في عملية التأطير الأيديولوجية يؤطر العملية السياسية ويفقد النظام القدرة على التفاعل مع تغيرات الواقع الداخلي والخارجي في حين أن انفتاحه الثاني على تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية يدعم قوة النظام في مواجهة الأزمات بفضل قدرته على المساومة لتجاوز المصاعب وللتصدي لعملية التآكل ألحامضي للفكر المؤطر بأيديولوجية ما. ويظهر هذا العيب إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار بان النظام يعمل هو الآخر داخل بيئة دولية ومطالب هذه البيئة تدخل هي الأخرى كدواخل لابد من إشباعها إذا ما أريد للنظام استمرار دولته واستقرارها ضمن عالم العلاقات الدولية. فالفشل في عملية التفاعل وعدم التوصل إلى قرارات تدعم عملية

التغذية الاستراتيجية الدولية ستنعكس على النظام نفسه في تأخره بكل الجوانب وهذا النقص في التعامل يفسر بعض من المشاكل الدولية المعاصرة التي تعاني منها بعض الأنظمة. ويفسر انفتاح القسم الآخر من الأنظمة على الخارج للاستفادة من هذا التفاعل لتقوية قواعد وجودها الدولي والسياسي، نجاحها في تجاوز العقبات.

أن النقد الذي يمكن أن يوجه إلى التحليل ألسقي هو في مبالغته بقدرة النظام على تجاوز الأزمات لأنه ينطلق بشكل مسبق من فرضية أن كل من لا يتفاعل مع العملية السياسية يخرج منها. والتساؤل الذي يطرح هو لماذا لا تشارك بعض القوى بهذه العملية وما هي المعايير التي يمكن وضعها لإفراز من لا يشارك في التفاعل في العملية السياسية؟ أن هذا التحليل لا يفسر في الواقع لماذا أسباب استمرار الصراعات السياسية داخل النظام والتي قد تقود إلى تغييره رغم توافر كل عناصر استمراره. ولا يقدم من جهة أخرى أي تفسير لاستقراره بعض الأنظمة الدكتاتورية التي وجدت على الساحة السياسية ولا لدور الدولة في هذا الاستقرار. يضاف إلى ذلك أن هذا التحليل لا يمكن تطبيقه خارج مكان بيئة نشأته - الولايات المتحدة - لكون يتجاهل طبيعة المجتمعات وخصوصية كل واحدة منها وهذا النقد دفع ببعض المختصين بالعلوم السياسية وعلى رأسهم الموند وباول اللذان أصدرتا كتابهما المشهور (السياسات المقارنة) في سنوات الستينات بطرح معايير أخرى متعلقة بالعملية السياسية. وقد أعطي لأسلوب تحليلهم للنظام السياسي تسمية (التحليل الوظيفي). يضاف إلى ذلك

هناك النظرية الداعية (بالتفاعلية المتداخلة) التي وضعها كل من ميشيل كروزير وإيرهارد فريديريج في كتابهم المعروف (الفاعل والنظام) الصادر عام 1977 وهناك نظرية أخرى وضعها كل من بيتر بيرجير وتوماس لوكمان في كتابهم البناء الاجتماعي للواقع 1996 والتي تعرف (بالنظرية البنوية) وأخيرا هناك التحليل التعاوني الجديد أو التحليل التعاوني المفتوح. فما هي خصوصية كل واحدة من هذه النظريات؟

ثالثا- النظرية الوظيفية: أن تطور منطلقات هذه النظرية جاءت كنتيجة لصعوبات التي واجهتها دول العالم الثالث لتطبيق نماذج السياسة الغربية في مجتمعاتهم. فالصعوبات التي واجهتها الكثير من دول العالم الثالث في اقتباس هذه النماذج والاحتذاء فيها كأداة في عملية التحديث كانت تكمن في عدم قدرة النظام السياسي بالقيام بوظيفته وليس إلى أسباب تعود إلى تخلف أسسه. وان هذه الوضعية كانت وراء وضع كل من كابريل الموند Gabriel Almond وجورج باول Georges Powell لفرضيتهم القائلة بان في أساس كل عملية اقتباس لابد أن يكون هناك وجود قاعدي للوظيفة السياسية التي تساهم في إعادة إنتاج النظام بشكل آلي لضمان تبنيه في بيئة معينة، ويفترض بان يكون هذا الأساس موجود في كل الأنظمة السياسية. وعلية ومن اجل التوصل إلى معرفة هذا الوجود فان التحليل ينصب على تشخيص أسس هذا الوجود في بيئة معينة.

في الحياة أُلغاز يحار الناس في حلها، ومن الكُتّاب من يُنفق مجهودًا غير قليل في محاولة حلّ هذه الألغاز؛ فأيهما أسبق في الحياة: الدجاجة أم البيضة؟ ولعل من أُلغاز الحياة ما بين سياسة أمة من الأمم وأخلاقها من تفاعل؛ فهل هي السياسة التي تؤثر في أخلاق الأمة؟ أو أن أخلاق الأمة هي التي توجه سياستها؟ وعندنا أن الأمرين متلازمان تمام التلازم، وأن نظام الحكم في أمة من الأمم، والطريقة التي ينفذ بها هذا النظام ليس إلا ظاهرة من ظاهرات حياة الأمة النفسية، وبالتالي من ظاهرات أخلاقها، ومع ذلك فلطريقة الحكم في الأمم أثر في أخلاق الجيل الذي يخضع لهذه الطريقة، وفي الأجيال التي تتأثر به بطبيعة الحال.

لما انتهت الحرب العظمى الماضية، كانت الفكرة البلشفية التي استولت على نظام الحكم في روسيا تهدد أكثر ممالك أوروبا، فكان أثرها في ألمانيا والنمسا وإيطاليا واضحًا أكثر من وضوحه في فرنسا وإنجلترا، وكانت الثورة تهدد هذه الدول وتقلب نظمها رأسًا على عقب. إذ ذاك قام موسوليني في إيطاليا وجمّع حوله أنصار رأيه في محاربة البلشفية من الفاشست، وزحفوا على روما واستولوا على الحكم فيها، وبدءوا يقيمون نظامًا جديدًا غير النظام الديمقراطي التقليدي الذي كان معروفًا في إيطاليا يومئذ، ومن ذلك الوقت بدأت إيطاليا تتجه في حياتها كلها اتجاهًا جديدًا، وبدأ زعيمها موسوليني يضع لها مَثَلًا عليا، ويغرس في نفوس أبنائها آمالًا لم تكن معروفة عندهم من قبل؛ بذلك بدأ الشعب الإيطالي يحس لنفسه بمكانة في العالم غير المكانة

المتواضعة التي كانت له قبل الحرب الكبرى وبعدها وإلى أن تولى موسوليني مقاليد الحكم فيه. ووجه هذا الشعور الجديد أخلاق الشعب الإيطالي وجهة جديدة حجت ما كان فيها من ضعف، وأبرزت ما فيها من قوة، وهيأت لإيطاليا أسباب السؤدد، ومكنتها من أن تقف وحدها بعد خمس عشرة سنة من بدء الحكم الفاشستي موقفًا حيّر العالم كله.

ومثل ألمانيا ليس أقل إثارة للملاحظة من مثل إيطاليا؛ فهذه الأمة التي خرجت هزيمة من الحرب الكبرى، والتي أملت الحلفاء عليها في معاهدة فرساي ما أملوا، قد استطاعت أن تسترد قوتها وكرامتها ومكانتها الدولية في خمس عشرة سنة منذ انتهاء الحرب. هذا بينما بقيت دول غيرها محطمة هزيمة ضعيفة الرجاء في استرداد مكانتها، كل همها أن تتصل بدولة أخرى لتنقذها من المهانة التي هوت إليها.

أفهي القدرة السياسية التي استطاعت أن تبلغ بإيطاليا وبألمانيا هذا المبلغ، بينما قعدت هذه القدرة بغيرهما عن إدراك المكانة التي تطمح في إدراكها، أم أن أخلاق هذه الشعوب هي التي مهدت للمقدرة السياسية السبيل؟ في رأينا أن ثمة تلازمًا وثيقًا بين الأمرين: بين الأخلاق والسياسة، وهذا التلازم يبدو واضحًا في مثل آخر حديث بشكل أوثق اتصالًا بهذين المثلين؛ ذلك مثل الإمبراطورية البريطانية، فقد قيل عن هذه الإمبراطورية أنها هرمت وأصبحت غير قادرة على أن تعمل شيئًا أكثر من الدفاع عن كيانه دفاع الهرم المتدلي إلى الفناء، فلما كانت المشكلة الدولية الأخيرة بين إيطاليا

والحبشة، ورأت إنكلترا كيائها كإمبراطورية مهددًا، نهضت نهضة جديدة قوية تدل على أن حيويتها ما تزال قوية متوثبة، وقد دلّ الشعب الإنكليزي — بما أبداه في مختلف أدوار هذه الأزمة الأخيرة — على أن ما عرف عنه من متانة خلقية وجلد قوي ما يزالان ذوي أثر فعال في حياته السياسية العامة.

هذا التلازم بين السياسة وخلق المجتمع يجعل للسياسة في الأمم القوية الخلق أثرًا يزيد خلقها قوة، وفي الأمم الضعيفة الخلق أثرًا يساير هذا الضعف حتى يغير الله ما بهذه الأمة من ضعف حين تغير ما بنفسها، وعلة ذلك بسيطة واضحة، فإن الأمم القوية الخلق هي التي يحكم فيها الرأي العام على الحاكم والمحكوم جميعًا، فيها تُعتبر الحكومة وكيلًا عن الشعب مأجورة على وكرالتها، فإذا هي حادت عن حدود الوكالة حاسبها الشعب على ذلك حسابًا عسيرًا بالثورة عليها وبإسقاطها، والحكومة في مثل هذه الشعوب تعتبر الثورة حقًا من حقوق الشعب، فهي تتفادها بالنظم الديمقراطية.

والحقيقة أن الانتخابات العامة التي تقيم حكومة وتسقط أخرى ليست إلا ثورة منظمة تصالح عليها الملوك مع شعوبهم في الأمم القوية الخلق، فبدل أن تقوم الطوائف صاحبة النفوذ بحرب أهلية تسقط الحكومة أو تنتهي بانتصار الحكومة وبإذعان هذه الطوائف، تواضع أهل هذه الأمم الديمقراطية على تصوير هذه الثورة بصورة أقرب ما يستطاع إلى الهدوء، وهذا هو ما دعا إلى وصف الانتخابات بالحرب الانتخابية وبالمعارك الانتخابية؛ فهي في الواقع حرب بين طائفتين أو عدة طوائف كل واحدة

تريد الاستيلاء على الحكم والاستئثار بالأمر، فإذا ما انتهت هذه المعارك بانتصار طائفة؛ تولت الحكم كما لو كانت قد حدثت ثورة دموية بالعنف انتهت إلى انتصار فريق وهزيمة فريق آخر.

هذا ما يحدث في الأمم القوية الخلق، وهو الذي يجعل الحياة الديمقراطية فيها تبقى أبدًا، لا يستطيع أحد أن يعصف بها؛ لأن الذي يعصف بالحياة النيابية يجب أن يكون أقوى أبدًا من الأمة نفسها، أما في الأمم الضعيفة فأثر السياسة في الأخلاق يختلف، بل يتفاوت عن أثرها في الأمم القوية تفاوتًا بيّنًا؛ في الأمم الضعيفة الخلق تعتبر الأمة الحاكم سيّدًا لا وكيلًا مأجورًا، ولذلك تفشو في طوائفها أخلاق المحسوبية والمحاباة والرياء، فإذا قام من أبنائها أشخاص أقوى الخلق اعتبروا الحاكم وكيلًا عنهم وأردوا محاسبته كوكيل، فثار الحاكم عليهم، فلم يجدوا النصير الذي يستطيع أن يُكّنهم من التغلب على الحاكم؛ بل رأوا على العكس من ذلك نظرات اللوم توجه إليهم على أنهم ارتكبوا وزرًا يجب عليهم أن يؤدوا ثمنه، وأن ينالهم جزاؤه.

لما تخرجت الأحوال في مصر في آخر عهد المغفور له الخديوي الأول إسماعيل باشا، وازداد تدخل الدول بسبب الدين العام، ألّفت الحكومة المصرية مجلس نواب اختير من سراة البلاد وأعيانها؛ ليكون إلى جانب الحكومة يعاونها في موقفها الدولي الدقيق، وأن لهذا المجلس أن يجتمع، ووقف رئيسه يريد أن يضع التقاليد البرلمانية، فكان من أول ما ذكره لنواب الأمة أن يجلس المؤيدون منهم للحكومة في مقاعد

اليمن من المجلس، وأن يجلس معارضوها في مقاعد اليسار. هنالك تزامم النواب جميعاً بالمناكب إلى مقاعد اليمن يريد كل واحد منهم أن يكون في أشد المقاعد تأييداً للحكومة، ولما سئلوا في ذلك أنكروا أن يكون لحكومة الجناب العالي الخديوي معارض، وأنهم جميعاً خدّام الحكومة. هذه هي قصة يقرؤها المصري ابن اليوم فيعجب، ولكن عجه لا يبلغ عجب الإنكليزي إذا قرأها؛ فالإنكليزي يخالف صاحبه في الرأي السياسي مخالفة صارخة، ويكون الواحد منهم محافظاً من غلاة المحافظين، والآخر اشتراكياً من غلاة الاشتراكيين، ثم لا يغير ذلك من علاقاتهم الشخصية ولا من صداقتهم، وقد يتناقشون وتبلغ بهم الحدة غايتها، ثم لا يكون لذلك أي أثر في معاملاتهم؛ لأن كل واحد منهم يؤمن بأن صاحبه يصدر عن عقيدة صادقة يعتبرها تحقق المصلحة العامة وإن أضرت بمصلحته الذاتية، وكفى بالمرء في الحياة فخاراً أن لا يصدر في أعماله إلا عن عقيدة وإيمان.

إذا وجد في أمة ضعيفة عدد من أبنائها يصرون في أعمالهم عن عقيدة وإيمان، ولا يردّهم إهدار مصالحهم عن الماضي في العمل بعقيدتهم والدعوة إلى إيمانهم؛ كان هؤلاء النواة التي تُقوّي من ضعف الأمة وتمتّن من خلقها. أما وقد ضربنا المثل بإيطاليا في أول هذا الفصل، فإنه يجب أن نشير إلى أن عقيدة موسوليني وإيمانه بها إلى حد استعداد التضحية بحياته في سبيلها هي التي ثقلت إيطاليا من موقفها الذي كان يهدد وجودها بعد الحرب الماضية مباشرة إلى الموقف الذي تقفه اليوم في

السياسة والأخلاق؛ فالشخصية القوية تجذب إليها من يؤمنون بمثل إيمانها، وتدفع إليهم قوةً وبأساً، وتزيدهم إيماناً وثباتاً، وما دامت المثل العليا أكبر قدرًا عند هؤلاء من الحياة ذاتها، وما داموا يعرفون كيف يتمنون الموت صادقين في سبيل عقيدتهم وإيمانهم، فليس يسيرًا أن تتغلب عليهم قوة من القوى.

وبالإشارة إلى ما كان من المهاتما غاندي في الهند وفي العالم بأسره من أثر كبير في السياسة وفي الخلق جميعًا؛ فقد بلغ من أمر هذا الأثر أنه طوّر حياة الطوائف في الهند، وطوّر علاقات إنجلترا بها، ومن قبل أن يكون لغاندي هذا الأثر في الهند كان له مثله وأكبر منه في جنوبي أفريقيا.

من هذا كله يتضح ما بين السياسة والأخلاق من تلازم في الأمم القوية وفي الأمم الضعيفة، وهذا التلازم هو الذي يدعو إلى حيرة من يريدون أن يجعلوا للسياسة أثرها في الأخلاق، وللأخلاق أثرها في الحياة السياسية. والواقع أن في هذه التفرقة كما في كثير من مثلها ما يدعو إلى الوقوع في الخطأ، أما إدراك ما بين الأمرين من تلازم، وإدراك ما بينهما وبين الحياة الاقتصادية والعلمية والحياة العامة إجمالاً من تلازم؛ فهذا الذي ييسر الوقوف على الحقيقة في حياة المجتمع.

يلتقي المجتمع المدني والمجتمع السياسي، في الوجود السياسي والاجتماعي لمجتمع من المجتمعات في فترة تاريخية محددة، في الأهداف البعيدة، لكنهما يختلفان في الوسائل وفي الغايات القريبة التي يروم كل منهما إصابتها. يلتقيان

عند الانشغال بالشأن العام، لكنهما يختلفان من حيث إن ما تنشده مكونات المجتمع السياسي هو غير ما يبتغيه المجتمع المدني. يلتقيان من حيث «النظرة المدنية للأشياء» (والعبارة للزعيم المغربي علال الفاسي)، بمعنى أنهما، معا، يصدران عن نظرة إلى المجتمع تغاير المنظور الديني المحض وإن كانت تلتقي في أحيان كثيرة مع ذلك المنظور من حيث توخي الصالح العام وإسعاد الناس. المجتمع المدني والمجتمع السياسي متميزان كل التمايز، وهذا التمايز بينهما هو، كما سنحاول تبين ذلك، إحدى سمات الحداثة والعلامات الكبرى الدالة عليها، غير أن الشأن ليس دوماً على هذا النحو من الوضوح والتمايز في العالم العربي، بل إن الخلط الشديد بين معنى كل من المجتمعين هو من السمات التي تميز الوجود السياسي - الاجتماعي في العالم العربي في الأغلب الأعم من الأحوال.

«النظرة المدنية» للأشياء هي، كما قلنا، من سمات التطور التي وسمت المجتمع الغربي بميسمها. فنحن متى نظرنا في المسار الذي سلكه المجتمع الغربي الحديث في تكوينه وفي تبلوره في الأزمنة الحديثة فإننا نلمس إرادة متصلة في الابتعاد عن دائرة الحقل الديني من حيث أنه ملك للكنيسة في امتداداتها في الوجود السياسي والاجتماعي، وسعياً إلى شق طريق مغاير للطريق الديني. هذا الطريق المغاير، بل النظرة المدنية للأشياء، هي من صميم تكوين الفكر السياسي الحديث، وهي من جوهر تكوين المجتمع الحديث أو المجتمع من الدلالة الحديثة للفظ «المجتمع». لنتناول أحد النصوص المؤسسة والشهيرة في الفكر السياسي الغربي الحديث وهو كتاب جان جاك روسو «العقد

الاجتماعي» فنقرأ، أول ما نقرأ، في الجملة الأولى من الكتاب «أريد البحث في ما إذا كان يوجد في النظام المدني.....»، وتعبير «المدني» أو «النظام المدني» يعني، في أدبيات القرن الثامن عشر، ما كان خارج «الديني»، من دون أن يعني ذلك البتة مناقضة أو رفضا لما كان دينيا، إذ ليس في المسألة قبول ولا رفض، وإنما كان يقال عن كل ما كان خارجا عن النظام الكنسي وعن مراقبة الكنيسة إنه «مدني». وإذن يجب علينا أن نتذكر دوما أن الحركة الفكرية السياسية الاجتماعية الشاملة التي كان دخول الأزمنة الحديثة قد تم بموجبها تقوم على هذا التمييز وعلى هذا الفصل بين ما كان «دينيا» وما كان غير ذلك: وما كان غير ذلك فهو، من ثم، «مدني». هذه نقطة أولى يستوجب حديثنا اليوم الإشارة إليها.

النقطة الثانية التي نود الإشارة إليها إشارة خفيفة أيضا تتصل بالمعنى الذي تفيده كلمة «مجتمع». المجتمع ائتلاف أو تحالف جملة من الجماعات تجمع بينها مصالح مشتركة أو اتفاق وتراض على مراعاة شروط، وتكون المصالح الذاتية لكل من تلك الجماعات محفوظة بموجب ذلك الاتفاق والتراضي. والاتفاق والتراضي هذان هما، في نهاية المطاف، العقد أو التعاقد الاجتماعي الذي يتأسس بموجبه نظام سياسي معلوم. المجتمع إذن، في المعنى الذي أشرنا إليه، هو ما يجعل التعاقد الاجتماعي الذي يؤسس النظام السياسي المقبول أمرا ممكنا. نحن إذن أمام شبكة من المفاهيم والمعاني أو لنقل مع أهل علوم اللغة أننا أمام حقل دلالي ترتبط فيه المعاني فيفسر بعضها البعض الآخر.

المجتمع السياسي هو ذلك الجزء من المجتمع الذي يجعل من الشأن العام محور اهتمامه، من حيث إنه يسعى إلى امتلاك السلطة التنفيذية بغية تطبيق برنامج شامل يعبر عن إرادة ومصالح جماعات من الناس، داخل وجود اجتماعي معلوم، توحد بينها المصالح المشتركة وتجتمع حول برنامج سياسي - اجتماعي - اقتصادي - ثقافي شامل. لنقل، في عبارة أخرى، إن هذه القوى الاجتماعية في المجتمع الواحد تلتئم في حزب سياسي - وإذن فإن المجتمع السياسي ليس، في نهاية الأمر، شيئاً آخر سوى مجموع الأحزاب السياسية داخل المجتمع الواحد، في فترة تاريخية محددة، ترى في البرنامج الشامل الذي أشرنا إلى أهم مكوناته الترجمة الأمينة والمباشرة لما تتوق إليه. لا يكتسب الحزب السياسي دلالاته إلا من حيث القدرة التعبيرية عن آمال وأطماع قوى اجتماعية معلومة من خلال برنامج شامل من جهة أولى، وبالقدرة على تأطير مناضلي الحزب وتربيتهم وتوضيح الرؤى في المجالات الكبرى التي تتصل بالشأن العام (الاقتصاد، السياسة، الاجتماع، الثقافة في معناها الشاسع..). وهذا من جهة ثانية، وبالقدرة على الدفاع عن البرنامج الشامل في جزئياته ومفاصله وفي الأدوات التي تخول تنفيذه، وهذا في حال امتلاك السلطة التنفيذية، أو في حال المواجهة الدقيقة للسلطة التنفيذية، متى كان الحزب في المعارضة، وهذا من جهة ثالثة. الغاية البعيدة للمجتمع السياسي إذن هي الوصول إلى السلطة التنفيذية، متى نظرنا إلى المسألة من وجه، وهي الاعتراض على السلطة التنفيذية ومراقبتها بالوسائل القانونية الطبيعية والبرلمان هو مجالها أولاً وكذلك المجالس المنتخبة الأخرى على الأصعدة الجهوية والمحلية، وهذا من وجه آخر.

أما المجتمع المدني فهو حصيلة مجموع الجمعيات والتنظيمات الاجتماعية التي تجعل، بدورها، من الشأن العام المشترك مجال انشغالها، ولكن امتلاك السلطة التنفيذية لا يكون البتة هما من همومها، لا بل إن المجتمع المدني لا يستهدف الوصول إلى السلطة التنفيذية وذلك لأسباب، منها أنه لا يسلك القنوات المنطقية والطبيعية التي تؤدي إلى تلك السلطة: ربما عملت جهات من مكونات المجتمع المدني على مساندة حزب من الأحزاب بل وربما كانت قريبة منه أشد القرب فهي ترى نفسها في جزء من البرنامج الشامل لذلك الحزب السياسي ولكن الجمعية ليس لها أن تدافع عن برنامج شامل، لأن عملها قطاعي بطبيعته (للجمعية هدف معلوم قامت من أجله: الدفاع عن حقوق الطفولة المحرومة، أو حماية البيئة، أو الدفاع عن التراث الشعبي....). توخي الشمولية التامة في الانشغال بالشأن العام، واعتبار الوصول إلى السلطة التنفيذية (أو الانشغال بمراقبتها بالطرق المشروعية تحت قبة البرلمان أو في المجالس العمومية المنتخبة حيث تتصارع الأحزاب السياسية)، هذان الأمران هما من صميم عمل المجتمع السياسي أو قل إنهما ماهيته كما يقول الفلاسفة. والحرص الأكيد على الابتعاد عن الأمرين المذكورين، وبالتالي المغايرة لعمل الحزب السياسي ومنهجه وللغاية التي يتوخى من عمله، كل هذا مما يحدد للمجتمع المدني دائرة عمله ويرسم له الحدود والأهداف معا.

نقول إن هذا النحو من الوضوح، في عمل كل من المجتمع السياسي والمجتمع المدني، ليس دوما كذلك في وطننا العربي، لا بل إنني أدعي أن الخلط بين

عمل ووظيفة وهدف كل منهما هو سمة من سمات الوجود والعمل في الوجود الاجتماعي في العالم العربي.

يجب التنويه بأن النخب العربية قد عرفت، في أول الاتصال بالغرب الأوروبي في عصر النهضة، المجتمع المدني، وأدركت دلالاته ودوره في الحياة العامة، وذلك من خلال إدراك لدور الجمعيات وأثرها في الحياة العامة. وأود أن أكتفي بالاستدلال على أمثلة من المغرب العربي مع العلم أن الأمور في مصر وبلاد الشام وفي فلسطين كانت في نهاية القرن الـ19 أكثر تطوراً. أذكر الجمعية الخلدونية في تونس، وجمعية العلماء المسلمين في الجزائر، وجمعية جماعة لسان المغرب في المغرب. كل هذه الجمعيات الثلاث لعبت في بلورة الوعي الاجتماعي أدواراً مهمة ومتفاوتة. وتحت الاحتلال الفرنسي لعبت الجمعيات الوطنية في كل من تونس والمغرب أدواراً خطيرة في بلورة الوعي الوطني في البلدين، وهذا من جهة أولى، كما أنها دفعت بتطوير العمل الاجتماعي من حيث أنه انشغال بالشأن العام في الحدود المتاحة، وهذا من جهة أخرى.

على أن الأمور في البلاد العربية أخذت بالنسبة لعمل المجتمع المدني سبيلاً آخر، كان منه ما نشير إليه من الخلط بين مهام كل من المجتمع المدني والمجتمع السياسي.

المحصلة

شؤونُ السياسةِ تختلفُ عن شؤونِ الدولة، بل ومتناقضةٌ معها لحدٍّ بعيدٍ. بقدرِ ما تتسَّحُّ وتتكاثَّفُ الدولة، فالسياسةُ تضيقُ وتتراخى بالمثل. فالدولةُ تعني القواعد، بينما السياسةُ تعني الإبداع. الدولةُ تحكِّمُ الجاهز.

علاقةُ السلطةِ مع السياسةِ أكثرُ غموضاً. وربما أنَّ السلطةَ إنكارٌ للسياسةِ أكثرُ من الدولةِ ذاتِها. فالسلطةُ مستقرةٌ بين المجتمعِ أكثرُ من الدولةِ بكثيرٍ في كلِّ الأوقات. وهذا بدوره ما يَدُلُّ على مدى صعوبةِ ومحدوديةِ مُزاولةِ السياسةِ في المجتمع. وفي نهايةِ الحال، فعلاقةُ السياسةِ مع السلطةِ تَمُرُّ دوماً بالتوترِ والحزازياتِ والعمليات.

لا خيارَ أمامنا سوى تناوُلِ الموضوعِ بشكلٍ ملموسٍ أكثر. ذلك أنه لا يبقى للسياسةِ معنى، ما دامت لا تتحوَّلُ إلى ممارسةٍ عملية. لقد عَمِلنا على تحليلها في العديد من المواضيع المعنيةِ بالمجتمعِ الأخلاقيِّ والسياسي. ولو أننا نبذلُ جهودنا لِعَدَمِ الإفراطِ في التكرار، إلا أننا نصبحُ مُرغمين عليه مرةً أخرى. المجتمعُ ظاهرةٌ أو طبيعةٌ سياسية، تماماً مثلما الحالُ في الأخلاقِ أيضاً. إنه سياسيٌّ بوصفه طبيعةً اجتماعية، لا بمعنى نشاطاتِ الدولةِ الرسميةِ حسبما يُعتَقَد. فإن كانت وظيفةُ الأخلاقِ ممارسةً أفضلِ الأعمال، فوظيفةُ السياسةِ إيجادُ أفضلِ الأعمال. إذا ما انتَبَهنا، فالسياسةُ تَحْمِلُ البُعدَ الأخلاقيَّ، بل وما يتعداه أيضاً. فإيجادُ الأعمالِ الحسنةِ ليس سهلاً. بل يتطلبُ معرفةَ الأعمالِ على خيرِ وجه، أي يتطلبُ المعرفةَ والعلم، إلى جانبِ أنه يقتضي الإيجادَ، أي البحث. وإذ ما أُدرِجَ مصطلحُ الفاضلِ الحَسَنِ إلى ذلك، فإنه يتطلبُ معرفةً

الأخلاق أيضاً. كما يُلاحظ، فالسياسةُ فنٌّ جدُّ عسير. والضلالُ الهائمُ الموقوعُ فيه هو التفكيرُ بالسياسةِ بالتداخلِ مع المصطلحاتِ ذاتِ الأحجامِ الكبيرةِ من قبيلِ الدولة، الإمبراطورية، السلالة، الأمة، الشركة، والطبقة وغيرها. أي أنَّ التفكيرَ بالسياسةِ بالتداخلِ مع تلك، أو مع مثيلاتها من الظواهرِ والمصطلحاتِ قد يَحْطُ من مستوى معناها. السياسةُ الحقيقيةُ مخفيةٌ في تعريفها. إذ ما مِن مجموعةٍ اصطلاحيةٍ يُمكنها إيضاحُ مصالحِ المجتمعِ الحياديةِ سوى الحريةِ والمساواةِ والديمقراطيةِ. إذن، والحالُ هذه، فالسياسةُ أساساً تعني ممارسةَ الحريةِ والمساواةِ والدِّمَقَرَطَةِ في سبيلِ استمرارِ المجتمعِ الأخلاقيِّ والسياسيِّ بماهيتهِ تلك تحت كلِّ الظروفِ والشروطِ.

كانت أثينا وروما في العصر القديم تنتهلان شهرتهما من قوتهما السياسية. فإنَّ كانت روما الجمهورية وديمقراطيةُ أثينا لا تزالان تُستَذَكَّران بإعجابٍ إلى الآن رغم كلِّ المحدوديات، فالعاملُ الأولُ في ذلك يُعزى إلى مزاولتهما سياسةَ المدينةِ بمهارةٍ كبرى. لقد مَكَّنَت أثينا بسياستها المدنيةِ من مواجهةِ الإمبراطوريةِ البرسيةِ العملاقةِ وإلحاقِ الهزيمةِ بها. أما روما، فتمكنت من التحولِ إلى مركزٍ عالميٍّ بسياستها الجمهورية. والأهمُّ من كلِّ ذلك أنَّ سياسةَ كلتا المدينتين لَعَبَت دوراً مُعَيَّناً في تنامي الثقافةِ الإغريقيةِ - الرومانيةِ.

مثالٌ بابل أكثرُ لفتاً للأنظار. بل وربما بالمقدورِ عرضُه كأولِ مثالٍ عظيمٍ فيما يخص استقلاليةَ المدينةِ أو شبه استقلالها. إذ أَبَدَت كلَّ مهاراتها وكفاءاتها في سياسةِ الاستقلالِ وشبه الاستقلالِ بهدفِ عدمِ الوقوعِ تحت نيرِ قوى السلطاتِ والدولِ المجاورةِ الأقوى. واستطاعت الصمودَ بسياساتها البارةِ هذه في وجهِ

كلّ الإمبراطوريات الشهيرة المعاصرة لها تاريخياً، بدءاً من الآشوريين إلى الحثيين، ومن الكاسيين إلى الميتانيين، ومن البرسيين إلى الإسكندر. ومن خلال العلم والفن والصناعة التي طوّرتها، تمكّنت من التحول إلى مركز جذب كأطول مدينة عمراً في عهدها (منذ 2000 ق.م. حتى القرنين الميلاديين). لا شك أنّ لسياسة المدينة التي اقتتدت بها دورها المحدّد في ذلك. ساطع أنها تصدر الأمثلة الملفتة للنظر، والتي تُبرهن كون السياسة حريّة وإبداعاً. هذا ويمكننا اعتبار قرطاجة وبالميرا ضمن الأمثلة التي من هذا القبيل. فمثلما صمّدت قرطاجة سياستها في المقاومة ردحاً طويلاً من الزمن تجاه هيمنة روما، فقد استمرت بنمائها البارِع أيضاً عبرها. لكنها لم تخلُص من تكبُّد الخسارة منذ أن تشبّنت بالتحول إلى إمبراطورية كروما. ذلك أنّ التحول إلى إمبراطورية أمرٌ معاكسٌ لسياسة المقاومة، بل وهو إنكارُ السياسة. والنتيجة هي الخسرانُ المأساوي. بالميرا أيضاً شهدت عهداً مشابهاً. فبالميرا الشهيرة، التي ربما تأتي بعدَ بابل في المنطقة على صعيد تمكّنها من النماء بالأكثر والبقاء مستقلةً أو شبه مستقلة لأطول مدة (300 ق.م - 270م)، لم تتخلُص من مواجهة النهاية المأساوية، عندما تحلّت عن سياستها في التوازن وشبه الاستقلالية تجاه الإمبراطوريتين الرومانية والبرسية - الساسانية (خلال أعوام 270م في عهد ملكيتها زنوبيا الذائعة الصيت). لقد سرّدت مأساةً بالميرا للعيان كإحدى الأمثلة الضاربة للنظر أنّ المقاومة في سبيل الحرية تؤدي إلى النصر، بينما حبُ السلطة يؤدي إلى الكارثة.

لا توجد في التاريخ سياسة المدينة وحسب في وجه قوى المدنية، بل وثمة عددٌ لا حصر له من المقاومات التي أبدتها المجموعات الاجتماعية البارزة وربما بما يُضاهي الأولى، بهدف بقائها قوةً سياسيةً شبه مستقلة من قبيل القبائل والعشائر والجماعات الدينية والمدارس الفلسفية وغيرها. وقد تكون قصة القبيلة العبرية بخصوص شبه الاستقلالية على مدى ثلاثة آلاف وخمسمائة عام بأكملها (1600 ق.م وحتى يومنا الراهن) من أشهر الأمثلة. إذ أدت سياسة شبه الاستقلال للقبيلة العبرية دوراً مُعَيَّناً في كون اليهود جدّاً أثرياء وجدّ بارعين تاريخياً بل وراهنّاً بالأكثر. حيث ظهرت مذاهب المقاومة الباسلة للغاية مقابل تحويل الدين الإسلامي إلى وسيلة للإمبراطورية والسلطة. والمذهبان العَلَوِيُّ والخَوَارِجِيُّ إنما يعكسان سياسات الحياة شبه المستقلة للقبائل والعشائر. وانطلاقات المذاهب المعارضة للسيادة السُّنِّيَّة وتقاليد السُّلْطَنَةِ، والمُشَاهَدَةُ برواجٍ شائع في بنية كلِّ قوم، ليست في مضمونها سوى محصلة لسياسات شعوب العشائر والقبائل المتطلعة إلى المقاومة والحرية. إنها ضربٌ من أولى حركات الشعوب في الحرية والاستقلال في وجه استعمار الإسلام السُّنِّي. هذا ويوجد عدد جُمٌّ من مذاهب المقاومة الشبيهة في المسيحية والموسوية أيضاً. وقد حَفَلَت العصور الوسطى على طول مسارها بهكذا نضالات محلية ومدينية وقبائلية وجماعات دينية في سبيل سياسة الحرية وشبه الاستقلال. فحياة الأديرة المُقاوِمة على مدى ثلاثة قرون برمتها بمنوالٍ شبه خَفِيٍّ لأولى الجماعات المسيحية قد أدت دوراً رئيسياً في تهيئة أرضية المدنية المعاصرة. كما أن سياسات شبه الاستقلال للمدارس الفلسفية اليونانية في العصور القديمة لعبت دورها في إعداد بنية العلم الأوليّة. والشعوب والأمم البالغة يومنا الحاضر مدينة

بهذه الحقيقة الأكثر لأسلافها من القبائل والعشائر المقاومة لمئات بل وآلاف السنين على ذرى الجبال وفي أواسط الصحارى والبادي.

وما حركات التحرر الوطني في التاريخ المعاصر سوى استمرار لتلك التقاليد. حيث أن الهدف الذي هرعت جميعها وراءه هو الاستقلال السياسي، وإن كان مُحَرَّفاً على شكل دولة مستقلة. أما تحريف الليبرالية للاستقلال السياسي بتحويله إلى استقلال الدولة القومية المزيف، فيعني الاستمرار بتقاليد مقاومة سياسية جد هامة، بالرغم من كبحها جماح السياسة عن أداء وظيفتها الحقيقية.

بالإمكان تحليل المعنى السوسيولوجي لهذه الحقيقة. فبقدر ما تنتشر السلطة بين جميع وحدات ومكونات وأفراد المجتمع، فإن الوحدات والأفراد يشعرون حينها بالمقاومة بنفس القدر. ذلك أن السلطة دياكتيكياً تخلق المقاومة في كل وحدة وفرد تتسلل فيه. حيث عندما تستند إلى كل وحدة وفرد وهي مشحونة بالقمع والاضطهاد والتعذيب، فإن عدم ملاحظة المقاومة تجاهها أمر مخالف لحقيقة سياق الطبيعة الكوني. وحقيقة السلطة العصرية اختلقت للغاية عن حقيقة سلطة أي عصر تاريخي آخر. فشركات الرأسمالية المُسلَّطة على اقتصاد العالم بأكمله كاحتكارات رأس المال، قد أكملت انتشارها بالمستوى الذي يخولها لكسب الربح الأعظمي، ولم تبق زاوية واحدة لتنتشر فيها. فضلاً عن أنه إذ ما وضعنا الأزمة الأيكولوجية أيضاً في الحسبان، فسرى أنها لم تترك أسراً أو كلاناً واحدة فقط إلا وتغلغلت فيها حتى الأعماق. ونتائج القوانين ذات الطابع الرأسمالي للصناعية وصلت بالدمار الذي خلّقه في بنية المجتمع الداخلية والمحيط به إلى المستوى الكارثي. والدولة القومية لم تترك ولو مواطناً واحداً إلا وتسَلَّلت فيه

وَبَسَطَتْ هَيْمَنْتَهَا عَلَيْهِ كقُوَّةِ إلهِيَّةٍ هِيَ الأَعْتَى تَارِيخِيًّا. مَا مِنْ عَهْدٍ مِثْلٍ لِهَذَا فِي التَّارِيخِ. وَأَنْطُونِي غِيدَنْزُ مُجِئٌ فِي هَذِهِ النِّقْطَةِ لَدَى قَوْلِهِ بِانْعِدَامِ النِّظَرِ.

لَا يُمْكِنُنَا الْعَمَلُ بِشَكْلِ صَحِيحٍ عَلَى أَيْةٍ وَظِيفَةٍ سِيَاسِيَّةٍ، مَا لَمْ نَتَعَرَّفْ بِنَحْوِ سَلِيمٍ عَلَى وَاقِعِ السُّلْطَةِ ذَاكَ، وَالَّذِي سَعَيْنَا لَتَعْرِيفِهِ بِالْخُطُوطِ الْعَرِيضَةِ لِلْحَدَاثَةِ. لِنَتَذَكَّرَ التَّجَرِبَةَ السُّوْفِيَّةِيَّةَ، بَلْ وَحَتَّى أَطْوَارَ الْإِشْتِرَاكِيَّةِ الْمَشِيدَةِ الْأَسْبَقِ مِنْهَا. فَمُقَابِلَ الرُّأْسِمَالِيَّةِ هُنَاكَ مَيُولُ النِّقَابَاتِ الْعُمَالِيَّةِ (شِحَادَةُ الْأَجْرِ)، وَمُقَابِلَ الصَّنَاعِيَّةِ هُنَاكَ الصَّنَاعِيَّةُ الْأَكْثَرُ تَطَوُّرًا، وَمُقَابِلَ الدَّوْلَتِيَّةِ الْقَوْمِيَّةِ الْمَرْكَزِيَّةِ هُنَاكَ الدَّوْلَتِيَّةُ الْقَوْمِيَّةُ الْمَرْكَزِيَّةُ الْأَكْثَرُ تَطَوُّرًا. وَبِاخْتِصَارٍ، فَالسُّلْطَةُ مُقَابِلَ السُّلْطَةِ، وَالنَّارُ مُقَابِلَ النَّارِ، وَالْدِيكْتَاتُورِيَّةُ مُقَابِلَ الدِيكْتَاتُورِيَّةِ، وَرَأْسِمَالِيَّةُ الدَّوْلَةِ مُقَابِلَ الرُّأْسِمَالِيَّةِ الْخَاصَّةِ، وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ؛ إِنَّمَا تَكُونُ فِي نَهَايَةِ الْمَالِ قَدْ تَفَسَّخَتْ دَاخِلِيًّا تَحْتَ وَطْأَةِ أَجْهَزَةِ السُّلْطَةِ الْعَمَلَاةِ الَّتِي لَا تُطَاقُ. وَمِزْجُ الْإِشْتِرَاكِيَّةِ الْمَشِيدَةِ (الرُّأْسِمَالِيَّةِ الْيَسَارِيَّةِ) لَمْ يُمَارَسِ السِّيَاسَةَ فَقَطْ تَجَاهَ السُّلْطَةِ مِنْ خِلَالِ هَذَا السَّبِيلِ، بَلْ وَطَبَّقَ السُّلْطَةُ أَيْضًا مُقَابِلَ السِّيَاسَةِ. وَقَرَأَةُ تَارِيخِ حَزْبِهِمْ تَكْفِي لِرُؤْيَا ذَلِكَ. فِي حِينِ أَنَّ الْمِزْجَ الدِّيمُقْرَاطِيَّ الْاجْتِمَاعِيَّ (رَأْسِمَالِيَّةِ الْخَطِّ الْوَسْطِيِّ) قَامَ بِإِصْلَاحِ السُّلْطَةِ مُعَزِّزًا إِيَّاهَا أَكْثَرُ. وَقَرَأَةُ التَّارِيخِ الْحَزْبِيِّ لِلْأُمْتَلَةِ الْأُورُوبِيَّةِ تَكْفِي لِرُؤْيَا ذَلِكَ. أَمَّا مِزْجُ الْحَرَكَاتِ التَّحْرِيرِيَّةِ الْوَطْنِيَّةِ (الرُّأْسِمَالِيَّةِ الْيَمِينِيَّةِ)، فَتَحَوَّلَ إِلَى دَوْلَةٍ قَوْمِيَّةٍ عَلَى الْفُورِ، لِيُؤَدِّيَ دَوْرًا رَئِيسِيًّا فِي نَشْرِ الرُّأْسِمَالِيَّةِ فِي أَرْجَاءِ الْعَالَمِ. كُنْتُ قَدْ فَسَّرْتُ سَابِقًا الْمُضَادِّينَ الْآخَرِينَ لِلنِّظَامِ، وَالْبَاقِينَ خَارِجَ نِطَاقِ هَذِهِ الْمِزْجَاتِ الثَّلَاثَةِ. تَتَجَسَّدُ أَخْطَاءُهُمْ وَنَوَاقِصُهُمْ الْجَدِيدَةُ لِلْغَايَةِ فِي أَنْهُمْ إِمَّا تَشَبَّهُوا بِجُزْءٍ مِنَ السُّلْطَةِ (بِالدَّوْلَةِ الْقَوْمِيَّةِ) تَجَاهَ السُّلْطَةِ ذَاتِهَا،

أو تَرَكَوا الميدانَ خاوياً كلياً مقابلَ السلطة (وبالأخص الفوضويون)، أو أنهم تماطلوا وتَلَاهَوْا بمنظِماتِ المجتمعِ المدني. وأيُّ منهم لا يحتوي على الوعيِ الممنهجِ للسلطةِ أو على مهارةِ إبداعِ السياسةِ البديلة، بل ولا يَرونَ داعياً لذلك. وبينما يَتَخَلَّونَ عن السياسةِ بكلِّ أبعادِها لِوُسْطَاءِ السلطة، فهم غافِلونَ عن كونهم يَقُولونَ آمينَ لدعاءٍ لا أساسَ له. وما يتبقى من الأمرِ هو الوساطةُ المستفيدةُ من أزمةِ الرأسماليةِ والكونيةِ المطلقة، وهذا ما ليس بدواءٍ ناجعٍ، ولا يمكنُ أن يَكُونَ كذلك في أيِّ مكانٍ كان.

المصادر والمراجع

- عبدالباسط عبدالمحسن، المستشار القانوني لسعادة وزير العمل بمملكة البحرين ورقة عمل حول الحماية القانونية للمرأة في تشريعات العمل العربية دراسة للواقع والمأمول في ضوء معايير العمل الدولية والعربية 2013.
- أحمد البرعي، تنظيم عمل المرأة في القانون المصري المقارن - مؤتمر المرأة العاملة وتحديات القرن القادم - القاهرة 1995.
- أحمد رشاد، التنظيم القانوني لعمل المرأة في قانون العمل المصري - دراسة مقارنة رسالة دكتوراه القاهرة 2005.
- شرح قانون العمل البحريني - جامعة العلوم التطبيقية - مملكة البحرين 2010.
- أحمد زكي بدوي، الأحكام المنظمة لعمل المرأة في تشريعات العمل العربية - مكتب العمل العربي - القاهرة 1983.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية لعام 1995.
- بدرية العوضي، المرأة العاملة في اتفاقيات العمل الدولية - مجلة العمل العربية - العدد (72) أبريل 1998.
- جلال ابراهيم، الإجازات المستحقة للعاملات بمناسبة الحمل والوضع وفقاً لقانون العمل الكويتي - دراسة مقارنة، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت 1989.
- حسام الأهواني، شرح قانون العمل - القاهرة 1991.

- صلاح دياب، شرح أحكام قانون العمل والتأمينات الاجتماعية - الطبعة الأولى، جامعة البحرين 2013.
- عبدالباسط عبدالمحسن، شرح قانون العمل - الجزء الأول - عقد العمل الفردي - دار النهضة العربية - القاهرة 2002.
- مكتب العمل الدولي، حماية الأمومة في العمل - التقرير الخامس - الطبعة الأولى - جنيف 1997.
- تكافؤ الفرص في المساواة في المعاملة بين الرجل والمرأة - المقدم إلى مؤتمر العمل الدولي، الدورة (71) 1995.
- محمد إسماعيل، حماية الأمومة في مشروع قانون العمل الجديد ومعايير العمل الدولية والعربية - مجلة البحوث القانونية والاقتصادية - السنة 15 - عدد يوليو 2001.
- تقرير التنمية الانسانية العربية لعام، 2002.
- المنظمات النسائية الاردنية والتنمية المستدامة.
- مركز الاردن الجديد للدراسات - اعداد وليد حماد، 1999.
- تقرير اوضاع المرأة الاردنية - صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة اليونيفام - المكتب الاقليمي للدول العربية، 2004
- دراسات في الانتخابات النيابية الاردنية 1997
- مركز الاردن الجديد للدراسات
- المجتمع المدني و الحكم في الاردن - الجزء الثاني
- دراسات حالة حول اداء منظمات المجتمع المدني في الاردن، مركز الاردن الجديد للدراسات، 2004.

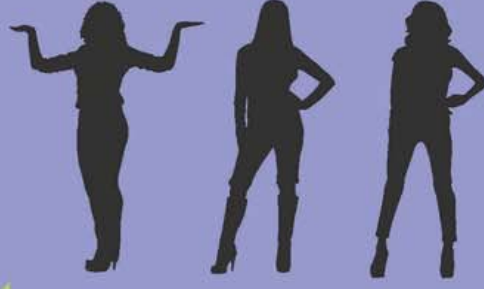
- حقوق المرأة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا المواطنة والعدالة - مؤسسة فريدم هاوس، طبعة خاصة-2005.
- جمان مجلي، المرأة في البادية الأردنية 2014.
- المجموعة اللبنانية للإعلام - موقع قناة المنار، حقوق المرأة ودورها في المجتمع 2014.
- نيكولا پرات، محاضرة في السياسات الدولية للشرق الأوسط، جامعة وارويك. تاريخ العمل النسائي في الأردن 2015.
- محمد خضوري، المرأة وحياة الريف 2010.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
3	المقدمة
5	الفصل الأول بدايات عمل المرأة
7	عمل المرأة تاريخياً
17	المرأة والعمل من منظور تطبيقي
20	أهداف مشاركة المرأة العربية في العمل
31	الفصل الثاني عمل المرأة من منظور اجتماعي وأسري
33	دور المرأة في المجتمع
41	دور المرأة في المؤسسة العائلية
51	الفصل الثالث عمل المرأة من منظور اعلامي
53	آليات ونظريات فكرية إعلامية في توظيف صورة المرأة
65	التعليم والمناهج المدرسية
66	مصادر الإعلام والاتصال الجماهيري
68	المرأة والنوع الاجتماعي و دراسات الأعلام
75	عوامل تكوين صورة المرأة في الإعلام العربي
93	الفصل الرابع عمل المرأة في القانون والتشريعات

95	القانون والمرأة
96	المساواة بين المرأة والرجل في أحكام التشغيل
98	حظر التمييز في الأجور بين المرأة والرجل
101	حظر تشغيل المرأة في بعض المهن والصناعات
107	حظر تشغيل المرأة في بعض المهن والصناعات ليلاً
112	حظر فصل العاملة بسبب الزواج أو الحمل أو الوضع
121	حق المرأة في الحصول على فترات راحة لإرضاع طفلها
128	إجازة رعاية الطفل
135	الفصل الخامس الإسلام وعمل المرأة
137	الأصل في مكان عمل المرأة
138	عمل المرأة خارج المنزل
140	آثار عمل المرأة خارج المنزل
147	ضوابط عمل المرأة في الإسلام
149	الفصل السادس المرأة الريفية والعمل
151	المرأة في الريف
157	المرأة في البادية
181	الفصل السابع عمل المرأة في الوسط السياسي

183	العمل السياسي الأنثوي
193	الأسباب والعوامل التي تعيق عملية مشاركة المرأة في العملية السياسية
235	المصادر والمراجع
239	فهرس المحتويات



المرأة في سوق العمل



دار الجنادرية للنشر والتوزيع

ISBN 9789957610043



9 789957 610043

الأردن - عمان - الأشرفية

تلفاكس ٠٠٩٦٢٦٤٧٧٨٧٧٠

جوال ٠٠٩٦٢٧٩٦٢٩٦٥١٤

ص.ب ٥٢٠٦٥ عمان ١١١٥٢ الأردن

Email: dar_yafa@yahoo.com

Email : dar_janadria@yahoo.com